بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها

"أثر المتبقي في الشواهد الشعرية النّحويّة في كتاب سيبويه"

دراسة وصفيّة تحليليّة

Influence of lalangue in the syntactic poetic texts in Sibawaih's book

إعداد الطالبة لبنى شحدة موسى العطابي

بإشراف الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

تخصص اللغويات (نحو – صرف)

تاريخ تقديم الأطروحة : 13 / 11 /٢٠١٦ م

أثر المتبقي في الشواهد النحويّة الشعريّة في كتاب سيبويه

إعداد

لبنى شحدة موسى العطابي

ماجستير لغويات، الجامعة الهاشمية 2010م

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص اللغويات (النحو والصرف) في جامعة اليرموك، إربد–الأردن .

وافق عليها :

يحيى عطية السالم عبابنة..... رئيسا

أستاذ اللغة والنحو، جامعة اليرموك

عبد الحميد محمد سلمان الأقطش..... عضوا

أستاذ النحو والصرف، جامعة اليرموك

عبد القادر مرعي العلي بني بكر..... عضوا

أستاذ اللغة والنحو، جامعة اليرموك

موسى سامح إرشيد ربابعة ..... عضوا

أستاذ الأدب الجاهلي، جامعة اليرموك

عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن مرداوي..... عضوا

أستاذ علم اللغة، الجامعة الهاشمية

تاريخ تقديم الأطروحة 13 / 11 / 2016م

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي وأبي وأخوتي حفظهم الله ورعاهم وأطال في أعمارهم على طاعته ومرضاته .....

وإلى زوجي الغالي رفيق دربي في السرّاء والضرّاء .....

وإلى أبنائي أحبتي الصغار ضوء حياتي .....

وإلى صديقاتي الرائعات ....

لبنى العطابي

الشكر والتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان إلى أستاذي العزيز الدكتور الفاضل يحيى عبابنة مشرفي ودليلي وملهمي على هذه الدراسة التي أمدني فيها من بحر عطائه الذي لا ينضب ، له مني كل الحبِّ والتقدير.

وإلى الدكتور الرائع القدير عبد الحميد الأقطش الذي ساعدني في إخراج رسالتي في أفضل حلّة .

وأقدم شكري وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين قبلوا أن يكونوا في هذا المكان وفي هذا اليوم لمناقشتي لما فيه خيري وهم جهابذة اللغة وعلومها .

وإلى صديقاتي الرائعات رسميّة وشيماء وابتسام وعبير ومرام وسجى نعم الأخوات ورفيقات الدرب لدعمهم لي نفسيا ووجدانيا، لهم مني كل المحبة والتقدير ولا أنسى الفضل الكبير الذي قدمه لي الصديقان والزميلان الرائعان الدكتور إبراهيم الصبيحي والدكتور محمد "أديب" بغدادي، لما أمداني به من عون ونصح وإرشاد وكانا لي نعم الصديقان.

لبنى العطابي

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير.....	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص بالعربيّة	و
الفصل الأول : التشكيل النحوي للمتبقي المسند إليه	
المقدمة	١
التمهيد	٥
المبحث الأول : الحذف	٢٨
المبحث الثاني : الإبدال	٣٤
الفصل الثاني : التشكيل النحوي للمتبقي المسند	
المبحث الأول : الحذف	٤٨
المبحث الثاني : الزيادة	٦٩
المبحث الثالث : الإبدال	٩٢
الفصل الثالث: دلالة المتبقي	
المبحث الأول : مشروعيّة المتبقي حضورا أو غيابا	١٠٩
المبحث الثاني : قيمة المتبقي في الفكر اللغوي الحديث	١٢٨
المبحث الثالث : المتبقي في الواقع الاجتماعي	١٣٩
الخاتمة	
الخاتمة	١٦٦
قائمة المصادر والمراجع	
المصادر والمراجع	١٦٩
الملخص بالإنجليزيّة	١٧٦

الملخص

العطابي، لبنى شحدة. أثر "المتبقي"في الشواهد النحويّة الشعريّة في كتاب سيبويه – دراسة تحليليّة وصفيّة – رسالة دكتوراة بجامعة اليرموك ٢٠١٦م (المشرف: أ.د. يحيى عبابنة).

تمثل القاعدة النحويّة الأساس الذي اعتمده النحاة في نظرتهم إلى النصوص اللغويّة، إلّا أنّ اللغة لا تتميز بخضوعها التام للقواعد، فالقاعدة تفترض لحظة الثبات الاستعمالي للأداء، واللغة حيّة متغيرة بطبيعتها، وتسير بطرائق شتى، ولذلك نجد عددا ليس هيّنا من الأداءات لا تأخذ هذه اللحظة بعين الاعتبار، ونجدها موسومة بالخروج عن القاعدة وغير منسجمة معها على الإطلاق، ولكن رغبة النحاة في اطراد القاعدة هو ما جعلهم يحاولون فرض التقعيد عليه، ويبدو الأمر جليّا في تلك الأداءات التي لا يمكن عدّها قليلة المخالفة للقاعدة، فنجد النحاة قد انهمكوا في التأويل والتحليل لإيجاد تفسيرات تخضعها للقاعدة، فنجدهم يلجؤون إلى الضرورة أو الشذوذ، ومنهم من يغالي في حكمه فيردها إلى الخطأ أو اللحن .

وكثير من الأداءات التي وسمت بالضرورة الشعريّة، وجد لها نظير في الاستعمال النثري في سعة الكلام، وهذا يستدعي إخراجها من باب الضرورة المختصة بالشعر إلى باب أوسع يشتمل على تلك الأداءات المتمردة على القاعدة ونسعى إلى تسميته بما جاء به جان جاك لوسيركل في كتابه " عنف اللغة " ، وهذا المصطلح هو " المتبقي " .

و"المتبقي" أداء متمرد على القواعديّة الصارمة، ولا يخضع للقاعدة خضوعا مطلقا، فهو أداء غير ملتزم بالنظام النحوي، ظهر نتيجة عوامل مختلفة قد تكون نفسية أو اجتماعية أو بيئية أو تاريخية وما إلى ذلك من أسباب، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول أن " المتبقي " جزء أصيل من اللغة .

وتسعى الدراسة إلى إخراج كثير من الأداءات المتمثلة ببعض الشواهد النحويّة الشعريّة الواردة في كتاب سيبويه من مسميات وسمت بها، كالضرورة والشذوذ والخروج عن الأصل وغير ذلك، إلى باب جديد وهو " المتبقي ".

المقدمة

لا ينكر دارس للُّغة، ومطّلع على أحوالها، المجهود الذي قدّمه العلماء القدماء في دراستهم للضرورة الشعريّة، فقد صنفوا عددا من المؤلفات التي رصدت الاستعمالات الشعريّة غير المنسجمة مع القاعدة التركيبيّة، وعدّها النحاة خارجة عن المألوف والأصل والقياس، ولم تخضع للقواعد الموضوعة والموسومة بنظرهم بالشمول والكليّة، وكان هدفهم الرئيس استقامة القاعدة والمحافظة عليها، ولهم الفضل العظيم في ذلك .

وقد كتب عدد من النحاة في الضرورة، ومنهم : أبو سعيد السيرافي (ت:٣٦٨هـ) وكتابه "ضرورة الشعر"، وابن عصفور(ت:٦٦٩ هـ)، وكتابه بعنوان " ضرائر الشعر "، وكذلك كتاب القزاز القيرواني(ت:٤١٢ هـ) في " ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة " .

وظهرت بعض الدراسات المعاصرة والتي تحدثت عن الضرورة الشعرية ومن أشهرها، دراسة محمد حماسة عبد اللطيف تحت عنوان " الضرورة الشعريّة في النحو العربي "، ودراسة خليل بنيان الحسون، وعنوانها " في الضرورة الشعريّة "، ودراسة لعبد الوهاب العدواني بعنوان الضرورة اللغوية دراسة نقدية لغوية، وغير ذلك الكثير.

وليست الدراسة بصدد الحديث عن الضرورة، فقد أشبعت وأرهقت بحثا وتحليلا، وإن إعادة دراستها هو ضرب من دراسة المدروس، أو عرض المعروض، ولهذا تسعى هذه الدراسة إلى التميّز عن سابقيها بقضية جديدة لا تُعنى بالاضطرار، أو بما نتج عن اهتمام الشاعر بالقافية والوزن وألجأه ذلك إلى الخطأ اللاشعوري فغفل عن القاعدة والتركيب .

ولا سيما أن عددا كبيرا من الأداءات التي وسمت بالضرورة الشعريّة وُجدت في النصوص غير الشعريّة، هذا يدعو إلى إخراجها من بابها ووضعها في باب أكثر ملاءمة لمثل هذه الأنماط .

وترى الدراسة تسميته بـ" المتبقي "، وهو أداء يروغ من قواعد النحو، ويتفلّت من قوانين الألسنيّة، علما بأن مثل هذه الأداءات لا تسير وفق قواعد النحاة إلا أنها تُغني اللغة وترفدها ولا تنقض عراها .

و " المتبقي " يدرس اللغة بوصفها لغة، وهي ظاهرة اجتماعيّة تشتمل على نظام من الإشارات والرموز التي لا يمكن فهمها إلا من خلال فهم النظام اللغوي ككل؛ أي علاقتها فيما بينها، ولذلك تفقد معناها خارج هذا النظام .

ولا بد من الإشارة إلى أن لكل لغة تاريخا، وهذا التاريخ لا يمكن الإلمام به كاملا، فدارس اللغة غالبا ما يدرسها في مكان ما وزمان ما، ويسلط الضوء على الوضع الراهن للغة ويدرس نظامها في لحظة تاريخيّة معينة، مما يجعل دراسته تقتصر على مجموعة محددة من الأداءات التي تتأطر وفق اللحظة التاريخيّة المعيشة، وبذلك تكون القوالب القواعدية لا تشتمل على جميع الأداءات المحكية على امتداد الحقبة التاريخية بامتداد زمني كامل، فنجد كثيرا من الأداءات تُعد خارجة عن القاعدة، وهي في الحقيقة خارجة عن الأداءات التي أُخضعت للدراسة في فترة زمنيّة محددة .

إنّ نظام اللغة ليس هو اللغة ككل، بل إن الإبداع في اللغة يقع خارج نظام اللغة، و"المتبقي " المعني بالدراسة هو" الفضالة خارج نظام اللغة " (١)، وهو جزء أصيل من اللغة ومن أصل النظام اللغوي، يغني اللغة ويرفدها، والخروج عن النظام اللغوي، يظهر في حالات موصوفة، كزلات اللسان والأحلام والمواقف الانفعالية بوجه عام، ويكون النشاط اللغوي في هذه الحالات خارجا عن قواعد اللغة داخلا في منطقة الـ" المتبقي " .

واللغة ليست مجرد وعاء للمعلومات والأفكار، وهي ليست وسيلة للتواصل فقط، فاللغة تظهر في كل الحالات الانفعالية كالتوتر والعصبيّة، والفرح، والاكتئاب، والارتباك وكل ما نعيشة من مواقف حياتية يومية تنبثق منها اللغة، وإن كانت مخالفة لقواعد النحو الضيق .

لذلك فإن " المتبقي " إنما هو أداء يعبر أكثر ما يكون عن الحالة اللاشعوريّة لمتكلم اللغة، أو قد يكون امتدادا تاريخيا للغة لم تشمله القواعد القياسيّة، فطبيعة اللغة غير مستقرّة وليست ثابتة ، فهي تتطور وتتشكل وفق البيئة، كما وتتأثر بالتراث السائد حولها وتؤثر فيه باستمرار.

وترى الدراسة أن " المتبقي " هو جزء من اللغة، بل هو ابن اللغة، لا يمكن طرده منها، فهو دائما موجود وخاصة حين يتكلم المرء لغته الأم .

---

(١) لوسيركل، جان جاك، عنف اللغة ،لرجمة وتقديم : محمد بدوي ، ط١، بيروت ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م، ص١١.

وتبحث الدراسة في الشواهد النحوية الشعرية في كتاب سيبويه ، فكثير من الأنماط التي عدّها سيبويه وجمهور النحاة من الضرائر الشعرية لها نظير في النصوص غير الشعريّة، وهذا يعني أن الأمر غير مخصوص بلغة الشعر دون النثر.

وعليه، فهو من المساحة التي تبيحها اللغة لأبنائها ولذلك يجوز لمستخدم اللغة أن يمارس هذه الحرية، فيقول ما يريد في حدود ما تسمح له تلقائية الأداء غير الواعي.

وقد تكون هذه الأنماط كما أشرت سابقا من حقبة تاريخيّة مختلفة عن الحقبة والزمن الذي اتخذه العلماء أنموذجا للتقعيد، فتسربت هذه الأنماط إلى اللغة، وحين تلقفها العلماء وجدوها لا تخضع للقواعد العامّة التي خضعت إليها الأداءات اللغويّة المعتمدة في التقعيد، فعدّوها أداءات غير قواعديّة ولذلك لجؤوا إلى الضرورة؛ لتكون منفذا لهم دون خرق القاعدة، وهذه الأنماط هي الأنماط المتمردة على القاعدة، التي تسعى الدراسة إلى إدراجها تحت مسمى " المتبقي " .

ومما لا شك فيه أن " المتبقي " لا يقبّح اللغة ولا يسعى إلى تخريبها او استلاب قواعديتها فهو منها، بل هو أداء متمرد قد يكون مقصودا أو غير مقصود يسعى إلى تأدية وظيفته التي لا يمكن للنمط القواعدي أن يؤديها .

ومن هنا فإن فكرة الدراسة تذهب إلى أن " المتبقي" هو أسلوب لغوي متمرد على القاعدة المعياريّة إلا أنه يتمتع بالمقبوليّة اللغويّة، وهو من المساحة التي تتيحها اللغة لأبنائها، وهو أداء يهدف للوصول إلى الإبداع وقد يكون ملمحا تاريخيا لم تأخذه القاعدة بالحسبان، ولا يمكن أن يكون صاحبه مخربا للغة فهو ابنها ومتكلمها بالفطرة والسليقة ولا مجال للخطأ عنده، وإن خرج عن القاعدة فالسياق المقامي هو الذي سمح له بذلك .

وقد اختارت الباحثة بعض الشواهد النحوية الواردة في " الكتاب " والموسومة بالضرورة أو الخروج عن الأصل القواعدي، متتبعة إن كان لهذه الأداءات وجود في الاستعمال النثري، فإن كان لها ذلك وجب إخراجها من مسمى الضرورة الشعرية، كما استحقت أن تكون من المقبول اللغوي وتصنيفها تحت باب جديد وهو " المتبقي " .

وحوت الدراسة تمهيدا وثلاثة فصول، كان التمهيد فيها إطارا نظريا، وقفتُ فيه على أسس التقعيد اللغوي عند العلماء قديما والمنهج الذي ساروا عليه في جمعهم اللغة، ثم وضحت مفهوم

الخروج عن القاعدة، وأسباب الخلاف النحوي بين القدماء، ثمّ كان لا بد من تثبيت بعض المفاهيم كالضرورة الشعريّة عامة وفلسفتها عند سيبويه خاصة، والحديث عن " المتبقي بشكل عام، ثم ما بين الضرورة والمتبقي، والسبب الذي دعا إلى إلغاء مصطلح الضرورة عن كثير من الأداءات والاتجاه نحو تسميّة جديدة وهي " المتبقي " .

أما بقيّة الفصول فقد اشتملت على تحليل بعض الشواهد النحويّة الشعريّة الواردة في " الكتاب"، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، لإثبات حقيقة " المتبقي " وفتح باب جديد في النحو يحمل مسماه.

وقد احتوى الفصل الأول وهو التشكيل النحوي للمتبقي المسند إليه، وانقسم الفصل إلى مبحثين، الأول هو "الحذف"، وفيه انتقيت بعض الشواهد النحوية من كتاب سيبويه المندرجة تحت هذا المبحث.

وأما المبحث الثاني من الفصل الأول هو "الإبدال" في بعض شواهد سيويه النحوية التي تحتمل أن تكون ضمن هذا المبحث من عدة أوجه.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان " التشكيل النحوي للمتبقي المسند " وكان على شاكلة الفصل الأول مغايرا له ببعض التفاصيل ، فهو مقيد بقضايا المسند مضافا إليه مبحث "الزيادة".

واختص الفصل الثالث بالحديث عن بعض الشواهد النحوية الشعرية التي تظهر"دلالة المتبقي" وقُسّم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول " مشروعية المتبقي حضورا وغيابا " فقد قوبل هذا المتبقي بالرفض وخُرّج على أنه ضرورة أو شذوذ أو قليل وغير ذلك من المسميات وهو الرأي الأكثر،وفريق آخر قبله وأعطاه المشروعية ولكنه لم يرفعه ليصبح نموذجا للتقعيد، ومنهم من عدّه لغة تحفظ ولا يقاس عليها، والمبحث الثاني وهو " قيمة المتبقي في الفكر اللغوي الحديث " ، واشتمل على نماذج من شواهد سيبويه، توضح نظرة الفكر الوصفي لهذه الظاهرة، وأما المبحث الثالث والذي تُختتم به الدراسة، هو "المتبقي في الواقع الاجتماعي"، ويضم عددا من الشواهد النحوية التي وردت في الكتاب، وتحليلها الدلالي الذي يتناسب مع سياق الحال، واعتباره للحالة الشعورية والنفسية للمتكلم، أو ربما كانت تراعي الجانب التاريخي لهذا السياق.

وأخيرا لا يسعني إلا القول : " وفوق كل ذي علم عليم ".

التمهيد

التقعيد اللنحوي:

كان لا بد للعلماء القدماء أن يقوموا بتقعيد لغتهم؛ للمحافظة عليها وخوفا من ضياعها وتأثرها بغيرها من اللغات، وظهور اللحن على ألسن بعض أبنائها نتيجة الاختلاط ولأسباب أخرى، فقاموا بجمع اللغة مشافهة من ألسنة البدو، ومن أبنائها معتمدين على أطر زمانية ومكانية محددة .

القاعدة لغةً : " الأساس "، فقاعدة كل شيء هي أساسه، ومن ذلك قواعد البيت؛ أي: أسسه، والقاعدة: ما يقعد عليه الشيء؛ أي: يستقر ويثبت. ([1])

وعلى ما سبق فإنّ القاعدة هي عماد الشيء ومن دونها لا يستقر الشيء ولا يثبت .

القاعدة اصطلاحًا : بمعنى الضابط ، وهي الأمر الكلي المنطبق على جميع جزئياته.

والقاعدة النحوية قاعدة كلية؛ كالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب...إلخ، والقاعدة الكلية يكون معناها حكمًا كليًا ينطبق على جزئيات كثيرة ([2])، ويرى السيوطي أن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى([3])، وهي" وصف لسلوك معين في تركيب اللغة" ([4]).

ويتضح مما سبق أن ثمّة خيطا جامعا يجمع بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وهو أهميّة القاعدة للشيء الذي وضعت له على ثبات الشيء واستمراره، فهي ركن أساسي لا يمكن الاستغناء عنه.

وقواعد النحو العربي " قانون لغوي، وهذا القانون اللغوي دستور عربي عام، وهو نتاج جماعي مشترك بين القادرين على الاستقراء والاستنتاج، ثم التقنين والتقعيد، فالأصل في كل علم أن يكون

([1]) ينظر:الجواهري،أبو نصر اسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٣هـ)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م ج٢،ص٥٢٥.

([2]) ينظر: الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت: ٧٧٠هـ)،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م ، ص٢٦٣ .

([3]) ينظر:السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت: ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، ط حيدر أباد ج١، ص٦.

([4]) شرف الدين ، محمود، التقعيد النحوي بين السماع والقياس، رسالة دكتوراه بدار العلوم القاهرة، ١٩٦٨م ، ص١٩.

جمعًا لجهود متقاربة مجتمعة على أصل واحد وهدف واحد بعينه، فإذا كانت البصرة سباقةً إلى تقنين العربية فإن للكوفة فضل الإكمال والإتمام في كثير من الأحكام"([1]) .

ولا جرم أن أولى خطوات وضع القواعد النحوية هي جمع اللغة حيث اعتمد فيها العلماء على السماع شفاهةً من أفواه العرب أنفسهم، فقد حدد اللغويون العرب إطارًا مكانيًا يقبلون منه اللغة، فحددوا أماكن وقبائل بعينها لتوغلها في العروبة والفصاحة وتمكنها، كقبائل وسط الجزيرة العربية، وابتعدوا عن اعتماد ما جاء على لسان القبائل الواقعة في أطراف الجزيرة والمتاخمة للفرس أو الروم... ، وحددوا إطارًا زمانيًا ينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري للقبائل التي في أطراف الجزيرة العربية، وحتى نهاية القرن الرابع بالنسبة للقبائل الواقعة في وسط الجزيرة العربية ([2]).

واعتماد العرب على قبائل دون غيرها بحجة الفصاحة وعدم الاختلاط والاقتصار على الأخذ منهم دون غيرهم وفي فترة زمنيّة محددة؛ جعل استقراءهم للقواعد النحوية استقراء ناقصًا ، فلم يشمل جميع ما قالته العرب الفصحاء بل شمل معظمه كحد أقصى،وهذا أمر طبيعي ؛فاللغة نظام واسع جدا لا يمكن الإحاطة به على وجه العموم، وهذا ما جعل مساحة لا بأس بها من العربية لا تدخل ضمن نطاق اللغة المقعد لها .

وبعد أن انتهت عمليّة جمع الكمّ الهائل من الأداءات اللغويّة الحيّة ،التي رصدها العلماء في فترة زمنيّة محددة من رقعة جغرافية معيّنة، عمل النحاة والرواة على رصدها وتصنيفها واستنباط قواعدها منذ القرن الأول الهجري، ثمّ عملوا على تدوين قواعدها بعد القرن الثاني الهجري . ([3])

الخروج عن القاعدة :

يبدو أن القاعدة في النحو العربي لم تحظ إلى اليوم بدراسة تتعلق بهذا الموضوع، ولعل المتأمل يلاحظ أن القواعد بمعناها الواسع هي مجموعة من الأحكام، استخلصت من الأنماط التركيبية التي تمثل النظام التركيبي للّغة العربية، وهذه الأحكام تستنبط للقياس عليها في عملية التحليل النّحوي،

([1]) ينظر: مسعود، فوزي، سيبويه جامع النحو ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط١، ١٩٨٦م ، ص٢٥.

([2]) ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، دار المعارف النظامية، ط حيدر أباد،ص٢٧-٢٨

([3]) ينظر: عبابنة، يحيى ، النحو العربي المقارن دراسة تاريخيّة مقارنة في ضوء اللغات السامية واللهجات العربيّة القديمة،ط١،عمان- الأردن ، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠١٥م، ص٢٠.

أو في توليد الكلام عند أبناء اللغة، ولعلّ هذا الأمر كان السبب الذي جعل كثيراً من هذه القواعد يجرَّد في مقولات نظرية.

والملاحظ أن هذه القواعد عند النحاة قسمان، الأول متفق عليه عند الجمهور، وهو ما بني على شواهد لا يُشك في اطّرادها، والمراد بالمطّرد ههنا، هو النمط التركيبي الذي يَرِد متكرراً في المستويات الأسلوبية المختلفة، أي أن يرد في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعراً ونثراً، وفي الحديث النبوي الشريف.

أما القسم الآخر من القواعد فهو ما اختلف فيه، وشكل ملمحاً بارزاً من ملامح الخلاف النّحوي، ولعل السبب في عدم الإجماع على هذه القواعد يعود إلى أمرين، الأول هو اضطراب مفهوم المطرد عند النّحاة أحياناً، فيوجد أنماط تركيبية يعتقد بعضهم أنها تطرد في الكلام شعراً ونثراً، فيجعل منها قاعدة يقيس عليها، على حين يعتقد بعضهم الآخر أن هذه الأنماط لا تطرد في كلام العرب، وبذلك لا يجوز التقعيد لها والقياس عليها، وهذا ما يبدو جليا عند دراسة كتب الخلاف النحوي .

أمّا السبب الآخر الذي أدى إلى الخلاف في بعض القواعد، فهو المعيار الذي يتخذه النّحوي للتقعيد، فمنهم من يتشدد في المعيار ولا يقبل التقعيد إلا للمطرد، كالبصريين، ومنهم من يتوسع في المعيار فيقبل التقعيد لما لم يطرد، كالكوفيين، فالبصريون يلجؤون إلى التأويل والتقدير في شواهدهم ، لتنسجم والقواعد المطّردة، أما الكوفيون فيتمسكون بالظاهر، ولا يكتفون بذلك وإنما يجعلون من هذه الشواهد القليلة قاعدة يقاس عليها. والملاحظ أن اختلاف المعيار في التقعيد لا يقتصر على الخلاف في بعض القواعد، بل يؤدي إلى تعدد في أوجه التحليل أحياناً.

وأظن أن نظرة النحويين الكوفون إلى اللغة هي النظرة الصائبة ، فهم يدرسون اللغة كما هي بعيدا عن التكلّف والتأويل البعيد ، فلا يعقل للمتكلم أن يقرر في ذهنه مسبقا أن يرفع الفاعل وينصب المفعول على سبيل المثال، بل إن تلقائية اللغة هي التي تقرر وذلك بما يتناسب مع المقام والحالة والدلالة المراد إيصالها للمستقبل، فقد يتكلم ابن اللغة بما هو خارج عن القواعدية بنظر النحاة ، إلا أن له وجها أباح له هذه المخالفة، فهي حتما لم تأت عبثا .

يستخدم العربي لغته، وهو في ذلك يسير وفق نظام معين تقتضيه الأنماط التركيبية لنظام اللغة التركيبي، وهو يسير وفق هذا النظام من غير أن يدرك القواعد التي تتحكم في كلامه، وربما خرج عما تقتضيه الأنماط المطردة، فجاء بعبارات نادرة تبتعد قليلاً أو كثيراً عن المطرد، وهو بهذا لم يأتِ بأمر مخالفٍ للطبيعة الإنسانية، لأن اللغة ظاهرة إنسانية، والظواهر الإنسانية لا يمكن أن تخضع لقواعد مطلقة.

وقد كان لاختلاف اللهجات أثر واضح في كثير من الشواهد التي تطّرد وتعددت الأوجه في تحليلها، فالاختلافات اللهجية أمرٌ طبيعي عند أي جماعة لغوية، لأنه كلّما تعدّدت الأمكنة التي يقطنها أبناء اللغة الواحدة تعدّدت اللهجات لتلك اللغة، وإذا كانت اللهجات العربية متقاربة من حيث الخصائص العامة لانتمائها إلى أمّ واحدة هي الفصحى فإنّ هذا التقارب لا يعني التطابق والتماثل، بل يبقى لكلّ لهجة بعض السمات التي تميّزها من غيرها.

كما أنّ للهجات سمات خاصة تميّزها عن غيرها، فمن الطبيعي أن تختلف الأنماط اللغويّة غير اللهجيّة عن بعضها؛ وبذلك تتعدد الأداءات، ولا يمكن المفاضلة بينها إلا من وجهة نظر شخصيّة تختلف باختلاف صاحبها، ولا يعني ذلك خروج أحد هذه الأداءات عن اللغة .

واقتضى المنهج النّحوي أن تراعى اللهجات العربية في أثناء عمليّة التقعيد للّغة الفصحى، فأصبحنا نطالع في الدرس النّحوي بعض الشواهد التي خرجت على المطّرد لأسباب لهجيّة، واقتضى خروجها في كثير من الأحيان تعدّداً في التحليل النحوي.

وكثير من الأنماط التي خالفت المطرد جاءت من الشواهد الشعرية، وذلك أنّ لغة الشعر بنظامها غير المألوف الذي يتجلّى بالإيقاع والتكثيف وغيره تختلف عن لغة النثر؛ ومن ثم رأى سيبويه أن الجوازات التركيبية الخاصّة بالشعر التي خرجت عن المطرد أكثر من أن تحصى، وعلى النحوي أن يجد توجيهاً لهذه الجوازات؛ لأن الشعراء لا يستخدمون أسلوباً إلا وهم يحاولون به وجها من وجوه العربية الجائزة.

وهكذا يتبين لنا مما تقدم أن القاعدة النحوية قسمان، أحدهما متفق عليه، والآخر مختلف فيه، وأن ما خرج على القاعدة المتفق عليها واقتضى تعدد شواهد كثيرة، بعضها مطرد، وبعضها الآخر غير مطرد، وهذا الأخير يتشعب التعدد فيه ويتعقد، بسبب القواعد المختلف فيها عند النحاة التي يُوَجَّه غير المطرد في ضوئها.

الضرورة الشعريّة:

وهي ما يحق للشاعر دون الناثر في سعة الكلام، وتعد خروجا عن القاعدة والأصل، وهي من الأداءات التي أخضعها النحاة للتأويل؛ حتى تستوي قواعدهم، فكان ما خرج عن قاعدتهم وسموه بالضرورة ولا يصح في سعة الكلام.

والضرورة لغةً مأخوذة من الاضطرار وهو الحاجة إلى الشيء أو الإلجاء إليه، وقال ابن منظور: " ذو ضرورة أي ذو حاجة ". ([1])

الضرورة اصطلاحًا : تجاوز أصل أو قاعدة إذا دعت ضرورة إلى ذلك. ([2])

يقول ابن السراج (ت: ٣١٦ هـ) ، في حديثه عن الضرائر وما يقاس ولا يقاس عليه منها : " ضرورة الشاعر أن يضطره الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل، وليس للشاعر أن يحذف ما اتفق له، ولا أن يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها فمنها ما يحسن أن يستعمل ويقاس عليه ومنها ما جاء كالشاذ، ولكن الشاعر إذا فعل ذلك فلا بد أن يكون قد ضارع شيئًا بشيء ولكنّ التشبيه مختلف فمنه قريب ومنه بعيد ."([3])

([1]) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري (ت:٧١١هـ) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت. باب (ضرر)، ج٤،ص٤٨٣.

([2]) الزحيلي ،وهبة ، نظرية الضرورة الشرعيّة ، مؤسسة الرسالة ،ط٢ ،١٩٧٩ ، ص٤٧

([3]) السراج،أبو بكر محمدبن سهل، الأصول في النحو ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ،ط١، ١٩٨٥م ، ج٣، ص٢٣٥.

و يرى رمضان عبد التواب أنه لا بدّ من جمع الأداءات اللغوية التي توسم بالضرورة وإحصائها، وتلك الأداءات التي تختص بلغة الشعر دون غيرها وجعل بعضها الآخر من الأخطاء اللغوية، يقول : "إن الضرورة الشعريّة في نظرنا في كثير من الأحيان ليست إلا من أخطاء لا شعوريّة في اللغة وخروجًا عن النظام المألوف في العربيّة شعرها ونثرها."([1])

ويخلص عبد التواب في نهاية حديثه عن الضرورة إلى أن الضرورة الشعرية ليست رخصة للشاعر يرتكبها متى أراد، فهذا يبيح للشاعر مخالفة المألوف من القواعد عن قصد وهذا يتعارض مع ما وصل من أخبار الشعراء في القديم .

ويرى كمال بشر أن الضرورة الشعريّة ليست من باب الخطأ ، كما يظن بعض الناس، وإنّما هي تجيء وفاق لهجة من اللهجات، أو تجيء وفاق مستوى لغوي معيّن . ([2])

وتوضح الدراسة أن العلماء يجمعون على ضرورة الخروج عن المألوف من القواعد سواء ألَجأ الشاعر إليها بالوزن أم بالقافيّة أم لم يلجأ، وفي آرائهم المتقاربة خلط واضح، فإذا لم يكن لدى الشاعر حاجة للخروج عن القاعدة، فلماذا يسمى خروجه ضرورة ؟

إنّ المعياريّة والتمسك بالقواعديّة عند النحاة حجبت عنهم رؤية الكثير من الجوانب والحقائق الإبداعيّة في اللغة، والسؤال : كيف يخطئ الشاعر في لغته وهو يتكلمها سليقة؟ وكانت الإجابة عن هذا السؤال كمًّا لا بأس به من المعاذير والحيل والتكلّف في التأويل والتخريج، حتى صار الوضع لا يحتمل، إنّهم بهذا يحاولون ليّ عنق الشاهد ليتناسب مع قواعدهم الموضوعة علما أنّ القواعد وُضعت بالأصل بناء على هذه الشواهد المستقرأة من أفواه العرب أنفسهم .

وهم بهذا يرهقون أنفسهم في إخضاع ما خرج عن القاعدة – برأيهم – للقاعدة نفسها، ولم يلتفتوا إلى أنّ الشاعر مبدع بفطرته لا يحفل برتابة النظام القواعدي في لحظة إبداعه ويتكلم وفق

([1]) عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي ،القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م، ص١٤٣

(٢) بشر،كمال، دراسات في علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١١٥

المساحة التي تسمح له بها لغته دون قيود أو تكلّف أو تفكير، ومن الظلم الحكم عليه بالشذوذ أو الخروج عن القاعدة .

ومن الطبيعي أن تظهر فجوة في قواعد النحاة والناتجة عن عدم شموليّة القواعد لكلّ الشواهد اللغويّة فالقاعدة النحويّة محكومة بقيدي المكان والزمان، ولذلك فهي عاجزة عن استيعاب كثير من الأنماط والأداءات اللغويّة، فحدود النحو ضُيّقت لتشمل معظم الشواهد وليس جميعها مما جعل النحاة يضعون كل ما يخضع لقواعدهم تحت مسمى الضرورة .([1])

تتمرد لغة الشاعر على القاعدة وتخرج عنها، مع ورود كثير من الأداءات المشابهة لهذا التمرد في لغة الشعر، أو امتداده إلى خارج لغة الشعر؛ ليظهر في لغة النثر، وهذا يخرجه من باب الضرورة ليضعه في باب ما يسمّى " المتبقي"، الذي هو محور الدراسة .

إنّ التراكيب التي أطلق عليها العلماء مصطلح " الضرائر " تمثل نوعًا من أنواع الخروج عن الأصل في القاعدة النحويّة بقصد أو بغير قصد؛ ليتشكل إبداع الشاعر ضمن نمط وسياق مقبول وهذا الإبداع عبّر عنه العلماء باللحن، أو الشذوذ أو انتفاء الأصل أو الخروج عن القاعدة ، وقالوا هو ضرورة تصح للشاعر ولا تصحّ لغيره .

وأظن أنّ هذا بعيد عن الدقة والموضوعيّة، فليس من السهل على ابن اللغة أن يتحدث بما هو خارج عنها إلّا بالمساحة التي تعطيها هي له ليتحقق له الإبداع والتميُّز وربما كانت هذه المساحة غير مرئيّة للنحاة والمقعّدين.

وتُعنى هذه الدراسة بتفسير ما جاء غير موافق لقواعد النحاة، وفيه انتفاء لأصل من الأصول، مما جعلهم يصفونه بالضرورة ، تفسيرا دلاليًا، أو سياقيّا، أو انفعاليًّا، أو تداوليًّا، أو تاريخيًّا، في حدود اللغة والإبداع والمعنى التواصلي الذي جعل الشاعر يختاره ويخرج عن المألوف .

([1]) يُنظر: الجندي، أحمد علم الدين، الصراع بين القرّاء والنحاة، القاهرة، مجلة مجمع اللغة العربيّة، مجلد٣٩، ص١٢٨.

إنّ امتلاك ملكة لغويّة عند ابن اللغة ومعرفته بحدودها وقواعدها لا يجعل منه قادرًا على الالتزام بنظامها النحوي الثابت، ولذلك يخرج عن أطرها وثوابتها خروجًا محكومًا بأطر سياقيّة معرفيّة ترتبط بمستويات الفكر وطبيعة الحياة .

ومع مرور الوقت لا بدّ أن تتسلل إلى اللغة مجموعة من التناقضات مما يجعلها غير مستقرّة إذ إن اللغة الحيّة بطبيعة الحال متغيرة فلا يمكن لها أن تستقر وتثبت بشكل نهائي.

وفي هذه المرحلة يظهر المتبقي، وهو امتداد تاريخي لأصل النظام اللغوي، وهو تطور محكوم بالسياقين الحضاري والمعرفي، ومع إدراك ابن اللغة بأنّه خرق النظام اللغوي وخرج منه، إلّا أنّه يصرّ على الخروج ويصبح غير قادر على التراجع، فاللغة هي التي تحكمه وليس العكس.([1])

فلسفة الضرورة الشعريّة عند سيبويه :

تحدث سيبويه في أكثر من باب في كتابه عن الضرورة الشعريّة إلا أنه لم يذكر هذا المصطلح صراحة بل كان يستخدم ألفاظا أخرى غيره، أطلق عليها العلماء من بعد مصطلح الضرورة.

الدارس لسيبويه يرى فلسفته في الضرورة الشعريّة فيما أنهى به الباب الذي أفرده لهذه المسأله والذي أسماه " باب ما يحتمل الشعر "، قال بعد أن ذكر مجموعة من الأمثلة مما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام :" ليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهًا " ([2])

وقال أيضًا: " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفًا . " ([3])

([1]) ينظر : عنف اللغة ، ص ٢٢

([2]) الكتاب ، سيبويه، ج سيبويه، عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، ط٣، ج١، ص٣٢.

([3]) السابق، ج١، ص٢٦.

وتظهر الكثير من المسائل المتفرقة عند سيبويه في أثناء كتابه غير ما أورده في باب " ما يحتمل الشعر" ويظهر في مسائله المعنى الذي حرص عليه في توجيهه للضرورات .

فالشاعر في نظره لا يخرج عن الاستعمال اللغوي إلّا ليصل بالتعبير مستوى آخر من مستويات التعبير اللغوي، الواقعة ضمن إطار اللغة، فهو لا يتجاوز الحد، وإن فعل ذلك وخرج عن الحدود المسموح بها فلم يبلغ بالتعبير مستوى حاصلا وموجودا في اللغة، فيعده خطأ ولا يجوز في الشعر أو في الكلام.

قال: " لو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه، قال ما أنت كَي. وكَي خطأ من قبل أن ليس في العربيّة ما يفتح قبل ياء الإضافة ..." ([1])

و الجدير بالذكر أن مصطلح الضرورة لم يذكره سيبويه أبدا في كتابه وسمّى الباب الذي أفرده للحديث عن الضرورة بباب ما يحتمل من الشعر.

ومما لا شك فيه أن دراسة الضرائر الشعريّة ضرب من دراسة المدروس وعرض المعروض، ولذلك فإنّ هذه الدراسة لا تُعنى بالضرائر أو الخطأ اللاشعوري الذي يقع فيه الشاعر نتيجة تركيزه على الوزن والقافية فيجد نفسه خارجًا أو غافلًا عن قواعد النحو واللغة بل تعنى بدراسة ما يسمى "المتبقي" .

المتبقي:

اللغة بحر لا ينضب من الأداءات المختلفة التي تشكل أسلوبا للتواصل بين أبنائها واللغة العربية تحديدا حظيت بعناية خاصة من علمائها، لحفظها؛ فقعدوا لها وتمسكوا بالقاعدة .
فجمعوا اللغة من أهل اللغة واعتمدوا على عدد من القبائل التي أطلق عليها قبائل الاحتجاج اللغوي وحددوا زمنا معينا لأخذ هذه اللغة؛ ونتيجة لهذا التأطير فإن عددا من الأداءات بقي خارج الإطار المحدد وما كان خارجا عن قواعدهم من هذه الأداءات وسموه بالضرورة التي ستحاول هذه الدراسة إخراجه من باب الضرورة ووضعه تحت مسمى "المتبقي".

([1]) الكتاب، ج٢، ص٣٨٥.

فالمتبقي إذا هو أداء لغوي متمرد على قوانين اللغة وقواعدها ، لا يقوم بتقبيح اللغة أو سلبها قواعديتها بل هذا هو شأنه التلقائي، وفكرته تكمن في أنّه استعمال متمرد تقبله اللغة على ما فيه من تمرد، ومراوغة للقاعدة وتجنب الالتزام بقواعد المستوى المعياري أي النحو الضيق. ([1])

والتمرد على اللغة هو ما جعل النحاة ينعتونه بالضرورة وجاز أن تكون في لغة الشعر لا النثر بسبب طبيعة لغة الشعر ولكن مع مرور الوقت تبيّن أنّ هذه الضرائر لا تخص لغة الشعر فقط بل تتعداها إلى النصوص النثريّة ، لذلك وسمت كثير من النصوص النثريّة بالشذوذ ونُفيت عنها سمة القواعديّة أو المقبوليّة اللغويّة.

وتمسك ابن اللغة بهذا التمرد وهو مدرك له يجعل من هذا التمرد ملكة لديه، وقد عبّر عن هذا لوسيركل بمفهوم الإفساد وذلك قوله : " نجد المتبقي متورطا في عمليّة التغيير اللغوي التي من شأنها إفساد ما تعارف عليه متكلمو اللغة من قواعد التركيز على التغير أكثر من الثبات، وهنا ترى أن تطور اللغة لا يعكس تشكلا غائبا سابقا لها بقدر ما يعكس تغيّرا اعتباطيا يحكمه تضافر الظروف التاريخيّة والاجتماعيّة واللغويّة ... " ([2])

صمود المتبقي رغم خروجه عن القاعدة، وهو خروج تلقائي عن الأصل، ولكنه يحقق تواصلًا اجتماعيًا في حدود المقبول، وهذا ما تسعى إليه اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعيّة .

من المعلوم أن علماء اللغة ومقعديها حكّموا القاعدة اللغويّة في جميع مساحات اللغة مع العلم أن جمع اللغة اقتصر على قبائل محددة وفترة زمنية محددة، ولهذا فهو لم يشمل جميع الأداءات اللغوية بل معظمها ولا يعني ذلك أنّ ما لم تشمله القواعد من أداءات يُعدّ شاذًا أو خارجًا عن القاعدة بل هو من المساحة التي تعطيها اللغة لأبنائها وما يؤكد على ذلك :

١.أن هذه الأداءات ليس مما اختصت به لغة الشعر دون النثر، بل هي من الحريّة التي تعطيها اللغة لمستخدميها، فيجوز لهم استخدامها بحدود ما تسمح لهم تلقائية الأداء غير الواعي. ([3])

([1]) ينظر: عبابنة ، يحيى ، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي ، مجلة جذور، ع٣٤، ٢٠١٣م،ص٩٩-١٠٠.

([2]) عنف اللغة ، ص١١٩.

(٣) ينظر: ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص٩٩

٢. وجود عدد كبير من الشواهد الشعريّة على هذا الأداء المتمرد، يجعله يخرج من باب الضرورة ويوضع ضمن دائرة المتبقي أي تلك المساحة من الحرية في استخدام أداء لغوي يختاره صاحبه.

ومما لا شكّ فيه أنّ المتبقي لا يقوم بعمليّة تقبيح اللغة أو تخريبها وسلبها جماليتها بسلبها قواعديتها، ولكنّه آداء متمرد على القواعد دون أن يكون مقصودا، أو واعيًا بل هو تلقائي ضمن المساحة التي تتيحها اللغة لأبنائها، فليس من الممكن أن يكون الشاعر، وهو ابن اللغة، قاصدا تخريب لغته أو المسّ بها ، ولكنه صاحب استعمال متمرد تقبله اللغة على ما فيه من مراوغة للقاعدة وتجنب استعمال المستوى المعياري أو ما يمكن تسميته (بالنحو الضيّق) . (١)

ومما سبق يمكن القول إن الشاعر باستخدامه نمطا لا يتناسب مع القاعدة المعيارية إنّما يقصد الوصول إلى معنى معين لا يمكن الوصول إليه باستخدام النمط القواعدي، لذلك فقد استخدم النمط الذي يخدم هدفه التواصلي المُراد.

وتلك القواعد هي ما دفعت النحاة إلى الحكم على هذه الأداءات بالضرورة، وجوّزوا أن تكون في لغة الشعر دون النثر، ولكنّهم سرعان ما اصطدموا بوجود هذه الأداءات أو الضرائر– كما يصفونها– بالنصوص النثرية كالأداءات القرآنيّة وغيرها، ونتيجة لذلك راحوا ينفون عن النصوص النثريّة سمة القواعديّة أو حتى المقبولية وينعتونها بالشذوذ ويرهقونها بالتأويل، ولهذا وجب إخراج هذه الأداءات من باب الضرورة، فهي ليست من الضرورة بشيء، بل هي من البدائل الاختيارية المستعملة.

ونظرًا للتمسك بالقاعدة وتحكيمها في جميع مساحات اللغة فقد وقع الخلاف بين علماء العربية القدماء في قبول هذه الأنماط اللغويّة في عائلة اللغة الملتزمة بالقواعد أو وضعها ضمن الشاذ الذي يجوز للشاعر دون مستعمل اللغة، وهو ليس بالقليل في العربيّة علما بأن ما يخضع للقواعد منها كثير، وهو فرق يرتكز إلى الاستعمال والواقع.

يقول عبابنة : " الاستعمال يُخضع عددًا ليس هينًا من الأداءات اللغويّة للقواعد الصارمة التي كشف النحاة عنها، ولكن مساحة ليست هينة ظلّت دون خضوع لهذه القاعدة، ولكنها ليست مساحة

(١) ينظر :ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص١٠٠

مرفوضة، بل يمكن أن نقول بأنها متمردة على النظام العام على الرغم من صحتها ومقبوليتها في المؤسسة اللغويّة، مما يمكن نحويّا مثل لوسيركل من القول أن العلاقة بين المتبقي (الذي لا يخضع للقواعديّة) والنحو أو القواعد التركيبيّة ليست قواعد قلب أو انعكاس، بل هي علاقة إفراط، فعمليات المتبقي اللغوية هي عمليات نحويّة مدفوعة إلى منتهى حدود النحويّة وهذا الاندفاع لا يخرجها من حدود النحو بل يوسع هذه الحدود إلى درجة بعيدة ..." (١)

وزبدة الكلام هو أن المتبقي ذلك الذي يروغ من قواعد النحو ويتفلت من قوانين الألسنية التي درسها وصاغها فرديناند دوسوسير وهذا الجانب هو الذي يرتع فيه المبدعون والشعراء والصوفيون والمهووسون ومن شابههم، ومع أن الممارسات في هذا الجانب لا تسير بحسب قواعد النحو، إلّا أنها تغني اللغة وترفدها ولا تنقض عراها .

ويمكنني القول أن الشيء لا يمكن أن نطلق عليه سمة الإبداع والتميُّز إلّا إذا كان مخالفا للمعتاد والأصل والطبيعة، فحتى يكون الشيء مميزا لا بد أن يكون مختلفا عن غيره، وهذا تماما ما يسعى إليه المبدع .

وستسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأداءات اللغوية المتمردة على القاعدة في بعض الشواهد النحويّة الواردة في كتاب سيبويه، والنظر إلى هذه الأداءات والشواهد من وجهة نظر جديدة بجعلها تقع ضمن نطاق جديد وهو " المتبقي " ، وبناء على ذلك سيتم توجيه الشواهد الشعرية .

كما تختص هذه الدراسة في بحث الاستعمالات التي طوِّعت من أجل القاعدة فتعرضت إلى تأويل شديد من النحاة القدماء حتى تسير وفق القاعدة الموضوعة .

وقد سمّى لوسيركل الأداءات اللغويّة التي تخرج عن القاعدة ولا يمكن رفضها فهي من الحريّة التي تمنحها اللغة لأبنائها ويقصدها المتبقي بـ (اللحن الجميل) . (٢)

---

(١) ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص١٠٢

(٢) السابق، ص١٠٢

وأظن أن هذه التسميّة لم توضع عبثا بل لأنّ سمة الإبداع والتغيير التي تظهر نتيجة هذا الأداء المتمرد جعلت هذا اللحن جميلاً.

بين الضرورة والمتبقي :

لم تكن الضرورة عند النحاة وفي مؤلفاتهم بابا نحويا كباقي أبواب النحو ، بل كانت مخرجا للنحاة يلجؤون إليه وقت الحاجة؛ لتستقيم أبوابهم النحويّة الأخرى ، ولو كان ذلك على حساب الشاهد واللغة أيضا، فحفاظا على معياريتهم، وحرصا على قداسة قواعدهم، وحتى لا يختلط بها ما خرج عليها من ألفاظ وتراكيب، سارع العلماء إلى الضرورة لتكون مخرجا لهم في مثل هذه المواقف.

ولذلك أفرد العلماء بابا للضرورة في مؤلفاتهم ، وكذلك فعل سيبويه في الباب الذي أسماه " ما يحتمل الشعر " (١)، وأشار فيه إلى الضرورة ولم يصرح بذلك كما سبق وذكرنا ، واكتفى بالقول : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام " (٢).

وتُعرف الضرورة بأنّها : " ما ليس للشاعر عنه مندوحة، غير أنه ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكانها ... " (٣)

وأتساءل، لماذا يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره ؟ علما أنه من المفترض أن يكون الشاعر هو المبدع المجيد للغة، وهو الأقدر على استخدامها باحتراف مقارنة بغيره من الناس .

أظن أن الشعر يصير في أفضل حال عند استخدام أنماط صحيحة مباحة ولكنها غير اعتيادية ، فالأداء المتمرد يحقق لصاحبه الإبداع لأنه يخرج عن النمطية؛ والوصول إلى الإبداع يحتاج إلى التميز، والتميز يستوجب الاختلاف والاختلاف يتحقق باستخدام أنماط لغويه قد لا تكون تتوافق مع القواعد الموضوعة إلا أنّها حتما من أصل اللغة ، وهذا يدفعنا للقول إنّ الخروج عن القواعد لا يعني بالضرورة الخروج عن اللغة.

---

(١) الكتاب، ج١، ص٢٦.

(٢) السابق،ج١،ص٢٦.

(٣) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(٩١١هـ)،الاقتراح، تحقيق: عبد الرؤوف سعد ، القاهرة، مكتبة الصفا ،١٩٩٩م، ص٤٦.

ويرى ابن جني أنّ الشعر هو موضع اضطرار وموقف اعتذار ، وكثيرا ما يحرف منه الكلم عن أبنيته ، ومن وجهة نظره أنه قد يلجأ الشاعر للضرورة دونما حاجة إليها ، ويصفها بالقبح . (١)

وأرى أن الشعر هو موضع إبداع وموقف اسماع، ولا يجوز أن يكون عاديا كغيره من الكلام، وهذا يفسر وجود الكثير من الشواهد الشعرية الخارجة عن الأصل القواعدي في نظر العلماء، إلا أن هذا الخروج لا يعني الخروج عن اللغة لوجود النظير اللغوي له من النصوص غير الشعرية.

ويظهر مما سبق، أن الضرورة مختصة بلغة الشعر دون النثر، وترى الدراسة أنّ وجود الضرورة في النثر يوجب إخراجها من باب الضرورة لتوضع في باب " المتبقي " الذي سيتم بيانه فيما سيأتي .

ومن شواهد الضرورة التي لم يكن الشاعر مضطرا إليها بنظر العلماء قول النجم العجلي :

" قد أصبحَتْ أمُّ الخِيار تَدَّعِي ... عليَّ ذَنْباً كلُّه لَمْ أَصْنَعِ" (٢)

الأصل : (كلَّه) ، والنصب في (كله) لا يكسر البيت ولا يؤثر في إيقاعه ، فلو نصبها لم يختلف شيء ولم يضطر العلماء للجوء إلى الضرورة .

لا بدّ أن شاعرا عربيا مجيدا كان له هدف من هذا الخروج عن القاعدة ، إلّا أن النحاة أبعدوا الضرورة الشعريّة عن دلالاتها المعنويّة ، مما جعل الضرورة ليست بابا مسوغا لعدم اطّراد القاعدة، بل بابا لإغلاق العقل ومدارك التفكير عن المغزى اللغوي الناتج عن هذه الأداءات التي عُدّت من الضرورة .

فالاكتفاء بالقول هو ضرورة أغلقت مدارك التفكير؛ فلو لم نقل إنها كذلك،لاستدعى الأمر البحث والتحليل وإعمال الفكر للخروج بنتيجة قد تكون دلالية أو مقامية أو تاريخية أو غير ذلك ولم نكتف بقولنا " ضرورة " .

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ)، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب العلمية – القاهرة ، ج٣،ص١٨٨.

(٢) العجلي، أبو النجم، الديوان ، شرحه: علاء الدين أغا، السعوديّة - الرياض، النادي الأدبي ،١٩٨١م ، ص١٣٢.

وترى الدراسة أن تمرد الشاعر على الأصل التركيبي في كثير من الأداءات، الذي جعل النحاة يرفضونها ويسمونها بالضرورة، هو ما حقق له الإبداع والتمييز، وتمسك النحاة بالمعياريّة الصارمة حجب كثيرا من الجوانب الإبداعيّة في اللغة .

والحقيقة في تعليل الرفع والنصب هو الاختلاف الدلالي، فالنصب يفيد أنه جاء فيه بعض الذنب وليس كله، وأما الفيه بعض الذنب وليس كله، وأما الرفع فيفيد انه لم يصنع شيئا قط.([1])

وبهذا أراد الشاعر أن ينفي الذنب عن نفسه نفيا قاطعا .

يقول رمضان عبد التواب : " إنّهم يبعدون الضرورة عن معناها مما يجعل قبول رأيهم من باب إلغاء التفكير المنطقي . " ([2])

والشعراء عرب أقحاح عنهم تؤخذ اللغة وهم أهلها ومتكلموها سليقة وفطرة، هي جبلتهم التي جبلوا عليها، فهم في كلامهم لا يحتكمون إلى قاعدة وينظمون اللغة وفقها بل القواعد هي التي يجب أن تتوافق وكلامهم، فكيف نتصور أن شاعرا قد يخطئ في لغته وهي الفطرة، أو قد يلجأ إلى الضرورة باعتبارها أداء مخالفا للأصل، أو خارجا عن القاعدة، أو ما إلى ذلك .

ومع علمهم بذلك نجد النحاة يؤولون ويحللون ويتكلفون في التأويل والتخريج مالا يحتمل .

ومن الطبيعي أن يكون الهدف الرئيس للشاعر في نظمه للشعر الإبداع بالإيقاع الموسيقي والقافية ، وتركيزه على هدفه هذا جعله دون إدراك مسبق منه يخرج عن القاعدة التي اعتمدها النحاة؛ باستخدامه نمطا مقبولا لغويا لم تشتمل عليه القاعدة ، وهذا لا يجعله مخربا للغة، بل هو عالم بما تبيحه له لغته من أنماط وأداءات، وإن كانت أقل شيوعا من غيرها .

كان على العلماء أن يتجهوا إلى الضرورة الشعريّة والشذوذ وغيرهما مما يضارعهما من أحكام؛ ليسدوا الفجوة الظاهرة في قواعدهم والناتجة عن عدم الاستقراء التام للغة، وذلك لاعتمادهم أسسا صارمة في أخذ اللغة وجمعها ، فقيدوا القاعدة المعياريّة بقيود ثلاثة هي العرق والمكان والزمان،

---

(١) ينظر : خزانة الأدب، ج١،ص٣٥٩-٣٦٣.

([2]) عبد التواب، رمضان ، فصول في فقه اللغة ، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣ ،١٩٨٧م، ص١٦٣.

وهذا ما كان له كبير الأثر في تضييق حدود النحو واللجوء إلى الضرورة في أداءات كثيرة؛ مما أدى إلى ضياع الكثير من الأداءات اللغويّة.

وقد كان المرجع الأول والأهم للنحاة في تقعيدهم للنحو الشعر العربي، فراحوا يلجؤون للضرورة كلما ظهر أداء أو نمط لا يتماشى مع الإطار العام للقاعدة، مما أدى إلى ظهور اضطراب في المفهوم لديهم، فالضرورة تختص بلغة الشعر، ولكن إن ظهر للنمط الموسوم بالضرورة نظير في لغة النثر لم يعد من الضرورة، ووجب إخراجه من بابها، ولو كان كذلك لكان من الأصوب تسميتها الضرورة اللغوية .

وهذا الخلط والاضطراب ظهر في كثير من النماذج والأداءات التي ربطوها بالشعر ولها استعمال في النظير النثري وفي الواقع اللغوي.

وهذا يدل على أن مسمى ضرورة لم يكن من المسميات المستقرة المفهوم بل هو مصطلح لم تتضح معالمه في عصور سابقة، فهو مصطلح مختص بلغة الشعر لذلك نقول الضرورة الشعرية، ولكن المتتبع للغة يجد أن كثيرا من الأداءات الموسومة بالضرورة لها نظير في الاستعمال النثري ومن ذلك قول الشاعر :

" عَمرُكَ ما أدري وإن كنتُ دارِيا .... شُعيثُ بن سَهمٍ أم شُعَيثُ بن مِنقرِ " ([1])

والأصل : (أشعيث)، فلا يجوز حذف همزة الاستفهام إلّا للضرورة الشعريّة، وحذفت في هذا الأداء لدلالة (أم) عليها . ([2])

وقد ظهر مثل هذا الأداء في اتساع الكلام ، وفي لغة النثر وفي القراءات تحديدا ، ففي قراءة الزهري وابن محيصن لقوله تعالى : " سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ " ([3])

إذ قرأ الزهري (أَنذَرْتَهُمْ) بهمزة واحدة .([1])

([1]) ابن يعفر، الأسود ، ديوانه، تحقيق: فوزي حمودي القيسي ، وزارة الثقافة والإعلام، مديريّة الثقافة ، ص١٦.

(٢) ينظر : الكتاب ، ج٣،ص١٧٥.

([3]) البقرة ، ٦ .

ولهذا نجد كتب الخلاف بين النحاة الكوفيين والبصريين ، فاختلاف الفكر واختلاف التحليل واضح في هذه الكتب ويعتمد على هذه الأنماط التي يعدها بعضهم ضرورة بينما يراها الآخرون شذوذا وغيرهم يقبلونها في اللغة ...

وتجدر الإشارة أن علماء الكوفة كانوا أكثر سلاسة من علماء البصرة الذين أحاطوا القاعدة بقداسة ليس لها مثيل، فقد كان الكوفيون ينظرون إلى اللغة بوصفها لغة، لذلك عُدّوا من أصحاب المنهج الوصفي، فعرفوا أن للغة مساحة واسعة وهذه المساحة تسمح لأبنائها باستغلالها، فنجدهم قاسوا على الشواهد التي رفضها البصريون، وترخصوا في كثير من الأنماط التي عدّها البصريون خروجا عن اللغة، كما اتسعوا في رواية اللغة عن جميع العرب. ([٢])

ويتفق علماء اللغة الآن مع علماء الكوفة أكثر من اتفاقهم مع علماء البصرة في كثير من الآراء، نظرا إلى أن طبيعة الظاهرة اللغوية تتناسب وتتفق مع الوصفية من المعياريّة .

ويظهر خلط واضح بين الضرورة واللهجة في الدراسات القديمة، فقد ترددت كثير من اللهجات المختلفة بالشعر بوصفه مستوى من مستويات اللغة المشتركة، وهذه اللهجات فاضل النحاة بينها، وقد عدّ بعض النحاة ما لا يتناسب مع القاعدة من اللهجات ضرورة، ولكنها وبواقع الحال لهجة وليست ضرورة، ومن هذه الأداءات التي تبين الخلط الواضح عند النحاة بين اللهجة والضرورة ما جاء في صرف ما لا ينصرف، ومن ذلك قول الشاعر :

" فَلْتَأْتِينْكَ قصائدٌ ولِيَرْكَبَنْ ... جيشٌ إليك قوادمَ الأكْوَار " ([٣])

الأصل : (قصائدُ)، لأنها إحدى صيغ منتهى الجموع ولذلك من حقها القواعدي أن تمتنع من الصرف فهي لم تُعرّف ولم تضف فوجب منعها من التنوين .

يقول ابن جني في تفسيره للأداء السابق : " ... يُعدّ (ضرورة) أو على لغة من صرف جميع ما لا ينصرف ... " ([٤])

([١]) الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: ٦٥٤هـ) ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض،ط١، لبنان–بيروت ، دار الكتب العلميّة ، ٢٠٠١م، ج١،ص١٧٥.

(٢) ينظر: الراجحي، شرف الدين علي، في اللغة عند الكوفيين ، د. ط، الاسكندريّة ، دار المعرفة الجامعيّة ، ص٤٥.

([٣]) ذبياني، النابغة ، ديوانه ، لبنلن–بيروت ، المكتبة الثقافيّة ،ص٥٩.

([٤]) الخصائص ، ج٢، ص٩٦.

ومثلها في قوله تعالى " إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا " ([1])

وينسب بعضهم هذا الأداء إلى بني أسد ، فهُم في لغتهم يصرفون ما لا ينصرف . ([2])

وقول ابن جني خير دليل على أن العلماء خلطوا بين الضرورة واللهجة ولم يفرقوا بينهما علما أنهما أمران مختلفان أشد الاختلاف ولا رابط مشترك بينهما، فاللهجة ظاهرة لغويّة تنشر بين جماعة ما في زمن محدد ومكان محدد، وحتما ستظهر هذه سمات الظاهرة اللغوية في شعرهم و نثرهم وفي سعة كلامهم، بينما الضرورة الشعريّة يجب أن تختص بالشعر دون غيره .

إن الخلط بين اللهجة والضرورة يستدعي إلغاء مفهوم الضرورة عن كثير من الأنماط والأداءات اللغويّة، التي خرجت عن قواعد النحاة فجعلتهم يلجؤون إلى الضرورة لتستقيم القاعدة عنوة، وإن لم تستقم ولم تسعفهم الضرورة فيما أرادوا، لجؤوا إلى أبواب ومسميات أخرى، كالغريب والشاذ والنادر والقبيح .... وغير ذلك من مسميات يفاضلون بها بين اللغات ويقيدون الأداء بها وهدفهم من ذلك الحفاظ على قداسة القاعدة وحمايتها بوصفها وسيلتهم لحفظ اللغة، فمعيار الاستعمال عندهم هو القاعدة . ([3])

إنّ إلغاء الضرورة يتطلب منا دراسة أنماطها دراسة أسلوبيّة دلالية تداوليّة، معتمدين على المعنى المترتب على الخروج عن القاعدة، فالضرورة ليست إلا أداء متمردا على القاعدة التركيبيّة، ولا بدّ من وجود مسوغ لهذا التمرد حتى يكون مقبولا لغويا لذلك وجب تفسير الخروج عن القاعدة بمعزل عن الضرورة، بإضفاء صبغة تداولية على التراكيب اللغوية المتمردة على النظام النحوي، بتوسيع نطاق النحو، وذلك قد يتحقق بإضافة مستوى تداولي جديد، يشتمل على الأداءات اللغوية التي تقع ضمن المساحة المقبولة لغويّا المرفوضة قواعديا، وتسعى الدراسة إلى تسميته بالـ "المتبقي" .

فليس من المقبول أن نبقى إلى هذا الوقت على ما جاء به القدماء، فإقرارنا بتفوق عقليّة سيبويه والنحاة القدامى لا ينفي ولا يتعارض مع الإبداع واستمرار البحث في المجال النحوي، وخلق أبواب جديدة تساعد في التطور والتقدم وازدهار اللغة وليس طمسها وتحجرها في مكانها لا تتزحزح .

([1]) الإنسان ، ٤.

([2]) أنيس، إبراهيم ، في اللهجات العربيّة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،١٩٧٣م، ص٧٥

([3]) حسان ، تمام ، اللغة بين الوصفيّة والمعياريّة ، دار الثقافة ، المغرب، ص٢٧.

وقد أشار العلماء المحدثون إلى ذلك؛ لعلمهم بضرورة توسيع النحو، ولا يكون ذلك إلّا بإضافة مستوى دلالي تداولي يُمكِنُنا من إعادة بناء كثير من المنطوقات والجمل لتصبح مقبولة. ([1])

وكما أشارت الدراسة سابقا، فالشاعر يتكلم سليقة، واحتمال وقوعه بالخطأ غير وارد إطلاقا، وذلك أنه ينطق بلغته الخاصة وفق أحكامه الخاصة التي يتمسك فيها بقواعد وأصول قد لا يراعيها النحاة ولم تشتمل عليها قوالبهم، ولا بدّ له من سبب دفعه لاستخدام نمط عدّه النحاة خارجا على القاعدة قد يكون رغبته الملحة بالتميّز والتفوق والإبداع في مجاله اللغوي، وللوصول إلى ذروة الإبداع استخدم أداء لغويا متمردا على المقعد له بقصد أو من دون قصد، ليتشكل لديه ملكة إبداعية تواصلية تداولية يحققها له سياق الكلام .

وقد عدّ العلماء هذا النمط الإبداعي لحنا لغويّا؛ لعدم تماشيه ومسايرته للقاعدة النحويّة، علما أن العيب ليس في الأداء، بل بقصور القاعدة عن استيعاب جميع الأداءات .

فاللغة كائن حي، يتأثر ويؤثر في محيطه بكل متغيراته، سواء المتغيرات اللغوية أو العناصر الأخرى، وهي تتسع لتشمل أنماطا كثيرة قد تُعد في بعض المجتمعات ذات دلالات تختلف باختلاف المجتمع، ولا يمكن عد هذا الاختلاف ضمن الخروج عن اللغة، فعلى سبيل المثال في الواقع اللغوي الحالي تختلف دلالات الكثير من الكلمات وفق البيئة اللغوية الاجتماعية المنطوقة فيها ، فكلمة (امرأة) في اللغة المصرية الدارجة تحمل دلالات سلبية وتعد شتيمة للأنثى وعلى النقيض من ذلك في لهجة بلاد الشام فـ(امرأة) هي الأنثى وهي لفظة محايدة، ولا تحمل أي دلالات سلبية أبدا.

ولا يمكن الحكم على اللفظة وفق الدلالات التي تحملها في بيئتها الخاصة ولا يجوز ذلك فاللهجة لغة .

وهذا جزء من تصور الدراسة لما كان يحدث قديما، فالقوالب القواعديّة وضعت وفق الشائع، ولم تشمل كل اللغة، ولذلك وَجب أن نتفهم ظهور أنماط لغوية خرجت عن الشائع ولكنها بقيت ضمن اللغة المحكيّة، وتحمل معنى دلاليا تداوليا اجتماعيا أو تاريخيا، لم يأت عبثا ولكن البيئة وعوامل

([1]) ينظر: بحيري، سعيد حسن ، علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات) لبنان–بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧م ، ص٢٣١.

المكان والزمان والمؤثرات النفسية والظروف المحيطة والحالة الانفعالية تعد سببا رئيسا في الخروج عن القاعدة .

ومثال على ما سبق ، قول الشاعر:

" قد أصبحَتْ أمُّ الخِيار تَدَّعِي ... عليَّ ذَنْباً كلُّه لَمْ أَصْنَعِ "([1])

الأصل : (كلَّه)، لوجوب مطابقة التابع لمتبوعه في الحركة الإعرابية، وجاء موطن الشاهد (كلُّه) توكيدا مخالفا في الحركة الإعرابية لمتبوعه، فعدّه النحاة خروجا عن الأصل وضعفوه في الاستعمال .

وترى الدراسة أن لا ضرورة مباحة في الشاهد، لأن النصب لا يكسر البيت أو يخل به، ويصف سيبويه هذا الأداء بأنه أداء من الاستعمال الضعيف . ([2])

وتسعى الدراسة إلى تفسير ما وسمه النحاة بالضرورة تفسيرا يقوم على إعمال الفكر بالنظر إلى السياق المقامي للشاهد، يظهر أن الشاعر يلوم زوجته ويعاتبها، غاضبا حانقا عليها، وذلك لأنها تكذب عليه بعد أن شاب شعره وأصابه الصلع، وكلُّها مقدمات لهجره وتركه، ويظهر في أبيات القصيدة الانفعال والعتب والغضب الشديد عليها، وهذا تجده جليا في الأبيات المتممة للقصيدة([3])، فيلجأ الشاعر للحذف كثيرا في معظم أبيات القصيدة .

وينهي قصيدته بالتهديد والوعيد وتظهر حالة التوتر بيْنه وبين زوجه، وهذا التوتر دفعه للخروج عن القاعدة المعيارية ليحقق لنفسه الإبداع الذي ينشده من نظمه، فالتواصل يتحقق من النمط غير القواعدي للتعبير عن الحالة الانفعالية عند الشاعر.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن عزل اللغة عن المحيط الخارجي لها وعن العوامل الانفعالية للمتكلم، وخير دليل على ذلك نجده من واقع الحال، فالموقف هو الذي يؤثر تأثيرا مباشرا على لغة الفرد، فالإنسان بطبيعته المفطور عليها إذا تعرض لموقف أدى به إلى حالة من التوتر والقلق، بدأ يتلعثم وتخرج منه الكلمات على غير حالها في الوضع الطبيعي، وهذا ما يحدث عند الشاعر إن أراد

([1]) العجلي، ديوانه ، ص١٣٢

([2]) الكتاب ، ج١، ص٨٥.

([3]) ينظر: ديوان العجلي ، ص١٣٤-١٣٥.

إيصال الموقف الانفعالي الذي رافق قوله للشعره، ولا يمكن في مثل هذه الحالات أن نصف اللغة المحكية لغرض إبداعي دلالي بالضعيفة أو الشاذة أو القول بأنها ضرورة وهي ليست كذلك .

ولا بد أن الحالة النفسية لها أعظم التأثير على اللغة المنطوقة.

وعليه، فإن الانفعالية سمة تلازم اللغة عامة، وقد تكون أكثر في الشعر منه في النثر، لطبيعة لغة الشعر، إلّا أن النثر لا يخلو منها أيضا، فالانفعالية سمة ملازمة للغة عموما وهي التي تساعد على صنع أنماط وأداءات مختلفة، وإن حاولنا تقيدها بإطار القاعدة سرعان ما تحولت اللغة إلى أصنام متحجرة خالية من العاطفة والمشاعر، وفقدت كونها كائنا حيا.

وهذا التحجر والجمود يؤدي إلى تشابه جميع الأنماط اللغوية واختفاء الفروقات الفردية بين الأشخاص واختفاء الابداع، وقد يؤدي فيما بعد وبمرور الزمن إلى موت اللغة .

وعلى هذا ، فلا بدّ من دراسة جديدة تختص بدراسة الأداءات الخارجة عن القاعدة النحويّة ضمن سياقاتها اللغويّة ، وضمن المحيط الذي نعيشه، والذي يمثل هذه الأداءات المختلفة.

فالظاهرة اللغويّة ليست ظاهرة شكليّة فقط، بل هي ظاهرة وظيفيّة تحمل معالم من البيئة والمحيط الذي وُلدت فيه، فتعكس إلى حد ما العالم الذي تعيش فيه، كما ترتبط ارتباطا مباشرا بأصحاب هذه اللغة في المواقف المختلفة.([1])

كما أن السياق لا يعتمد على التركيب النحوي السليم فقط، بل يوجد عوامل ترتبط وتتصل بالسياق لتؤثر فيه ومن هذه العوامل، الظواهر الاجتماعيّة التي تتصل بالموقف الكلامي، وكذلك عامل المكان والطقس والوضع السياسي والحالة الشعوريّة المسيطرة على الفرد كالفرح والغضب والألم والتردد والخوف.... وغير ذلك مما يؤثر في السلوك اللغوي وقت الكلام . ([2])

ومن ذلك ، قول الشاعر:

" لا أَرَى المَوْتَ يَسِبْقُ المَوْتَ شَيْءٌ ... نَغَّصَ المَوْتُ ذَا الغِنَى والفَقِيرا "([3])

([1]) ينظر: عبابنة، يحيى ، الزعبي، آمنة ، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات ، ط١، إربد–الأردن ، دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٥م، ص٣٨.

(٢) السابق ، ص٣٩

(٣) العبادي، ديوانه ، ص٦٣.

الأصل : (لا أَرَى المَوْتَ يَسِبْقُه شَيْءٌ)، فأظهر بموضع الإضمار. ([1])

وفي هذا الموضع أظهر الشاعر ما حقه الإضمار – قواعديا – لهول وعظم الموت، فلم يستطع إضماره لشدّة ظهوره، وتأثيره عليه، فهو يؤرقه ويقض مضجعه، ولذلك لم يخفه وأبان، فالواقع الذي يعيشه الشاعر والظروف التي تحيط به هو واقع سياسي صعب وظروف مريرة ([2])، ولتصل انفعالاته وإحساساته للقارئ، خرج عن النمط القواعدي بنمط متمرد عن القاعدة، وأظهر موضع الإضمار؛ لتظهر معاناته للمتلقى ، وهنا يكمن الإبداع والتميز وتظهر الفروقات الفردية .

وهذا الإظهار يبدو لي غاية في الدلالة، والتكرار في مثل هذا الموضع ليس مذموما أبدا، بل إنه قد يزيد الكلام حسنا، ألا ترى أننا إذا أردنا توكيد أمر كررناه، وإذا اعتمل في نفوسنا شعور من خوف أو حب أو رغبة ألححنا في ذكرها ولم تزل على لساننا لا تبارحه، فالتكرار في مثل هذه المواطن يخدم الوظيفة الدلالية للسياق.

لذلك، لا يجب الاستخفاف بالواقع المحيط، والذي يشكل معطياتها، لذلك تنشأ الأداءات اللغويّة المختلفة والمتمردة على القاعدة في بعض الأحيان نتيجة الحاجة إلى مطاوعة هذه الأداءات للموقف المعاش ، وإن خرجت عن القواعد، وهذا طبيعي فاللغة ابنة الموقف .

وتسعى الدراسة إلى إطلاق مصطلح جديد لتلك الأداءات اللغوية التي خرجت عن القاعدة ولم تخضع للمعياريّة، وهذه الأداءات تمردت على القاعدة ولكنها لم تتمرد على اللغة، فطبيعة اللغة الحيّة، المرنة تسمح لمثل هذه الأداءات بالظهور وفق البيئة المحيطة والظروف المعاشة والسياق المقامي التي قيلت فيه.

وهذه الأداءات هي ما وصفتها الدراسة بالإبداع والتمييز الذي يسعى إليه متكلمها، ولعل من أنسب التسميات التي تتناسب وهذه الأداءات هو ما أطلقه جان جاك لوسيركل في كتابه عنف اللغة على تلك النشاطات الإبداعيّة، وهذا ما نقصده بـ (المتبقي) .

---

(١) السيرافي،أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٦٨)، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط٢، ١٩٩١م، ص١٩٠.

([2]) ينظر: البغدادي،عبد القادر بن عمر(ت: ١٠٩٣هـ) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط٤، ١٩٩٧م، ج١، ص٣٨٠-٣٨١.

والذي يعد جزءا أصيلا من اللغة لم تشمله القاعدة لقصورها عن الإحاطة بكامل اللغة، وإن أحاطت بمعظمها، ولتمرده على القاعده باختياره أداء مختلفا يصل بصاحبه إلى الابتعاد عن النمطية ووصوله حد الإبداع والتميّز والاختلاف، بما يتناسب مع السياق الدلالي التداولي؛ ليصل إلى الكفاية التواصليّة التي يسعى للوصول إليها .

وخروج ابن اللغة عن القاعدة، هو خروج محكوم بأطر سياقية مقامية تهدف إلى إبراز المعنى الدلالي، ومرتبط بعدد من المستويات، كالزمان والمكان المشتملان على البيئة الاجتماعيّة والفكريّة والثقافيّة للمتكلم .

الفصل الأول

التشكيل النحوي للمتبقي المسند إليه

مقدمة الفصل:

إن دراسة العمليات الإسناديّة في اللغة العربية وغيرها من اللغات الساميّة أمر في منتهى الأهميّة، وقد أدرك القدماء العرب أهميتها فهي التي تحكم كثيرا من عناصر التركيب اللغوي، وقد جعلوا الإسناد أساس اللغة وجعلوا عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه) عمدتي الكلام . ([1])

وليست قضيّة الإسناد من القضايا الجديدة في اللغة، بل هي من القضايا التي تأسس النحو العربي على أُسسها.

ويتمثل عنصرا (المسند والمسند إليه) في الجملة حسب نوعها، فقد قسم النحاة الجملة إلى نوعين:

أولا : الجملة الإسميّة : ويكون المسند إليه فيها اسما مبتدأ.

ثانيا : الجملة الفعليّة : ويكون المسند إليه فيها اسما أسند إليه فعل على وجه الحقيقة أو المجاز.

واقتصار النحاة على تقسيم الجملة إلى اسميّة وفعليّة دفعهم إلى حشد التراكيب اللغوية كلها ضمن هذين القسمين، ولهذا ظهرت مسألة التأويل لديهم واضحة وضوح الشمس حتى غدا التأويل أصلا من أصول التفكير النحوي الذي لا يخلو منه أي باب من أبواب النحو فضاعت الكثير من الأنماط المقبولة لغويا نتيجة التأويل.

وسيختص هذا الفصل بدراسة بعض من الشواهد النحوية الشعرية في كتاب سيبويه والموزعة على مبحثي الحذف والإبدال في القضايا المتعلقة بالمسند إليه .

---

(١) يُنظر : النحو العربي المقارن ، ص١٦٥.

المبحث الأول : الحذف

وقد احتوى هذا المبحث ثلاثة شواهد من شواهد سيبويه النحوية، وقع الحذف في هذه الشواهد على ركن من أركان العمليةالإسنادية، أو على الحركة الإعرابية نفسها .

- **حذف المبتدأ.**

إنّ عنصري الإسناد في العربيّة ركنان أساسيان في الجملة لا بد أن تحتوي عليهما معا فإن حُذف أحدهما أو كلاهما وجب التقدير .

وقد أدرك العلماء القدماء والمحدثون أن حذف المبتدأ لا يجوز، إلا إذا دلّ عليه دليل ولكن بعض المواضع لا يقوى دليلهم على الوقوف؛ لانعدام الدليل اللغوي واعتمادهم على الدليل الذهني لا غير.(١)

ولعل اعتماد القدماء على السياق التركيبي في تقدير المحذوف هو ما دفعهم إلى التقدير وإن كان غير وصفي في الدراسات اللغويّة، ولكنه بالنسبة إليهم ينسجم مع القياس وإقامة القاعدة بغض النظر عن انسجامه مع الظاهرة اللغوية نفسها .

ومن شواهد سيبويه على حذف المبتدأ:

قول الشاعر : " لنا مِرْفَدٌ سَبعون ألفَ مُدججٍ ... فَهل في مَعَدٍّ فوقَ ذلك مِرفَدا " (٢)

الأصل : "فهل في معد مرفدٌ " ، فحذف المبتدأ لوجود ما يدلّ عليه وقدره تقديرا.

يقول سيبويه : " كأنه قال : فهل في معد مرفدٌ فوق ذلك مرفدا " . (٣)

---

(١) يُنظر : النحو المقارن ، ص١٧٤-١٧٥.

(٢) الشاهد لكعب بن جعيل في الكتاب ،ج٢،ص١٧٣،النكت في تفسير كتاب سيبويه،ج١،ص٦٠٥،٥٣٤، شُراب، محمد محمد حسن،شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية،دار الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م، ج١،ص٣٣٤.

(٣) الكتاب ج٢، ص١٧٣.

يقول الأعلم تعليقا على الشاهد :

"المعنى لنا مرفد هذا عددهم على التكثير فهل في معد فوق ذلك ، أي عدد فوق ذلك مرفدا..." ([1])

وشاهد آخر من شواهد سيبويه :

وَما الدَّهْرُ إلا تارَتانِ فَمِنْهُما ... أموتُ وأُخْرَى أبْتَغي العَيْش أَكْدحُ ([2])

الأصل : " فمنهما تارة أموت " فحذف المبتدأ لوجود دليل في الكلام عليه.

يقول سيبويه " فكلّ ذلك حذف تخفيفا، واستغناء بعلم المخاطب بما يعني ." ([3])

ويعلق على الشاهد بقوله : "إنما يريد منهما تارةٌ أموتُ وأخرى . " ([4])

ويرى سيبويه أنّ هذا الحذف إنما وقع في الكلام تخفيفا على المتكلم، ولعلم المخاطب به .

والحذف في مثل المواضع السابقة يُعدّ خروجا عن الأصل عند العلماء ولذلك قاموا بتقدير محذوف حتى تستقيم قواعدهم التركيبية .

وقد فسر عبابنة هذا الحذف تفسيرا تاريخيا، باستقراء عددا من النقوش القديمة للغات السامية، كالكنعانية، والنبطية، والأكادية، والآرامية، وغير ذلك ووجد أن الحذف موجود في كل تلك اللغات.

يقول عبابنه في ثنايا كتابه " النحو المقارن " :

" ولكن ثمة ما لا يعترف به أغلب النحاة من الاستغناء بالمادة عن اللغة في مثل الاستغناء بالشيء عن استعمال لفظ الإشارة إليه، وهو أمر تواصلي يمكن تفسيره لغويّا، كأن تصنع تمثالا لشيء

([1]) النكت في تفسير كتاب سيبويه، ج١ ،ص ٥٣٤.

(٢) ابن مقبل ، تميم بن أبي ، ديوان تميم بن مقبل ، ص٢٤، الكتاب ،ج٢،ص٣٤٦، المقتضب ، ج١، ٤٢٩ همع الهوامع، ج٢،ص١٥١،خزانة الأدب ،ج٢،ص٣٠٨.

(٣) الكتاب، ج٢،ص٣٤٦.

(٤) السابق.

ما، وتكتب عليه مثلا اسم هذا الشيء، كأن تكتب تحت الصورة والتمثال غزال، أي: هذا غزال، وقد كان العرب الصفاويون يستعملون هذا الأسلوب الذي يستغنون بالشكل أو النقش عن المبتدأ...." (١)

ولحذف المبتدأ شواهد كثيرة جدا ليس فقط من الشعر بل أيضا في النثر وفي كلام الله عزّ وجل تحديدا.

ومنه قوله تعالى : " طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ " (٢)

يقول سيبويه : " أي: طاعة وقول معروف أمثل " (٣)

والأمثلة على حذف المبتدأ في الشعر والنثر تكاد لا تعد ولا تحصى، ويمكن القول إنّ العربيّة تتمتع بمساحة جيدة من الحريّة التي تتيح لها أن تحذف أحد العناصر الأساسيّة في العمليّة الإسنادية (كحذف المبتدأ من الجملة الاسميّة) استغناء عنه بالسياق اللغوي أو المادي(٤) .

ولعل حذف أحد الأركان الأساسيّة في العملية الإسنادية يعتبر امتدادا تاريخيا لغويا اشتركت به معظم اللغات السامية، ولذلك فإن عده من المتبقي اللغوي أولى فامتداده اللغوي التاريخي يجعله أصلا وليس خروجا عن الأصل.

- **حذف اسم الحرف الناسخ .**

من القواعد القياسية في العربية، أنه لا يجوز حذف اسم إنّ وأخواتها إلا أن يكون هذا الاسم ضمير شأن وإن حُذف عدّه العلماء من الضرورة الشعريّة .(٥)

---

(١) النحو المقارن ، ص١٧٥.

(٢) محمد ،٢١

(٣) الكتاب ، ج١، ص١٣٦.

(٤) السياق المادي : الاكتفاء بدلالة المادة التي كتب عليها النص عن استخدام عناصر لغوية دالة ، أنظر النحو المقارن ص١٧٧.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، ج١ ، ص٣٤٧.

وقد وردت شواهد على حذف اسم (إنّ أو إحدى أخواتها) دون أن يكون اسمها ضمير شأن ومن هذه الشواهد قول الشاعر :

" فَلَوْ كُنْتُ ضبْيَاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي ولَكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ" ([1])

الأصل : نصب (زنجي) بلكنَّ، وإضمار الخبر .

يقول سيبويه : " والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنه أضمر هذا كما يضمر ما بني على الابتداء ..... فالنصب أجود؛ لأنه لو أراد اضمارا لخفف، ولجعل المضمر مبتدأ كقولك: ما أنت صالحا، ولكنْ صالحُ " ([2])

ويرى ابن يعيش أنّ الضمير المحذوف من التركيب السابق هو (الهاء) أي ضمير النصب، وأن (زنجي) مرفوع على الأصل، وتقدير الكلام: ولكنّه زنجيٌّ لا يعرف قرابتي. ([3])

أمّا صاحب الخزانة فيرى إنه لا يجوز حذف اسم الحرف الناسخ إلا في الشعر للضرورة وعلى ضعف، و يقول:

"لا يجوز حذف اسم هذه الحروف غير ضمير الشأن، إلّا في الشعر على قلّة، وضعف كما في الشاهد السابق، والتقدير(ولكنك). " ([4])

وذكر الأندلسي، أن حذف اسم الحروف الناسخة غير ضمير الشأن لا يكون إلا في ضرورة الشعر.([5])

ويتضح مما سبق أن النحاة قاموا بتأويل محذوف حتى تستقيم القاعدة والدراسة الوصفيّة ترفض التأويل والتقدير وتدرس الواقع اللغوي كما هو .

كما ويظهر أن بعض النحاة أجازوا الحذف في مثل ما سبق باعتباره رخصة تبيحها الضرورة من أجل سلامة التركيب العروضي وإقامة الوزن والقافيّة .

---

(١) ديوان الفرزدق ص٤٨١.

(٢) الكتاب ، ج٢،ص ١٣٦.

(٣) شرح المفصل ، ج٧، ص٨٥.

(٤) خزانة الأدب ،ج٢، ص٣٧٨.

([5]) ينظر : الأندلسي ، أبو حيان ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق، ٢٠٠٢، ج٥، ص٤٠ .

وهذه التحليلات التي جاء بها النحاة لا ترتضيها هذه الدراسة بوصفها تعتمد على التأويل البعيد الذي لا يتواءم وطبيعة اللغة المنطوقة.

إن النمط السابق يمكن إدراجه تحت مسمى المتبقي، وما من شك أن المتبقي لا يقوم بتقبيح اللغة أو استلاب قواعديتها، بل هو أداء متمرد دون قصد أو وعي من صاحبه ولا يقصد به خرق اللغة أو تخريبها بل هو نمط تقبله اللغة على ما فيه من مراوغة للقاعدة وخروج عن المعياريّة البحتة.

ويمكن تفسير الحذف في الشاهد السابق اعتمادا على المعنى الدلالي المراد من البيت، فالقائل يهجو أحدهم ويقول بأنه لا ينتمي إلى قبيلة (ضبة)، بل ينتمي إلى قبيلة الزنوج والدليل على ذلك عظم الشفتين لديه، ولم يكتفِ بذلك بل شبه شفتيه بالمشافر والمشفر لا يطلق إلا على البعير والبهم، فكأنه أراد أن يشبهه بالدواب .

واعتمادا على ما سبق يمكن تفسير (المتبقي) على ثلاثة أوجه :

الأوّل : (دلاليا) ففي قوله : " لكنّ زنجيٌّ، كأنه أراد الإخبار المباشر دون الفصل بضمير حتى يتم المعنى المكنون في صدر الشاعر بأسرع طريقة وبأقل عدد من الأحرف وهذا ما يحدث بطبيعة الحال عند الهجاء، فالذي يهجو يحاول قدر المستطاع إلحاق الأذى المعنوي الذي يتحقق بالمباغتة والمباشرة .

الثاني: خضوع النمط لسيطرة القافية، فالشاعر في لحظة الإبداع ينشغل لا إراديا بالقافية التي تمثل غرضا مهما بالنسبة له .

الثالث : تاريخيا، اعتمادا على المعيار اللهجي، فذهب بعضهم إلى أنّها لغة لبني الحارث بن كعب (١) .

(١) معاني القرآن ، ط٣ ، ج٣، ص ١٨٣

المبحث الثاني : الإبدال

وقد احتوى هذا المبحث على أحد عشر شاهدا من شواهد سيبويه النحوية الشعرية، ظهر فيها الإبدال النحوي على هيئة تغير في حركة الإعراب، أو تغير في الحالة الإعرابية نفسها.

- **جعل المبتدأ فاعلا .**

من الثابت في قواعد النحو العربي أنه يجوز الإخبار عن المبتدأ في التركيب الإسنادي الاسمي بجملة فعليّة، وهذا رأي البصريين والجمهور، أما الكوفيون فلا يهتمون بهذا الرأي وإنما تكون الجملة عندئذ جملة فعليّة تقدم الفاعل فيها على رافعه وهي نظرة وصفيّة للتركيب بعيدة عن التأويل والتقدير .

ومن شواهد سيبويه :

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقَلَّما ... وِصالٌ على طُول الصُّدُودِ يَدُومُ (١)

وقد أورد سيبويه الشاهد في بابين الأول في باب ما يحتمل الشعر، قال:

"و إنما الكلام: وقلّما يدوم وصال . (٢)

والثاني في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغير الفعل عن حاله.

قال:" ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشبههما، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيّؤوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى رُبَّ يقول، ولا إلى قل يقول، فألحقوهما وأخلصوهما للفعل.ومثل ذلك: هلا، ولولا، وألا، ألزموهن لا وجعلوا كل واحدة مع لا بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض." (٣)

ثمّ تابع وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم (٤).

---

(١) ديوان عمر بن أبي ربيعة،ص٣٥٨.

(٢) الكتاب،ج١،ص٣١.

(٣) السابق،ج٣،ص١١٥.

(٤) السابق.

واستشهد بقول ابن أبي ربيعة : صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ.....

ويفسر الأعلم الشاهد بقوله :

" ووجه الكلام وقلّما وصال على طول الصدود " . (١)

ويعلل وجهة نظره بأن حكم (قلّما) قبل دخول (ما) عليها، ألّا تليها الأفعال لأنها فعل ودخول (ما) عليها لِتُوطّئها للفعل، ولأنّه اضطر قدّم الاسم الذي كان يقع بعد (قلّ) قبل دخول (ما).(٢)

ثمّ وجه توجيه آخر بأن عدّ (ما) زائدة ورفعت (وصال) بـ(قلّ)، فكأن الكلام : وقلّ وصال يدوم.(٣)، وهذا رأي المبرد أيضا، ويرى أن الشاعر لجأ إلى هذا النمط للضرورة الشعريّة وهو جائز إن اضطر الشاعر (٤).

وذكر الأعلم بصريح العبارة أن هذا الاضطرار كان في سبيل إقامة الوزن والقافية فقال :

" أراد: وقلما يدوم وصال، فقدم وأخر مضطراً لإقامة الوزن، والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام، إلا أن يبتدأ به، وهو من وضع الشيء غير موضعه."

وقد أُرهق الشاهد بالتأويل والتحليل والتقدير والتقديم والتأخير كما وضع في باب الضرورة من بعضهم .... واجتهد العلماء اجتهادات متنوعة كانت معظمها تسعى لتطويع الشاهد للقاعدة التركيبية الموضوعة حتى وإن كان بلي عنقه عنوةً وهذا يخالف المنهج الوصفي الذي لا تسعى إليه أي لغة في العالم .

ولعلّ المتبقي هو الحل الأمثل لمثل هذه الأنماط؛ فهو يخرجنا من دائرة التأويل والتقدير إلى نطاق أوسع، وهو نطاق اللغة المقبولة، ويمكن تفسير الشاهد السابق دلاليا من خلال المتبقي وذلك أن

---

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ج١، ص١٥١.
(٢) ينظر: السابق.
(٣) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه،
(٤) ينظر: المقتضب، ج١، ص١٢١.

الشاعر أكثر ما تحكمه انفعالاته وعواطفه فتنعكس على لغته لا إراديا ، وفي البيت تسيطر على الشاعر فكرة (الوصال) وليبرز للسامع ذلك قدّمها على عاملها (يدوم).

وتوجيه آخر بأنه أخّر الفعل يدوم لتستقيم القافية التي يعدّها الشاعر من أهم مظاهر الإبداع.

فإن نظرنا إلى المعنى بعيدا عن التركيب في جملة " المعلمة جاءت "، فالمعلمة هي من قامت بالفعل ووصفيا هي الفاعل، ولكن تركيبيا وقواعديا فالمعلمة هي مبتدأ لأنه اسم بدأت به الجملة وهذا يجعلنا مجبورين على تقدير فاعل للفعل (جاءت)، وهو ضمير مستتر يعود على المعلمة .

وهذا التأويل الذي لا تُعنى به الدراسة الوصفيّة والمتبقي تحديدا .

فدراسة المتبقي لا تلتزم رأي النحاة بالقدر الذي تلتزم به بالتراكيب اللغوية؛ لهذا لايوجد ما يمنع أن يتقدم الفاعل على فعله، ويكون الضمير العائد على الفاعل والمتصل بالفعل توكيدا للفاعل نحو: المعلمان جاءا.

- **إبدال حركة الفاعل بحركة المفعول به .**

مما لا خلاف فيه في اللغة العربية أن الفاعل من حقه الرفع وأن المفعول به من حقه النصب، وهذا من المسلمات التي لا يختلف عليها اثنان ولا مجال للجدليّة فيها .

ومع ذلك فقد وردت شواهد خالفت القياس ومنها قول الشاعر :

قد سَالَمَ الحياتُ منه القَدَمَا الأفعوانَ والشجاعَ والشَّجْعَمَا(١)

قال سيبويه : " فإنما نصب الأفعوانَ والشُّجاعَ لأنه قد عُلم أنّ القدم ههنا مسالِمة، كما أنها مسالَمة، فحمل الكلام على أنّها مسالمة ." (٢)

وقال المبرد : " فنصْب الأفعوان لأنك تعلم أن " القدم " مسالِمة؛ كما أنّها مسالَمة ، فكأنه قال، وقد سالمت القدم الأفعوان الشجاع ." (١)

---

(١) نسب إلى مساور العبسي أو العجاج أو الدبيري ،أو عبد بني عبس، ينظر: الكتاب ج١،٢٨٧ والمقتضب، ج١،٢٢٩، والنكت ،ج١، ١٥٢.

(٢) الكتاب ،ج١،ص٢٨٧.

ويرى ابن السراج أنه حين قال: (سالم الحيات منه القدما) " عُلم أن القدم مسالِمةٌ كما أنّها مسالَمة، فنصب الأفعوان بأنّ القدم سالمتها لأنك إذا قلت : سالمت زيدا وضاربت عمرا ، فقد كان منك مثل ما كان إليك، فإنّما صلح هذا لاستغناء الكلام الأول فحملت ما بعده بعد اكتفاء الكلام على ما لا ينقض معناه ." (٢)

ومن الشواهد على رفع كليهما (الفاعل والمفعول به) قول أوس بن حجر :

تُوَاهِقُ رِجْلاهَا يَدَاها وَرَأسَه ... لها قَتَبٌ فوقَ الحقيبةِ رادفُ (٣)

برفع رجلاها ويداها .

وقد أورد سيبويه عددا من الشواهد على هذا النمط من المخالفة في الحركة الإعرابيّة(٤)، ولم ينحصر هذا النمط في الشواهد الشعرية بل ظهر في الآيات القرآنية ومن ذلك :

" فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ " (٥)

ففي قراءة ابن كثير نصب (آدم)، ورفع (كلمات) (٦) .

وهذا مخالف للقياس والأصل القواعدي.

ويمكن القول أنّ هذا الأسلوب من صميم العربيّة، فالإعراب إنّما حُصّل من كلام العرب ووظيفته دفع اللبس الذي قد ينتاب التراكيب.

يقول ابن طراوة : " إذا فُهم المعنى فارفع ماشئت وانصب ما شئت، وإنما يُحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل أن يكون كل واحد منهما أن يكون فاعلا، وذلك نحو : "ضرب زيد عمرا "، لو لم ترفع (زيدا) وتنصب (عمرا) لم يُعلم الفاعل من المفعول . " (١)

---

(١) المقتضب، ج١، ص٢٢٩.

(٢) الأصول في النحو ، ج٣، ٤٧٣.

(٣) ابن حجر، أوس الملقب بأبي شريح (ت: ٦٢٠م) ، ديوانه، ص٣٠

(٤) ينظر، الكتاب ،ج١،ص٢٨٧-٢٨٩.

(٥) البقرة،٣٧.

(٦) الكشاف،ج١،ص٢٥٤. البحر المحيط ،ج١، ص٣١٨.

وهذه الرخصة جائزة ولكن ليس على الإطلاق فهي مقيدة بأمن اللبس يقول ابن مالك :

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس(٢)

وقد جعل صاحب المغني : هذا الترخص من ملح كلام العرب إذ يقول: " من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام " (٣)

ومن ذلك قول العرب " خرق الثوبُ المسمارَ " و " وكسر الزجاجُ الحجرَ" ...

وقد أجاز العلماء مثل هذا النمط عند أمن اللبس إلا أنهم عدوه مخالفا للأصل والقياس والذي تسعى الدراسة إثباته أن مثل هذا النمط يدخل في دائرة المتبقي اللغوي الذي يسعى إلى الوصول إلى مستوى الإبداع والتمرد الجميل على القاعدة وإن كان هذا التمرد لا إراديا .

ولعل ابن هشام نوّه إلى هذه الجماليّة، بوسمها بملح الكلام، بأن تتقارض الألفاظ بالأحكام وإنما هذا الملح هو جمال وإبداع بعيدا عن المعياريّة البحتة التي ترفضها اللغة وأبناؤها.

- **جعل ما أصله مبتدأ نكرة والخبر معرفة .**

الأصل بالمبتدأ أن يكون مرفوعا لفظا في المعربات وتقديرا في المبنيات، ويشترط به أن يكون معرفة أو قريبا من المعرفة من النكرات (٤).

وقد ظهرت شواهد تنافي الأصل المذكور وتخرج عن القياس والقاعدة ومن هذه الشواهد:

قول حسان بن ثابت : كأن سَبيئَةً من بيتِ رأسٍ **يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ**(٥)

---

(١) الإشبيلي،عبد الله بن أحمد ، البسيط في شرح جمل الزجاج ، تحقيق:عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م،ج١، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٢) الخضري، محمد ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر للطباعة والنشر، ج١،ص١٥٨.

(٣) مغني اللبيب ، ج١،ص٦٦٠.

(٤) الصنعاني، محمد بن علي بن يعيش(ت:٦٨٠هـ)،التهذيب الوسيط في النحو ،تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ص١١٢.

(٥) ابن ثابت ، حسان بن المنذر بن حرام بن النجار، ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق: سيد حنفي حسنين ، ص٣. الكتاب ،ج١،ص٤٩.

الأصل أن يكون الاسم في (مزاجها عسل) هو المعرفة والخبر نكرة.

وقول الفرزدق :

" أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغَةِ إِذْ هجا ... تَمِيماً، بِجَوْفِ الشَّامِ، أَم مُتَسَاكِرُ؟ " ([1])

والأصل: أن يأتي الاسم معرفة والخبر نكرة في قوله (أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغَةِ) .

وقول القطامي:

قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ولا **يَاكُ** موقَفٌ منك الوَدَاعا ([2]).

والأصل: أن يأتي الاسم معرفة والخبر نكرة في قوله (يك موقفٌ منك الوَدَاعا).

يقول سيبويه : " ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ... فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس .

..... وقد يجوز في الشعر وفي ضعفٍ من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب..."([3])

ويتضح من كلام سيبويه أنه لا يقبل مثل هذا الأداء إلا في حالة الضرورة ويصفه بالضعف.

ويوافقه الرأي المبرد إذ يقول : " واعلم أن الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة . وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد ." ([4])

وفي هامش المقتضب يصف المحقق هذه اللغة التي يجيء فيها اسم الفعل الناقص نكرة بأنها لغة مستقبحة وغير جائزة ([5]).

---

(١) الكتاب،ج١،ص٤٩.المقتضب،ج٤،ص٣٨٢.

([2]) ديوان القطامي،ص٣١،خزانة الأدب، ج٢،ص٣٦٧/المقتضب،ج٣٨٣،٤.

(٣) الكتاب ،ج١ ، ص٤٨

(٤) المقتضب،ج٤،ص٣٨٢.

(٥) هامش المقتضب ، ج٤، ص٣٨٣.

ويقول الأعلم :

" اعلم أنّ الذي حملهم على أن يجعلوا المعرفة خبرا عن النكرة في باب كان أنّهم قد جعلوا كان فعلا بمنزلة ضرب، وقد يجوز أن يكون فاعل ضرب منكورا ومفعوله معروفا، وسّوغ ذلك أيضا أن الاسم فيها هو الخبر فتعرف الاسم بمعرفتك الخبر وهما لشيء واحد وقد كان ضعفه لأنك لم تعرفه بنفسه، وحكم الاسم أن يعْرف بنفسه ثمّ يستفاد خبره ."

أما ابن السراج فيرى أن مجيء المبتدأ نكرة والخبر معرفة غير جائز إلّا في ضرورة الشعر إذ يقول : " اعلم أن المبتدأ يكون معرفة والخبر نكرة، وهذا الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام، وأمّا أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، فهذا قلب ما وضع عليه الكلام، وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر . " (١)

ولا يمكن أن نعد الأنماط السابقة ضرورة فقد وردت في النثر ومن ذلك قوله عز وجل :

" مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا" (٢) .

وهي قراءة الجمهور فجاء خبر كان معرفة على غير القياس القواعدي الذي يقتضي أن يكون نكرة .

ومنه أيضا قوله عز وجل : "وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالوا"(٣).

وهي قراءة الجمهور أيضا وفيها جاء خبر كان معرف بالإضافة على خلاف الأصل الذي يقتضي أن يكون الخبر نكرة.

وقد علل سيبويه ظهور هذا النمط بالقرآن الكريم بأن جعل كان في الآيات السابقة كـ(ضرب) الذي قد يأتي فاعله نكرة ومفعوله معرفة .(١)

---

(١) الأصول في النحو ، ج١، ص ٦٧.
(٢) الجاثية ، ٢٥.
(٣) الأعراف ، ٨٢.

و ذكر سيبويه أن الآيات السابقة قُرئت بالرفع، يقول :

" وإن شئت رفعت الأول وكما تقول : ما ضرب أخوك إلا زيدا، وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا (يقصد الآيات) بالرفع." ([2])

وترى الدراسة، أن مجيء الخبر نكرة والاسم نكرة، لا يعدو أن يكون صيغة اختيارية ربما استخدمت في مرحلة ما وسارت جنبا إلى جنب مع الصيغة الأخرى التي حظيت بالشهرة والشيوع، فتفوقت على زميلتها فألزمتها التوقف، ولكن هذا التوقف لم يجعلها تموت تماما بل بقي لها وجود، وإن كان قليلا على ألسنة بعض العرب، وهذا النمط اللغوي نعده من المتبقي المقبول لغويا، وليس من الضرورة في شيء وأكبر دليل على ذلك عدم اقتصاره على لغة الشعر وامتداده إلى النثر ولا ضرورة في النثر.

ولكن، لجأ العلماء إلى التفسير والتأويل لتسقيم القاعدة ويضبط القياس، فالمعيارية لا تقبل الخروج عن القاعدة بأي شكل من الأشكال، فكان لا بد من الاجتهاد ليصل الشاهد إلى ما تصبو إليه القاعدة، فنجد أن الأراء تعددت لتفسير هذا النمط الأدائي المقبول لغويا .

ويمكن تفسير الخروج عن الأصل في الشواهد السابقة وما يشابهها؛ بأنه انزياح إعرابي الهدف منه تحقيق غرض الشاعر من البيت الذي هو جزء من قصيدة، فيمكن القول أن هذه المخالفة الإعرابية جاءت للفت وجذب انتباه القارئ إلى جزئية دلالية قد تكون تداولية يريدها الشاعر، فعمد إلى هذا النمط باعتباره في لحظة إبداع، الذي يُعد من المتبقي وليس من الخطأ أو الضرورة .

ويمكن القول إن التغيير في الحركة الإعرابيّة يحمل بالضرورة ملمحا تداوليا يسعى الشاعر إلى إيصاله للمتلقي باستخدامه للمتبقي، أو الخروج عن المألوف اللغوي الذي يشي بالخروج عن المألوف المجتمعي، ذلك أن اللغة بنت مجتمعها تحاكيه إئتلافا واختلافا .

([1]) الكتاب، ج١،ص٥٠.

([2]) الكتاب ، ج١، ص٥٠

- **مجيء خبر كان ضميرا متصلا .**

القياس عند النحاة أن يكون خبر (كان) ضميرا منفصلا، نحو قولك : " صديقي كنت إياه " فلا يجوز عند أكثر النحاة قولك : " صديقي كنْتُهُ "، إلا أن اللغة تسمح بذلك، وقد ظهر مثل هذا النمط اللغوي في الشعر .

وبما ان هذا النمط سمع عن العرب وورد فيه نماذج من شعرهم فلا بدّ أنه نمط محكي وإن كان على قلة، ومن النماذج الشعرية الواردة عن العرب قول أبي الأسود الدؤلي :

فَإِنْ لاَ يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِها(١)

الأصل: والأصل أن لايجيء خبر كان ضميرا متصلا .

إلا أن سيبويه شبهه بالفعل (ضرب) فتجده يقول: " كُنَّاهم، كما تقول ضربناهم. وتقول : إذا لم نكنْهم فمن ذا يكونُهم، كما تقول إذا لم نضربهم فمن يضربهم ." (٢)

كأنه أراد أن يقول الأصل في الفعل أن يكون تاما، فشبه الناقص بما كان عليه الأصل.

يقول ابن السرّاج : " واعلم أن خبر كان إذا كنيت عنه، جاز أن يكون متصلا ومنفصلا، والأصل أن يكون منفصلا . " (٣)

وعلى ذلك فإن ابن السراج وإن جوَّز مجيء خبر كان ضميرا متصلا إلّا أنّه يعدُّه خروجا عن الأصل القواعدي.

ويقول ابن يعيش موضحا رأيه في هذه المسألة : " فأمّا ضمير خبر (كان) ففيه وجهان أحدهما: الاتصال، والثاني، يأتي منفصلا، وهذا هو الوجه الجيد؛ لأنّ كان وأخواتها يدخلان على المبتدأ والخبر وكلاهما منفصلان عن بعضهما، فالأحسن فصلهما مما دخلت عليه. " (١)

---

(١) الشاهد لأبي الأسود الدؤلي في الكتاب،ج١،ص٤٦. المقتضب ، ج٣،ص٨٣. النكت ،ج١،ص١٨٢.

(٢) الكتاب، ج١، ص٤٦.

(٣) الأصول في النحو ، ج١، ص٩١.

ومن كلامه فإنه أيضا يقبل مجيء خبر كان ضميرا متصلا ولكنه لا يُظهر استحسانا له ويرى أن الأصل أن يأتي منفصلا وهو الوجه الحسن والجيد، لأن الأصل هو أن يكون المبتدأ والخبر منفصلين .

وكذلك قول ابن مالك :" إن كان الفعل من باب (كان) واتصل به ضميرُ رفعٍ جاز في الضمير الذي يليه الاتصال نحو : صديقي كنتُهُ، والانفصال نحو: صديقي كنتُ إياه، والاتصال عندي أجود، لأنه الأصل، وقد أمكن لشبه (كنته) بـ (فَعَلْتُهُ)، فمقتضى هذا الشبه أن يمتنع (كنتُ إياه)، كما يمتنع (فعلْتُ إياه)، فإذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحا، وجعله أكثر النحويين راجحًا، وخالفوا القياس والسماع...." (٢)

ويبدو جليّا من رأي ابن مالك أن مجيء خبر كان ضميرا متصلا هو خلاف الأصل والقياس عند النحاة .

وآراء العلماء وإن قبلت هذا النمط إلا أنها عدّته خروجا عن القياس والأصل وحملته على القليل النادر .

ويمكن تفسير الشاهد تفسيرا دلاليا بالنظر إلى المعنى المراد من البيت، فهو يصف الزبيب والخمر ويظهر ذلك من خلال البيت الذي يسبق الشاهد وهو :

الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُواةُ، فإنَّنِي ... رَأَيْتُ أَخاها مُغْنِياً لِمَكانِها. (٣)

ثمّ قال: فإلا يكنها أي إن لم يكن الزبيب الخمر، أو الخمر الزبيب، فإنه أخوها فهما من شجرة واحدة.(٤)

---

(١) شرح المفصل ، ج٤، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ،ص ٢٧- ٢٨ .

(٣) يُنظر الشاهد في : المقتضب ، ج٣،ص٨٣. النكت ،ج١،ص١٨٢.

(٤) ينظر : النكت، ص١٨٣.

ومن معنى الأبيات يتضح أن الشاعر يريد أن يبين مدى اتصال الزبيب بالخمر فكأنهما شيء واحد؛ لذلك رأى أن يجعل الخبر ضميرا متصلا ليربط الاتصال التركيبي بالاتصال الفعلي الدلالي الذي يريد الشاعر إيصالة للمتلقي فاستخدم أسلوبا وإن كان بعيدا عن اللغة بنظر نحاتها إلا أنه قريب من اللغة وبه يتولد الاختلاف والبعد عن النمطية، ويظهر الإبداع والتمييز وأقصد بهذا الأسلوب " المتبقي " .

وقد جاء هذا النمط اللغوي في الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن أباه قال لرسول الله صلّى الله عليه وسلم، وهو يتحدث عن ابن صياد :

" دَعْنِي يا رسول الله أَضْرِبْ عنقَهُ، فقال النبي صلّى الله عليه وسلّم :

" إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عليهِ، وإن لم يَكُنْهُ فلا خيرَ لك في قَتْلِهِ " (١)

وترى الدراسة أن اتصال خبر كان بها في الحديث النبوي يرتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة فالمعنى العام من الحديث أن ابن صيّاد وهو غلام صغير لم يبلغ الحلم ادعى أنه المسيح الدجال فأراد عمر – رضي الله عنه – قتله لألّا تنتشر الفتنة فلم يسمح له النبي الكريم بذلك وقال له: " إن يكنه فلن تسلط عليه ، ..... ".

ودلالة ارتباط الخبر بكان تظهر من خلال السياق التداولي، فأرى أن النبي وهو أفصح من نطق بالضاد، أراد أن يجعل اتصال الكينونة بخبرها اتصالا مباشرا دون أدنى شك فإن كان الارتباط سلبا أم إيجابا فبكلا الحالتين لن يفيد قتل ابن صياد .

والتفسير الدلالي لما سبق يجعلنا نفسر النمط السابق بالمتبقي، حيث إن القاعدة المطردة هي أن لا يجيء خبر كان ضميرا متصلا ولكن ورود بعض الشواهد مغايرا لذلك جعل النحاة يصفون الظاهرة بخلاف الأصل ومنهم من لم يستحسنها على أنّ اللغة لا تحصر بالقاعدة، وقد وردت استعمالات لمثل هذا النمط في الشعر والنثر.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز ،باب إذا أسلم الفتى فهل يجوز أن يصلى عليه.

وعليه، فإنّ هذا النمط هو من مساحة الحرية المتاحة أمام ابن اللغة، وهي مساحة طيبة لا تهتم بالقاعدة التي توضع للكثير، ومع ذلك فهي جزء من اللغة وهو ما نسميه في هذه الدراسة بالمتبقي.

وترى الدراسة أنه لا يمكن عزل اللغة عن البيئة المحيطة بها، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا والدلالة والسياق التداولي، ولذلك قد تظهر بعض الاداءات المخالفة للقاعدة في الشكل العام للتركيب إلّا انها تخدم السياق والدلالة، وهذه الأداءات الأداءات المتمردة على اللغة بهدف خدمة السياق والمعنى العام،هي ما تسميه الدراسة " المتبقي " .

- **رفع اسم لا النافية للجنس مع عدم تكرارها.**

من شروط عمل (لا) النافية للجنس في العربيّة أن يكون اسمها وخبرها المفرد نكرتين، فإذا جاء اسمها معرفة بطل عملها ووجب تكرارها، وإلّا عدّوها خلاف الأصل في النثر ومن الضرورة في الشعر.

وقد سمع عن العرب قول الشاعر:

" بَكَتْ حُزْنَاً واسْتَرْجَعَتْ ثمَّ آذَنَتْ ... رَكَائِبُها أنْ لا إليْنَا رُجَوعُها " (١)

الأصل : أن يكرر الشاعر (لا) لأن مرفوعها جاء معرفة .

يقول ابن عصفور : اعلم أنّ (لا) إمّا تدخل على نكرة أو معرفة، فإن دخلت على معرفة لم تعمل شيئا ولزم تكرارها " (٢)

وقد جوّز سيبويه رفع اسم (لا) النافية للجنس إن جاء معرفة دون تكرار (لا) في الشعر فقط أي للضرورة فقال:

" وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة، ولا تثنى لا " (٣) واحتجّ بالشاهد .

---

(١)الشاهد مجهول النسب في الكتاب ،ج٢،ص٢٩٨.المقتضب،ج٤،٥٢٤. النكت ،ج١،ص٦٠٦.

(٢) ابن عصفور، علي بن مؤمن ،(ت: ٦٦٩ هـ) ، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد .ص ٢٠٨.

(٣) الكتاب، ج٢،ص٢٩٨.

ويرى أن (لا) لاتعمل في المعارف أبدا فيقول " المعارف لا تجري مجرى النكرات في هذا الباب، لأنّ (لا) لا تعمل في المعرفة أبدا . " (١)

ويرى ابن عصفور أنّه لا يحسن أن تدخل (لا) على معرفة مبتدأة غير معطوفة على كلام، واشترط لجواز ذلك تكرار (لا) ، ويرى أن الذي يجوز قولك : لا زيد في الدار، لأن (لا) هنا بمعنى (ما)، وعدّ دخول (لا) على معرفة مبتدأة دون تكرار (لا) لا تكون إلا أن يضطر الشاعر فيرفع المعرفة ولا يثني (لا). (٢)

ويوافقهم القول المبرد إذ يقول : ".... (لا) لا تعمل في معرفة .... واعلم أن (لا) إن فصلت بينها وبين النكرة، لم يجز أن تجعلها معا اسما واحدا، لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض." (٣)

ويقول الأعلم : " واعلم أنّه لا يجوز أن تقول : لا زيد عندي من غير تكرير (لا)، وذلك أن قولك : لا زيد عندي إنّما هو جواب من قال : أزيد عندك ؟ ... " (٤)

ويعلل تجويز سيبويه دخول لا على المعرفة المفرد غير المكرر في البيت الشعري بأن المعنى الموجب منه لا يحتاج إلى تكرير، ويقول : "لو قال: إنه إلينا رجوعها لكان معنى حسنا فدخلت (لا) لمعنى الجحد ولم تغير لفظ الموجب "

وقد ورد في الشعر عددا من الشواهد الشعرية(٥) على مثل هذا الأداء ومنها :

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجع (٦)

والأصل : لا نفع ولا ضررٌ مثلا ، بتكرير (لا) لأن ما بعدها جاء مرفوعا .

---

(١) السابق .

(٢) ينظر : الأصول في النحو ، ج١،،ص٣٩٢.

(٣) المقتضب ، ج٤،ص٥٧٥.

(٤) النكت ج١، ص٦٠٦.

(٥) ومن ذلك قول الشاعر : قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ... ولكن بأنواع الخدائع والمكر

البيت بلا نسبة في الجنى الداني ص٢٩٩؛ والدرر ٢/ ٢٣٥، ٤/ ١١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٨، ٢٤٥

(٦) لرجل من بني سلول في الكتاب ، ج٢،ص٣٠٥.النكت،ج١،ص٦١١.

وهذا قبيح عند سيبويه وهو ضعيف حتى في الشعر عنده؛ لأنه لم يكرر (لا)، على ما تقدم من حكم تكريرها.([1])

وقد ورد شواهد على هذا الأداء في القرآن الكريم ومن ذلك:

قوله تعالى: " ولا أنتم تحزنون " ([2])، وقوله : " ولا هم يحزنون "([3])، وفي قوله: "ولا الشمس ينبغي أن تدرك القمر "([4])، وغير ذلك .

وقد فسر المبرد ذلك بأن جعل (لا) في هذه الآيات وما يشبهها ملغاة، وما بعدها مرفوعا ولا يكون إلا مرفوعا لكونه جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر .

وأرى أن في هذا التأويل إجحافا غير مبرر إلا بمبرر واحد وهو الخوف على القواعدية والتمسك بالمعيارية والقياس، وإلا كيف ألغي عمل أداة من آيات القرآن الكريم؟ وهو المعجز بآياته وبأحرفه وبكل جزيئياته وتفاصيله .

وظهور هذا النمط في القرآن يخرج الشواهد السابقة من باب الضرورة فالضرورة تختص بالشعر وليس بالنثر مما يدفعنا إلى التفسير الذي تسعى هذه الدراسة إلى طرحه، وهو أنها من مظاهر المتبقي، الذي يعني أن اللغة لا يمكن إحاطتها بقواعدية صارمة ولا سيما في حالة العربية التي طال عمرها حتى استعصى على الاستقصاء والتتبع.

([1]) ينظر : الكتاب،ج٢، ص٣٠٥.

([2]) الأعراف ،٣٨

([3]) لبقرة، ٣٨.

([4]) يس ، ٤٠.

الفصل الثاني : التشكيل النحوي للمتبقي المسند .

مقدمة الفصل :

اقتصر النحاة على تقسيم الجملة إلى اسميّة وفعليّة، مما دفعهم إلى حشد التراكيب اللغوية كلها ضمن هذين القسمين، ولهذا ظهرت مسألة التأويل لديهم واضحة وضوح الشمس حتى غدا التأويل أصلا من أصول التفكير النحوي الذي لا يخلو منه أي باب من أبواب النحو فضاعت الكثير من الأنماط المقبولة لغويا نتيجة التأويل.

وسيختص هذا الفصل بدراسة بعض من الشواهد النحوية الشعرية في كتاب سيبويه والموزعة على مبحثي الزيادة و الحذف والإبدال في القضايا المتعلقة بالمسند وما تبعه .

المبحث الأول : الحذف

وقد احتوى هذا المبحث عشرة شواهد نحوية شعرية من كتاب سيبويه، كان الحذف فيهم الظاهرة اللغوية المقصودة بالدراسة .

- **حذف الحركة إعرابية .**

تسكين المتحرك (في الفعل المضارع) .

أصل القاعدة في تسكين الفعل المضارع واضحة في العربيّة، فالتسكين يستوجب أن يكون المضارع مجزومًا (بالنهي أو الشرطيّة أو إحدى أدوات الجزم) وإن لم يكن كذلك جاء إما منصوبا إذا سبق بناصب، أو مرفوعًا بالمضارعة، إلّا أن بعض الأداءات اللغوية جاءت به مجزومًا وهو مستحق للرفع، ولم يتعرض لأي سبب من أسباب الجزم أو ما يستوجب التسكين .

يقول عبابنة " تسكين المتحرك : هو نوع من أنواع الحذف، يتم عن طريق حذف النواة الصائتة من المقطع الكلامي، وهي قمّة الإسماع فيه، ولمّا كانت الحدود الصائتة لا يمكن أن تقوم بمقطع

مستقل دون هذه النواة فإنه يحدث تغيير (إعادة ترتيب للمقاطع)، كما يمكن أن تنزلق حركة أخرى لتحل محل الحركة المحذوفة، وهو أمر نظري قابل للتحقق استعماليًّا .... " ([1])

وإذا لم يتم أحد الأمرين اللذين تحدث عنهما العبابنة، فيعدُّ ذلك انزياحا عن القاعدة، فينتقل الأداء من الشكل القواعدي إلى غير القواعدي، ولكنّه يبقى مقبولا على مستوى التداول اللغوي وهذا ما نشير إليه بالمتبقي .

ومن ذلك على سبيل المثال بيت امرئ القيس، وهو من شواهد سيبويه :

" فاليومَ **أشرَبْ** غيرَ مُستَحْقِبٍ إثمًا من اللهَ ولا واغلِ " ([2])

فالأصل : اليوم أشربُ، إلا أنه سكن دون مسوغ تركيبي نحوي فصار خارجا عن الأصل .

يقول سيبويه " وقد يُسَكِّن بعضهم في الشعر ويشم " ([3])

وقد عدّها سيبويه وغيره من العلماء ضرورة شعرية لاستقامة الوزن والبحر العروضي، فالباء من الناحية الإعرابية تكون مضمومة، فيختل الوزن ويسقط البيت تماما، ومن هنا يكون الشاعر أمام خيارين أحلاهما مرّ، إمّا أن يضحي بعربيته، ويلجأ إلى اللحن، أو أن يسقط البيت ، وبالتالي القصيدة كلّها .

ولا أرى أنّ شاعرا مجيدا من أصحاب المعلقات وهو ابن اللغة ومتكلمها سليقة، لا يستطيع الاستغناء عن اللفظ بالاستعانة بغيره بما يتناسب والسياق، أي أني أعتقد جازمة بأن لا شيء يحوج ابن اللغة إلى الضرورة فهو ينطقها بالفطرة والسليقة .

وزعم قوم أن الرواية الصحيحة لبيت امرئ القيس الأخير : اليوم أسقى... ([4])، وقال آخرون: بل خاطب نفسه كما يخاطب غيره أمراً، فقال: فاليوم اشربْ ([1]).

([1]) ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص١٠٣ .

([2]) ديوان امرئ القيس ،تحقيق: إبراهيم محمد أبو الفضل ، دار المعارف ،ط٥،ص١٢٢.

(٣) الكتاب،ج٤، ص٢٠٤.

([4]) ابن السكيت ، أبو يوسف بن اسحاق(ت:٢٤٤ هـ) ، إصلاح المنطق ، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط٢٠٠٢،١م ، ص٢٤٥.

إلا أن قضيّة تسكين المتحرك في الفعل المضارع لم تقتصر على لغة الشعر بل ظهرت قراءات سبعية على مثل هذا الأداء، ومنها قراءة أبي عمرو بن العلاء:

" وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً " ([2])

" إِنَّمَا يَأْمُرْكُم بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ " ([3])

" شِهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ" ([4])

" ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا " ([5])

فسكن الراء في (يأمركم) في الآيتين الكريمتين، وسكن الراء في (شهرْ)، وسكنها في (ذكرْ) أيضًا .

وقد ورد في الشعر في العديد من الشواهد، مثل قول أبي نخيلة في الرجز :

إذا اعوجَجْنَ قُلْتُ صاحِبْ قوِّمِ

بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العُوَّمِ ([6])

"فصاحب" في الشاهد السابق يحتمل وجهين فقط إمّا الرفع أو الكسر، أما التسكين فهو خروج عن الأصل القواعدي، وإن كان العلماء قد عدّوا هذه الأداءات وما يشابهها من الضرورة الشعريّة التي تسمح للشاعر أن ينتهك القاعدة في بعض سياقات الشعر.

إلا أنّ ما تسعى إليه الدراسة هو إدراج هذه النمط وغيره مما عده العلماء من ضرورة تسكين المتحرك إلى مسمى جديد وهو " المتبقي "؛ الذي يُعنى بالتمرد على القاعدة بما تبيحه اللغة، وهو

([1]) البصري،علي بن حمزة (ت:٣٧٥ هـ)، التنبيهات ، ١٩٨٣، ص١١٦

([2]) البقرة ، ٦٧

([3]) البقرة ، ١٦٩

([4]) البقرة ، ١٨٥

([5]) مريم ، ٢

([6]) الكتاب ج٤،ص٢٠٣، السيرافي،أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٦٨)، ما يحتمل الشعر من الضرورة تحقيق: عوض بن حمد القوزي ، ط٢، ١٩٩١م، ص١٣٩

ليس من الضرورة، والمؤيد لذلك أن هذه الظاهرة وردت في النثر كورودها في الشعر ولم تقتصر على الشواهد الشعريّة.

مما يشير إلى أنها من مساحة الحريّة التي تتيحها اللغة لأبنائها، وليس للقاعدة دور في إنتاجها، وليست هي من خصوصيّة لغة الشعر .

وعلى هذا فإن مسألة تسكين المتحرك لا يمكن عدها من ضرورة الشعر فهي غير مخصوصة به.

ويمكن تفسير ظاهرة تسكين المتحرك تفسيرا تاريخيّا؛ فاللغات السامية ومنها العربية تميل إلى التخلص من حركات الأواخر وهذا ما يحدث غالبا في الوقف، مما يعني أن العربية ربما كانت تسير في بعض بيئاتها الفصيحة التي تمثلت في بعض القراءات القرآنية الصحيحة، وغيرها من الأنماط الإستعمالية إلى تسكين الآواخر للتخلص من الحركة عند الوقف .([1])

والتفسير الآخر الذي تحاول الدراسة إثباته أن هذا الأداء من "المتبقي "، الذي يعني أن اللغة لا يمكن إحاطتها بقواعديّة صارمة فهي لغة واسعة جدا يصعب استقصاؤها وتتبعها وجمعها مهما كانت المحاولات عظيمة، فقد وردت أمثلة كثيرة من النثر أيضا لم تلتفت إلى الحركة الإعرابية، فجاز أن تحمل على الحريّة المتاحة أمام أبناء اللغة، وهي مساحة طيبة لا تهتم بالقاعدة التي توضع للكثير، ودليل ذلك ما جاء في لغة النثر الموثوقة من شواهد القرآن الكريم .

- **تقصير المقطع المفتوح .**

يقول سيبويه في باب ما يحتمل الشعر :

" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف . يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء. كما أنها أسماء . وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا..." ([2])

---

(١) ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص١٠٥.

([2]) الكتاب ج١،ص٢٦

وهذا يدل على أن سيبويه وإن لم يصرح بمصطلح الضرورة علنا، إلا أنه ألمح إليها، فهو يرى أنه يجوز للشاعر في لغة الشعر ما لا يجوز نثرا، وجعل الحذف في بعض المواضع مما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر، أي أنه ضرورة .

واستشهد سيبويه على الحذف للضرورة بعدد من الشواهد النحويّة ، منها قول خفاف بن الندبة:

كنواحِ ريش حمامة نجديّة ومسحت باللثتينِ عصف الإثمد ([1])

فالأصل أن يقول: (كنواحي)، إلا أنه حذف الياء واجتزأ عنها بالكسرة ، وهذا مما عده سيبويه مما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر .

وقال: فَطِرتُ بمُنْصُلِي في يَعْمُلاتٍ دوامِي **الأيدِ** يَخْبِطْنَ السَّريحا ([2])

والأصل أن يقول : (الأيدي)، فحذف الياء واجتزأ عنها بالكسرة .

ولا يوجد مسوغ نحوي لحذف الياء مع الاجتزاء بحركتها من كلا الشاهدين؛ لذلك عدّه العلماء خروجا عن القاعدة، ووسموه بالضرورة، وشبهوه بالاسم المنقوص الذي تحذف ياؤه مع وجود الألف واللام، وهذا أيضا عدّه العلماء ضرورة شعرية لا يلجأ إليها الشاعر إلّا إن اضطر.

والشواهد النحوية التي فيها مثل هذه الظاهرة كثيرة جدا ولكن العلماء يعدونها مما يحتمل الشعر دون النثر .

ومن التفسيرات التي جاء بها العلماء لتفسير حذف الياء من شاهد سيبويه الأول ما قاله ابن السيرافي وهو الآتي:

" كان ينبغي أن يقول " كنواحي " وإنّما حذف الياء تشبيها بالياء التي تسقط في المفرد الذي لا ألف ولا لام فيه لدخول التنوين فيه ، وكقولك " راضٍ ورامٍ " والإضافة والألف واللام معاقبات للتنوين فسقطت الياء في الإضافة كما سقطت مع التنوين ".([3])

([1]) ينسب إلى خفاف بن ندبة في الكتاب ج١، ص ٢٧. مغني اللبيب ، ص١٤٣،شرح المفصل ،ج٣،ص١٤٠

([2]) الكتاب ج١،ص٢٧،الخصائص ج٢ ،ص ٢٦٩. ابن هشام ، عبد الله بن أحمد بن عبدالله ، أبو محمد جمال الدين (ت : ٧٦١ هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق:محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت، ١٩٩١م ج١،ص ٢٥١ .

([3]) ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ص ٢٦٨.

وحذف الياء مع وجود الألف واللام غير مقتصر على لغة الشعر بل تعداها إلى لغة القرآن الكريم وقد وردت في غير موضع ومن ذلك قوله تعالى جده : "من يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا " ([1])

ويفسر السيرافي قول سيبويه واعتباره حذف الياء من " كنواح " بالضرورة أن سيبويه لم يدخل ما جاء مثله في القرآن وقرأت به القرّاء في ضرورة الشعر.

ويرى أن ما ذهب إليه سيبويه مختلف عمّا ذهب إليه غيره ويفسر قول سيبويه على أنّ بعض العرب يتكلم بحذف الياء، ولكن أكثرهم يثبتونها فمن كانت لغتهم إثبات الياء قد يحذفونها للضرورة تشبيها لها بالتنوين إذا كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان. ([2])

وربما في هذا إشارة تاريخية بأن بعض العرب كان ينطق الاسم المنقوص بحذف الياء والاجتزاء عنها بحركة تناسبها وهي الكسرة، وهذه الظاهرة تعد لغة لقوم من الأعراب في حقبة زمنية ما ربما لم تقع ضمن الإطار الزمني المعتمد للتقعيد وهذا لا يجعلها تخرج عن القاعدة بل تخرج عن الزمن الذي حددته القاعدة مع بقائها لغة أصيلة.

ولكن كلام سيبويه في هذه المسألة كان واضحا جليّا ، فهو لم يتطرق إلى أن هذه اللغة لأحد من العرب ولم يجئ بما ذكره السيرافي بكتابه بل أشار بأن هذه الظاهرة مما يحتمل الشعر وهذا يجعله مقتصرا على لغة الشعر دون النثر، أي أنه عدها ضرورة وهذا ما ترفضه الدراسة وتسعى اعتباره لغة متمردة.

ولكن هذا النمط لم يقتصر على الشعر دون النثر، فقد ورد في كثير من القراءات القرآنية، ومن شواهد القراءات القرآنية قراءة عبد الله بن مسعود في قوله تعالى: " وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ "([3])، فالقراءة جاءت على النحو الآتي : " ولسيعطيك ربك فترضى " ([4])

حذف ابن مسعود حرفي الواو والفاء من كلمة (سوف)، ويعلل الفراء هذا الحذف بقوله :

([1]) الكهف ، ١٧.

([2]) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ص١٢٤-١٢٥.

(٣) الضحى ، ٥ .

(٤) معاني القرآن ، ط١، ج٣، ص٢٧٤.

" والمعنى واحد، إلا أن (سوف) كثرت فِي الكلام، وعرِف موضعها، فترك منها الفاء والواو، والحرف إذا كثر فربما فعل به ذلك.. " ([1])

وظهور هذا النمط بالنثر وفي القراءات القرآنيّة تحديدا يجعلنا نخرجه من باب الضرورة، ويكفي أن نقول هو من المتبقي، أي أنه من الأداءات المتمردة على القاعدة، لأسباب مختلفة ويمكن القول أن التمرد في مثل هذه الحالة نتج عن التطور التاريخي للغة، وهذا لا يجعله شاذا بل من الحرية اللغوية التي تعطيها اللغة لمستخدمها .

ويقسم العلماء الدارسون للضرورة ضرائر الشعر إلى أقسام كثيرة منها تسكين المتحرك وتحريك الساكن وقضايا الترخيم .... ومن هذه القضايا التي يُعنى بها دارسو ضرائر الشعر الحذف.

يقول سيبويه: "جميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه في الفواصل والقوافي الموقوفة من تخفيف المشدد ..." ([2])

وهذا يعني أن سيبويه جوّز الحذف بإطلاقٍ للشاعر دون الناثر، وهذا معناه أن كل حذف لا يجوز في الكلام وورد في الشعر هو ضرورة شعريّة .

يقول السيرافي : " اعلم أن الشاعر يحذف ما يجوز حذفه في الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه، ومن ذلك ما يحذفه من القوافي الموقوفة....." ([3])

ومن الشواهد النحويّة التي عدّها سيبويه ضرورة شعريّة، حذف الحرف الصحيح في الشاهد الآتي:

" فلستُ بآتيه ولا أستطيعه **ولاكِ** اسقني إن كان ماؤك ذا فَضْلِ " ([4])

والأصل أن يقول: (لكن)، بإثبات النون، وحجة حذفها هو منع التقاء الساكنين لتشبيههم النون بحروف المد واللين، وأن حروف المد واللين تحذف لالتقاء الساكنين .

---

(١) السابق ، ج٣، ص٢٧٤

(٢) الكتاب ، ج٤ ، ص ١٨٤-١٨٥.

([3]) ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص٨٩.

([4]) ديوان النجاشي الحارثي، ص١١١، وهو أحد شواهد سيبويه ورد في الكتاب، ج١ ،ص٢٧ ، الخصائص ج١ ، ص ٣١٠، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٦٨٤.

ومن الواضح أن القدماء لم يصبهم كلل أو ملل من التعليل والتأويل والتقدير والتحليل للي عنق الشاهد ولو على حساب اللغة.

وقد عدّ العلماء تخفيف المشدد حذفا للحرف الصحيح، ومما جاء شاهدا على تخفيف المشدد قول امرئ القيس :

" لا وأبيك ابنَةَ العامريِّ لا يدَّعي القومَ أنَّي أفِرْ " ([1])

والأصل : (أفرّ)، فخفف الراء المشددة خلافا للأصل، وهذا خاص بلغة الشعر بنظر العلماء.

وتتمثل هذه الجزئية بتخفيف المشدد، فعلى الرغم أن التشديد يضفي على اللفظة شيئا من الصعوبة إلّا أنه يرتبط بدلالات لغوية جديدة، وهذا يجعل تخفيف التشديد فيما حقّه التشديد انتفاء للأصل، إلّا أنّ اللّغة لا تخضع بكل جزئياتها للقاعدة.

ويرى عبابنة أنَّ النحويين العرب وجدوا بالشعر مادة دسمة لتطبيق فكرتهم القائمة على إخضاع اللغة للقواعد المبنيّة على الكثير .

كما يرى أن الشاعر قد وقع في حرج بسبب رغبته الملحّة في استخدام نمط لغوي دون غيره، مما أدى إلى اختلال الإيقاع عنده نتيجة لاستعماله هذا النمط فلجأ إلى تخفيف المشدد لإقامة الإيقاع.([2])

وتخفيف امرئ القيس للتشديد في قوله: (أفرْ)، هو خروج عن القاعدة اللغويّة ولكنّه ليس خروجًا يخرب اللغة أو يضعفها، بل هو شكل من الأداءات التي تسمح بها اللغة وتتيحها، خرج إليه الشاعر حتى تتطابق وتتوازن الأبيات بشكل عامودي.

ولأنّ اللغة لا تخضع للقواعديّة في سائر أحوالها، بل بالكثير منها – وهذا ما يسمّى بالمتبقي– ولأنّ المتكلم يحذف الحركة في حالة الوقف يمكن القول إن تخفيف التضعيف من آخر كلمة (أفرْ) نمط تبيحه اللغة في بعدها غير الخاضع للقواعديّة، فتتيح للمتكلم أن يحذف الحركة في حالة الوقف،

([1]) ديوان امرئ القيس ، ص ١٠٩ ، مغني اللبيب ، ص٣٢٩

([2]) ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص ١٠٨

وهذا الحذف يؤدي إلى تشكل مقطع مغلق بصامتين، وهو مقطع صعب (firr)، لذا فقد استعمل المتكلم ما يخرجه عن القاعدة، ولكن بنفس الوقت تسمح به اللغة في التداول.

ويحمل على هذا النوع من الحذف شاهد سيبويه، فقد حذف النجاشي حرف (ن) من لكن اللغة تسمح له بذلك في التداول اللغوي وهذا ما تريد الباحثة أن تدرجه تحت مسمى "المتبقي "؛وهو كل أداء قُبل في التداول اللغوي وإن كان خارجا عن القاعدة.

- **الحذف في العدد .**

من المعلوم عند أهل اللغة أنّ تمييز العدد الصحيح يكون مجموعًا مجرورًا بالإضافة وجوبًا من ثلاثة إلى عشرة، وحكمه أن يخالف العدد المعدود في التذكير والتأنيث، وهذا هو الأصل والقاعدة.

إلّا أن بعض الشواهد جاءت مخالفة للأصل فأُنث ماحقه التذكير، وذُكر ما حقه التأنيث، فوسمت الشواهد الشعريّة التي خالفت أصل القاعدة بالضرورة الشعرية، ولكن وجود شواهد غير شعريّة سلكت نفس الطريق يجعلنا نخرج هذا الأداء إلى مفهوم آخر أشمل وهو المتبقي .

ومن الشواهد الشعريّة التي أوردها سيبويه في كتابه للدلالة على هذا الأداء:

" فَكانَ مِجَنّي دونَ مَن كُنتُ أَتَّقي ... ثَلاثُ شُخوصٍ كاعِبانِ وَمُعصِرُ " (١)

الأصل : ثلاثة شخوص، على قاعدة المخالفة بين العدد والمعدود، فجاء الشاهد مخالفا لأصل القاعدة .

يقول سيبويه في باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر أصله التأنيث:

"وتقول ثلاثة أشخص وإن عنيت نساء، لأن الشخص اسم مذكر.... " (٢)

ويتبين من قول سيبويه أنه أجاز ذلك إذا كان أنث على المعنى، فقد أنث "شخوص " في البيت الأول؛ لأنه يقصد النساء، وكشف عن هذا المعنى بقرينة لفظية، وهي "كاعبان ومعصر".

---

(١)عمر بن أبي ربيعة ، ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،ط٢ ، ١٩٩٦م، ص١٢٧.

(٢) الكتاب ج٣، ٥٦٢.

ويرى المبرد ذات الشيء فيعلل تأنيث شخوص على المعنى، لأنه قصد النساء.([1])

ويُعد هذا الأداء من الأداءات الشائعة في اللغة، وهي مستعملة عند أبنائها ويقول ابن جني مدللا على ذلك :" وتذكير المؤنث واسع جدا، لأنه رد فرع إلى أصل، ولكن تأنيث المذكر أذهب في الإعراب فأنث الشخص؛ لأنه أراد المرأة ". ([2])

ويرى الثعالبي أنّ " تذكير المؤنث وتأنيث المذكر من سنن العرب " ([3])، ويقول ابن هشام الأنصاري : " ذكّر العدد ضرورة، والذي سهل ذلك قوله (كاعبان ومعصر)، فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد، ومع ذلك فليس بقياس ". ([4])

أما صاحب الخزانة فيُجوّز اعتبار المعنى، فيرى أن تجريد علامة التأنيث من (ثلاث) على اعتبار أنّ (شخوص) بمعنى نساء . ([5])

ويروى على لسان أبي جعفر النحاس أنه لما سأل المبرد عن البيت أجابه: " لما اضطر جعل (الشخص) بدلا من المرأة " ([6])

ومن خلال الآراء السابقة ترى الدراسة أن الشاعر راعى المعنى المقصود، والذي يرمي إليه باستخدامه اللفظ الذي يحقق له المغزى المراد، ولكنّه بنظر العلماء القدماء قد خالف القاعدة القياسيّة ولذلك عدّوه من الاضطرار، فتذكير العدد حملا على المعنى سببه الضرورة الشعريّة وغير جائز في القياس .

([1]) المقتضب ،ج٢،٤٤٠

([2]) الخصائص،ج٢،ص٤١٧.

([3]) الثعالبي ،أبو منصور ،عبد الملك بن محمد بن اسماعيل(ت: ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وأسرار العربيّة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، ص٢١٦.

([4]) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك ، ج٤،ص٤٣٨

([5]) يُنظر: البغدادي ، خزانة الأدب ،ج٣،ص٣١٣

([6]) السابق،ج٣،ص٣١٣.

وترى الدراسة أن السياق والدلالة النصيّة من ورائه شيء غاية بالأهميّة ، إلّا أن القاعدة أنحته جانبا ولم تعره انتباها، فكانت اللغة بالنسبة للقدماء هي القاعدة فقط .

ومع إقرار العلماء بهذا الأداء وشيوعه في الاستعمال اللغوي ، فقد أشاروا إلى ذلك وعدوه من سنن العرب إلّا أنهم أصرّوا على أنها ضرورة؛ لأنها تخالف قواعدهم فأصرّوا على لي عنق الشاهد ليتناسب مع قواعدهم الموضوعة، مع العلم أن طبيعة أي نظام لغوي لا يخضع خضوعا تاما للقواعد، فهي مساحة شاسعة جدا قد تسمح ببعض الأداءات المتمردة التي لا تسيء إليها .

وما سبق ينطبق تماما على قول الكلابي :

" وإنَّ كلابا هَذِه عَشْرُ أَبْطُنٍ ... وأنت بريءٌ مِنْ قَبَائِلِها العَشْرِ " ([1])

الأصل : (عشرة أبطن)، إذ جاء العدد مذكرا (عشر) خلافا للقياس .

يقول ابن السراج: " قال الشاعر (عشر ابطن) يريد قبائل، وأبان في عجز البيت ما أراد.([2]) ويقول المبرد : "فإنّما أنث أبطن على المعنى لأنه قصد القبيلة " ([3])

وأما ابن جني فيقول : " اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكن تراجع اللفظ " ([4])

([1]) البيت لنواح الكلابي عند العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت: ٨٥٥ هـ) ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، ج٤، ص٤٨٤، وبلا نسبه عند السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(٩١١هـ) ، الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية ،بيروت–لبنان، ج٢، ص١٠٥، والمقتضب ٤٤٠/٢

([2]) ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت: ٣١٦ هـ) ، الأصول في النحو ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت– لبنان ، ج٣، ص٤٧٧

([3]) المقتضب ج٢،ص٤٤١

([4]) الخصائص ،ج٢،ص٤٢٢

وهذا يؤكد ما سبق، وذكرت أن النحاة الأوائل يجمعون على الحمل على المعنى في هذه الشواهد وما يشبهها ([1]) من الشواهد التي جاءت على عدم المطابقة النحوية القواعدية بين العدد والمعدود.

فقد ذكّر الشاعر العدد والمعدود وحمل الشاهد على المعنى؛ لأنه أراد بالبطن القبيلة والذي فُهم من خلال القرينة اللفظيّة في عجز البيت، وعدّوه ضرورة لأن الحمل على اللفظ مقدم على الحمل على المعنى .

ولكن عد مثل هذه الشواهد ضرورة شعريّة على الرغم من سعتها، وانتشارها، واعترافهم بأنها من سنن العرب أمر يحتاج إلى وِقفة وإنعام النظر جيدا، فقد وجد لما سبق من الشواهد الشعرية نظير من الشواهد النثريّة، التي تجعلنا نطلق على مثل هذا الأداء اسم " المتبقي"، ونخلع عنه رداء الضرورة.

ومما جاء على خلاف الأصل القواعدي بين العدد وتميزه في الذكر الحكيم، قوله عزّ وجلّ:

" وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا " ([2])

فوجه الخروج على القياس في الآية السابقة يقع في أمرين :

الأول : أوقع الجمع بعد اثنتي عشرة بقوله (أسباطًا)، والوجه أن يفسر العدد بالمفرد لا بالجمع.

الثاني: يتمثل في أنه أنَّث العدد بقوله (اثنتي عشرة)، وظاهر النص يقتضي القول (اثني عشر)؛ مطابقة مع المعدود المذكر.

وقد ذهب النحاة والمفسرون في تأويل وتفسير وتحليل الظاهرة كما فعلوا بالشواهد الشعرية ، وقالوا أن المعنى المقصود بـ(أسباطا) الأمم أو القبيلة .

([1]) من الشواهد التي أوردها سيبويه في كتابه ج٣ص ،٥٦٤، قول الحطية :

ثلاثُــة أنفـس وثلاث ذَوْدٍ لقد جار الزمان على عيــالي

ويفسرالمطابقة في التذكير على المعنى بأن (الذود) أنثى وليس باسم كسر عليه مذكر .

([2]) الأعراف ،١٦٠

يقول ابن السكيت : " إنّ السبط ذكر ولكن النيّة والله أعلم ذهبت إلى الأمم " ([1])

وجاء في اللسان أن السبط من اليهود كالقبيلة من العرب. ([2])

والظاهر أن العلماء العرب القدماء في محاولتهم جمع اللغة وتقعيدها حفاظا لها واعتزازا منهم بها أغفلوا عددا لا بأس به من الأداءات التي أطلقوا عليها مسمى الضرورة لعدم خضوعها لقواعدهم وأغفلوا أن لهذه الأداءات الموسومة بالضرورة عنهم جانبا بالاستعمال النثري والقرآني الذي يعد إعجازا وهو أساس البلاغة .

و نحن الآن في عصر مختلف عن عصر علمائنا القدماء الأجلاء، نحفظ لهم وبكل تقدير الجهد الضخم الذي بذلوه في جمع اللغة وتقعيدها ولا ننسى فضلهم الذي ما زال إلى الآن يدرس، ولكن لا بد أن نحاول أن نسير على خطاهم ونخرج بمفاهيم جديدة، فلا يجوز أن نظل قابعين في نفس المكان الذي تُركنا فيه؛ ولذلك يجب إخراج مثل هذه الأداءات التي تقبلها اللغة وتتيحها لأبنائها في الاستعمال من مفهوم الضرورة، ليأخذ منحى أكثر مقبولية وهو "المتبقي ".

- **حذف أداة التبعيّة.**

إنّ من قواعد النعت المعروفة في اللغة العربيّة هو المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع) ، والتذكير والتأنيث ، والوجوه الإعرابيّة المختلفة.

ومما هو مقرر أنّه : " تجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة ومن التعريف والتنكير ." ([3])

([1]) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري(ت:٧١١هـ) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت، ط٣، ج٧، ص٣٠٨.

([2]) السابق ، باب (سبط) ،ج٧،ص٣٠٩.

([3]) أوضح المسالك ، ج٣،ص ٣٠٢.

ولا يكون هذا الأمر مطردا إلا من حيث القاعدة التي وضعها النحويون، ولا يمكن إخضاع اللغة لها بالضرورة فكل اللغات على الإطلاق ليست مطابقة للقواعد مطابقة تامّة، ولا يمكن إخضاعها للقواعديّة بالشكل الكامل . ([1])

إنّ كل لغة من اللغات لا بد أن تمر بمراحل مختلفة ومتعاقبة لا يمكن الإحاطة بها دون النظر إلى النصوص، ولكن مرورها بهذه المراحل يجعلها تفقد بعض الأشكال الاستعماليّة فتتقرض بعض ظواهرها ولكن لا يكون الانقراض بالحدة التي تجعله ينتهي تماما، ولربما تبقى بعض الأنماط التي نستدل بها على تاريخ الاستعمال اللغوي فيكون مخالفا للقاعدة التي تبنى على الكثير فيعد عندها من الشاذ أو من الضرورة على الرغم من أصالته اللغويّة.

وهذا هو شأن القاعدة النحوية في أي لغة لا يمكن أن تشتمل على الاستعمالات كافة .

ولذلك فإن أي أداء لغوي مخالفا للقاعدة ولكن يستدل عليه تاريخيا ووسم بالضرورة وله استعمال في النثر يخرج من نطاق الضرورة ليستقر تحت مسمى "المتبقي " .

يقول سيبويه :

"واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، كما أن النكرة لا توصف إلّا بنكرة " ([2])

إلا أن عددا من الشواهد النحوية جاء مخالفا للمطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير ومنه قول ابن ميادة :

" ونَظَرْنَ مِن خَلَلِ الخدور بأعْيُنٍ مَرْضى مُخَالِطِها السَّقامُ صِحَاحِ "([3])

الأصل : أن يأتي النعت مطابقا للمنعوت في التعريف والتنكير وفي هذا البيت أورد كلمة (مخالطها) وهي معرفة بالإضافة ، نعتا لـ(أعينٍ) ، وهذا خلاف للأصل.

وهو ما يمكن تأويله تأويلا مجرى الفعل ورفع ما بعده. ([4])

([1]) ينظر: النحو المقارن ، ص٢٩١.

([2]) الكتاب ،ج٢،ص٦.

([3]) من شواهد سيبويه ج٢،ص٢٠

([4]) ينظر: الكتاب ج٢،ص٢١

ومن الأمثلة المشهورة التي تخالف المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير قول النابغة الذبياني :

" فَبِتُّ كأني ساورتني ضئيلة من الرفش في أنيابها السمُّ ناقعُ "([1])

الأصل : مطابقة النعت (ناقع) للمنعوت (السم) في التعريف والتنكير، وهذا لم يتحقق في الشاهد، فقد جاء مخالفا للقاعدة التركيبية فخضع لتأويل النحاة.

فقد أورد كلمة (ناقع) النكرة، نعتا لكلمة (السم) المعرفة، وهو نمط معروف ب(ال) التعريف ([2])، وهو ما يمكن تأويله تأويلا بعيدا أيضا بأنه بدل، وهذا ما فعله النحاة العرب .

ومن الأمثلة المشهورة في النثر على عدم مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث ، قوله عزّ وجل : " وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ * الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ " ([3])

فقد ذهب العلماء إلى التأويل في إعراب كلمة (الذي)، فقالوا أنها بدل كل من كل، كما قالوا أنه قد يكون منصوب على الذم ([4])، ولم يتطرقوا إلى أنها صفة مع أن الواقع اللغوي يقول بالعكس.

وأعتقد أن العلماء لم يغفلوا عن أن (الذي) في الواقع اللغوي نعتا، ولكن إصرارهم على القواعدية والتمسك بالمعيارية، جعلهم يغضون الطرف عن الواقع اللغوي، لينصرفوا إلى التأويلات البعيدة التي تناسب قواعدهم .

ومن الأمثلة المشهورة في النثر أيضا على هذا الأداء اللغوي، ما جاء في دعاء الإقامة :

" وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ...."([5])

([1]) ديوان النابغة الذبياني ،ص٣٣

([2])ينظر النحو المقارن ،ص٢٩٠

([3]) الهمزة ١-٢

([4]) ينظر: الزمخشري، ، أبا القاسم جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط١، ١٩٩١،ج٤، ص٢٨٣

([5]) ينظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ) ، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الدعاء عند الأذان ، ص١٤٤، أفقي ٥٢٣.

فالموصول وصلته (الذي وعدته) معرفة جاءت وصفا للنكرة (مقاماً)، ولهذا تجد رواية أخرى لهذا الدعاء وهي : وابعثه اللهمّ المقام المحمود الذي وعته، تخلصا من الاصطدام بالقاعدة أو رغبة في الالتزام بها .

وترى الدراسة أن المطابقة بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير هو الأصل والكثير في الاستعمال اللغوي ولا أتفق مع الرأي القائل بأن المخالفة بين النعت ومنعوته في التعريف والتنكير ضرورة شعرية؛ فالشاعر ليس نحويا بدوره بل هو متكلم للغة مبدع فيها، ولا يطلب منه أن يكون معنيا بمعرفة التفاصيل والتوجيهات والأراء النحوية للنحاة المقعدين .

وفي مثل هذا الأداء لم يخرج الشاعر عن القاعدة ولم يستخدم أسلوبا شاذا لم تستخدمه العرب من قبل، بل استخدم وجه تتيحه له لغته وإن لم يتناسب مع أراء العلماء، وما يدعم أداءه المستخدم ورود مثله في لغة النثر عامة وفي القرآن الكريم والحديث النبوي خاصة .

ومن الشواهد التي لم يطابق النعت منعوته فيها في الحركة الإعرابية قول الشاعر :

" وما حلّ سَعْدِيٌّ غريباً ببلدةٍ ... فَيُنْسَب إلا الزِّبْرِقَانُ له أبُ " ([1])

الأصل: (غريبٌ)،إلّا أنّ الشاعر في البيت السابق قرر استخدام اللفظ المتبقي (غريبا) وهو استخدام خارج عن الأصل وعن القاعدة في نظر النحاة، فما قرره النحاة في هذا السياق هو أن (غريبا) نعتا وليس حالا ([2]) .

وبهذا يكون مخالفا للأصل وهو مطابقة النعت لمنعوته في الحركة الإعرابيّة .

إنّ كلا اللفظين يؤديان الوزن العروضي نفسه ولا يؤثران على التفعيلة، ولا يصح عده من باب الضرورة فليس من المعقول أن يخطئ الشاعر أو يلحن في لغته وهو ابن اللغة ومنه تؤخذ .

ولكن يمكن تفسير خروج الشاعر عن أصل القاعدة النحوية ومخالفة المطابقة بين النعت والمنعوت في الحركة الإعرابية تفسيرا دلاليا .

([1]) البيت منسوب للعين المنقري ،انظر خزانة الأدب ،ج٣ص٢٠٦، الكتاب ،ج٣، ص٣٢.

([2]) ابن عصفور،أبو الحسن ، علي بن مؤمن بن محمد الخضرمي الإشبيلي (٦٦٩ هـ) ، ضرائر الشعر ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة ، ط١ ، ١٩٨٠م، ص ٤٣١.

فأنا أعتقد أن الشاعر تعمّد استخدام (غريبا) وليس (غريبٌ)، وذلك لأنه أراد معنى الحال ولم يرد معنى الوصف، وهذا يتوضح من خلال المعنى العام للبيت؛ فالشاعر يمدح الزبرقان ويريد أن ينسب أي رجل يحلّ في البلاد غريبا ويُسأل عن نسبه فلا ينسبه إلّا للزبرقان، فكأنه أراد أن يبين حال الغربة لهذا السائل لا أن يصفه بالغريب .

ولذلك فالنمط المتبقي الذي استخدمه الشاعر كان أقرب من النمط القواعدي الذي وضعه النحاة وبما أن اللغة تتيح استخدامه لأبنائها فقد قرر الشاعر استخدامه لأنه يحقق الإبداع الذي يطمح إلى الوصول له، ويخدم الغرض الدلالي الذي يسعى الشاعر إلى تحقيقه ولإيصاله إلى المتلقي .

وقد ورد مثل هذا الأداء في النثر وفي كلام العرب ، إلا أن النحويين قاموا بلي عنق الشاهد ليتناسب مع قواعده ومن ذلك قولهم : "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ"، ونحو "مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ" .([1])

وجد النحويون أنفسهم أمام لفظ مرفوع بعد منصوب أو مجرور، ولمّا كانت نظرية العامل هي منطلقهم أرادوا البحث عن عامل أحدث الرفع، والبصريون منهم خاصة يحتفلون بالعامل اللفظي؛ ولذا ألزموا أنفسهم بتقدير مبتدأ محذوف، وقالوا بوجوب الحذف مع أن الواضح أن "الكريم " و"الخبيث " هي نعوت لما قبلها .

وأحسب أن القول بوجوب الإضمار لا يدفع هذا الإشكال؛ إذ لا يصح أن تكون للفظ وظيفتان في نفس الوقت، فيكون نعتًا وخبرًا، وإن يكن لمبتدأ محذوف، وليس أمر المحافظة على سلامة العوامل اللفظية بأهم من رعاية المعنى وإقناع العقل؛ فالوظائف النحوية لها علامات؛ ولكن هذه العلامات ليست ملزمة تماما فقد تتغير العلامة لأمر معنوي وهي التنبيه إلى النعت.

ومن مظاهر المخالفة في الإعراب في النّعت قراءة قوله تعالى:

"سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ"([2])

فجمهور القرَّاء اتفق على جرِّ (عالم) إتباعاً للفظ الجلالة (الله) المجرور قبله، وقرأ بعض القرَّاء بالرَّفع: (عالمُ)، وحملت هذه القراءة على القطع لا على الإتباع، ولكنَّ الجرّ أجود وأعلى([1]).

([1]) ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري(ت:٦٦٩هـ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ،دار التراث ،القاهرة ،١٩٨٠م ،ج١ ،ص٢٥٥.

([2]) المؤمنون ، ٩١-٩٢

إنَّ هذا النّوع من المخالفة الإعرابيّة له مظاهر شتَّى في القرآن الكريم وقراءَاته، وتراوحت آراء النُّحاة فيها بين اللَّحن والتضعيف، أو طلب التّأويل والتوجيه بما يخدم المعنى ويستقيم مع القاعدة النّحويّة([2]) .

والإستعمال "المتبقي" ، يغنينا عن هذه التأويلات والتقديرات التي يخوض فيها العلماء من أجل إخضاع الأداء للقاعدة النحوية ويجعل المتكلم يستخدم اللغة كوسيلة للإبداع بما تسمح هي به .

والمتبقي إنما هو الوسيلة التي تبرر هذه الأداءات بوصفها بالمتمردة عن القاعدة، وهذا التمرد مسوغا بأغراض دلالية سياقية تخدم النص وترفده وتوصل المرسل للهدف الذي يسعى إليه من رسالته.

- **حذف العامل في المفعول به :**

إن الجملة في اللغة العربيّة من وجهة نظر النحاة يجب أن تحتوي على عنصري الإسناد، وهذه نظرة تركيبيّة مجردة والنظرة اللغوية السياقيّة الدلالية ترى أن عنصري الإسناد لا يكفيان للتعبير عن محمول الكلام وموضوعه حتى يتم التواصل والإبلاغ .

فإن كان المسند والمسند إليه يجعلان الجملة صحيحة تركيبيا فهما لا يحققان التواصلية وهي الأهم لغويا ولا تتحقق إلا بالفضلة، فشتان بين صحة التركيب والتواصلية التي تقوم على توفير دلالة الكلام، وسيُعنى هذا الفصل بدراسة مكملات العمليّة الإسنادية بوصفها من أهم الأركان التي تحقق التواصلية اللغوية .

إن وجود المفعول به ضرورة تقتضيها اللغة، فلا بد من وقوع فعل الفاعل على مفعول به ، وهذا المفعول به يحتاج إلى عامل عمل به النصب من وجهة نظر العلماء، ومجيئه منصوبا من غير عامل يوجب عليهم تقدير عامل، أو تأويل الشاهد، أو قد يصفونه بالضرورة .

ومن ذلك قول الشاعر :

"ألا رجُلاً جَزَاهُ اللهَ خَيْرَاً ... يَدُلُّ على مُحَصِّلة تَبيتُ" ([3])

الأصل : (ألا رجلٌ) بالرفع على الابتداء لعدم وجود عامل عمل النصب فيها .

([1]) تفسير البحر المحيط ، ج٧ ، ص٥٨٢

([2]) ينظر: الكتاب ج٢،ص٢٦٢، معاني القرآن ،ج٢،ص١٠٦

([3]) الشاهد بلا نسبة في الكتاب ، ج٢ ،ص٣٠٨ ، النكت ، ج١، ص٦١٣ ، مغني اللبيب ، ج١ ، ص٨٢.

يقول سيبويه :

" سألت الخليل عن (الشاهد)، فزعم أنه ليس على التمني، ولكنّه بمنزلة قول الرجل : فهلا خيرا من ذلك، كأنه قال : ألا تُروني رجلا جزاه الله خيرا .

أمّا يونس فزعم أنّه نون مضطرا، وزعم أن قوله: " ولا نسبَ اليوم ولا خلةً " على الاضطرار."([1])

ويرى صاحب المغني أن التقدير في الشاهد السابق (ألا ترونني رجلا هذه صفته) فحذف الفعل لأن المعنى يدل عليه، وقال إن الحذف جاز على شريطة التفسير، أي: ألا جزى الله رجلا جزاه الله خيرا وعدّ (ألا) على ذلك للتنبيه، وأوضح أنها للتمني على ما جاء به يونس ولذلك نوّن اسم لا للضرورة .([2])

ومما سبق يتضح أن الخليل عدّ (ألا) للتحضيض وعليه يستوجب تقدير فعل محذوف، أما يونس فعدّها للتمني وبذلك جعل الشاهد يدخل إلى دائرة الضرورة، وبعضهم عدها للتنبيه وبذلك فهي مفسرة من الفعل الموجود في السياق .

وهذا لا ينطبق على هذا الشاهد فحسب بل على كل شاهد جاء على النمط السابق ومن ذلك قول الشاعر :

" فلا حسباً فَخَرْتَ بهِ لِتَيْمٍ ...ولا جَدًّا إذا ازدحم الجُدودُ " ([3])

وهذا الشاهد كسابقه، فقد خضع للتأويل والتقدير لبيان السبب الذي أدى إلى نصب كلمة (حسبا) حتى ينسجم والقاعدة وهي ضرورة وجود عامل أدى إلى انتصابها وإلا فمن حقها الرفع.

([1]) الكتاب ، ج٢،ص٨٢.

([2]) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٨٢.

([3]) ديوان جرير ، ص٨٥

وأعتقد أن العلماء حاولوا جاهدين تطويع الشاهد ليتلاءم مع القاعدة التي تستوجب وجود عامل نصب للمفعول به، وقد حمل بعض العلماء هذا الأداء على تقدير فعل محذوف بينما حمله آخرون على الضرورة كل حسبما يراه من وجهته الشخصية، وكل ما سبق هي اجتهادات شخصية من النحاة اشتملت على التأويل والتقدير المبالغ فيه .

ويمكن القول إنّ كل التأويلات الذي سيقت مفسرة لهذا النمط اللغوي ما هي إلا اجتهادات لتستقيم القاعدة ويرجح المعيار، غاضين الطرف عن الطبيعة المرنة للغة وهذه القواعدية تسير بالاتجاه المعاكس لما ترنو له هذه الدراسة أي (المتبقي) الذي يُعد أداء متمردا عن القاعدة تقبله اللغة وتبيحه لأبنائها .

ويمكن القول ان العرب نطقوا بمثل هذه الأداءات في وقت لم تستقر فيه القاعدة على وجهها التام، في وقت كانت اللغة تنطق وفق ما تؤديه الألسن، وبعد مجيء القاعده وتهذيب الألسن بقي بعضها على حالها، وهذا لا يجعل ما بقي منها على حاله ضرورة أو شذوذا أو خلافا للأصل بل هو من المتبقي اللغوي الذي يعد وجها مقبولا لغويا .

- **حذف العامل في المفعول المطلق:**

وتنصُّ القاعدة والقياس أن ينتصب المفعول المطلق بفعل عمل فيه النصب، فإن لم يذكر في التركيب وجب تقديره، وقد ظهرت في العربية مصادر منصوبة استدعى نصبها تقدير عامل ومن هذه المصادر: بهرا، وتبا، وجوعا، وخيبة، وعقرا، وغيرها .([1])

وأظن أن مادفع العلماء إلى تقدير فعل ينصب هذه المصادر هو إصرارهم على إخضاع الشاهد للقاعدة.

([1]) ينظر : الكتاب ، ج١، ص٣١١.

ومن الشواهد التي جاءت على تقدير العامل للمصدر المنصوب قول الشاعر :

" ثمّ قالوا تحبُّها قلت بهرا عدد النجم والحصا والتراب " ([1])

الأصل أن تنتصب كلمة (بهرا) بعامل ظاهر يذكر بنص الجملة، فلما لم يظهر قدروه تقديرا .

يقول سيبويه تعليقا على الشاهد السابق :

" كأنه قال جهدا أي جهدي ذلك . وإنّما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور، فدعت له أو عليه، على إضمار الفعل، كأنك قلت سقاك الله سقيا، ورعاك الله رعيا، وخيبك الله خيبة . فكل هذا وما أشباهه على هذا ينتصب . " ([2])

ويعلل سبب اختزال الفعل في مثل هذه المواضع بقوله : " لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل، كما جعل الحذر بدلا من احذر . " ([3]) ويزعم أن بهرا في الشاهد بدلا من بهرك الله .

والأصل أن تسير القاعدة وفق ما تقتضيه اللغة وليس العكس، ولكن من المؤسف القول أن العلماء حاولوا تسيير اللغة وفق قواعدهم، متجاهلين السياق والموقف والدلالة وجعلوا كل اهتمامهم استقامة القاعدة واضطرادها، وإن كان على حساب اللغة نفسها .

([1]) ديوان عمرو بن أبي ربيعة ، ص٧٣

([2]) الكتاب ، ج١ ، ص٣١٢.

([3]) السابق .

المبحث الثاني: الزيادة

وقد احتوى هذا المبحث ستة عشر شاهدا نحويا شعريا من كتاب سيبويه، كانت الزيادة فيهم الظاهرة اللغوية المقصودة بالدراسة .

- إثبات الياء في الفعل المضارع المجزوم .

الفعل المضارع: هو الفعل الوحيد المعرب في اللغة العربية، وهذا ما جعل النحاة يسمونه بالمضارع، أي المشابه والمقصود بذلك أنه يشبه الأسماء بقبوله للحركات الإعرابيّة المختلفة، ويعرب الفعل المضارع رفعا ونصبا وجزما، فإن كان صحيح الآخر فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون، وإن كان من الأفعال الخمسة يرفع بثبوت النون وينصب ويجزم بحذفها، وإن كان معتل الآخر فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بحذف حرف العلّة.

وهذا هو الأصل وأي مخالفة له عدّها العلماء خروجا عن الأصل، وهذه هي قاعدته المتفق عليها .([1])

غير أن هذه القاعدة ظلت ضيقة على الأداء اللغوي فقد جاءت بعض الشواهد التي تخالف القواعد السابقة ووصفها النحاة بالضرورة أو الشذوذ ومن هذه الشواهد :

أَلَمْ يأتيكَ والأنباءُ تنْمي بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ ([2])

يقول سيبويه تعليقا على هذا الشاهد : " فجعله حين اضطر مجزوما من الأصل " ([3])

ويقصد سيبويه بذلك، أن الشاعر اضطر لضرورة تحقيق القافية والوزن أن يجزم الفعل المضارع بالسكون على أن أصل الجزم بالمضارع هو السكون، إلّا أن ذلك مخالف لقاعدة الفعل المعتل الآخر.

ولا بد من القول، إن كان إثبات حرف العلّة في الفعل المعتل الآخر ضرورة فيجب أن تقتصر الضرورة على لغة الشعر دون النثر، وإلا وجب إخراجها من مسمى الضرورة، فهي لم تعد كذلك

([1]) ينظر: حسن،عباس (ت: ١٣٩٨ هـ) ، النحو الوافي، دار المعارف ، ط٥ ، ج٤، ص٢٧٧.

([2]) ورد الشاهد في الكتاب، ط٣ ،ج٣، ص٣١٦. أسرار العربية ص١٠٨، وفي الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق : جودة مبروك ،دار الخانجي القاهرة ، ط١،٢٠٠٢، ص٢٢.

([3]) الكتاب ، ج٣ ، ص ٣١٦.

والواضح أن إثبات حرف العلّة في المعتل الآخر المجزوم لم يقتصر على لغة الشعر بل تعداها إلى لغة النثر.

وقد وقع في القرآن الكريم ما ظاهره إثبات (الألف)، وما ظاهره إثبات (الياء)، في الفعل المعتل المجزوم، فذهب بعض المعربين إلى أنه يجوز إجراؤهما إجراء الفعل الصحيح .

وأجاز بعض المعربين إثبات حرف العلة (الألف) مع المضارع المجزوم؛ إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، ومنه قول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وتضحكُ مني شيخةٌ عبشميةٌ كأن لم ترَى قَبلي أسيرًا يمانيا ([1])

وفي قوله تعالى : "فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ "([2]).

في قراءة حمزة ([3]) بجزم (تخفْ)، وقرأها الباقون بالرفع.

وكما في قوله تعالى " إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ " ([4]). بإثبات الياء في رواية قنبل عن ابن كثير.([5])

فأُثبتت الياء والأصل حذفها لأنها فعل مضارع مجزوم معتل الآخر وعلامة الجزم هي حذف حرف العلّة من آخر الفعل.

وبما أن إثبات حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم ورد في بعض القراءات القرآنية فهذا يعني خروجه من دائرة الضرورة الشعريّة، فلم تقتصر الشواهد في هذا الأداء على الشعر فقط بل تعدتها إلى النثر وهذا الأداء ومثله هو ما تقصده الدراسة وتضعه تحت مسمى " المتبقي "، لأنه تمرد على القاعدة بما تسمح به اللغة، ودليل ذلك وروده في شواهد شعريّة وغير شعريّة

([1]) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في : الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت:٣٤٠)، الجمل في النحو، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، ص٢٥٦. الضبي، أبو العباس بن المفضل ، المفضليات ، تحقيق :عبد السلام هارون ، أحمد محمد شاكر ، دار المعارف القاهرة، ط٦ ، ص١٥٨ ، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) سر صناعة الإعراب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ م ، ص٧٦.

([2]) سورة طه ، آية ٧٧

([3]) البغدادي، أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت: ٣٢٤ هـ)، السبعة في القراءات ، تحقيق : شوقي ضيف، دار المعارف- مصر ، ط٢، ص٤٢١- ص٤٣٢.

([4]) يوسف ، آية ٩٠

(٥) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت:٤٠٣ هـ) ، حجة القراءات ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة ، ص٣٦٤.

وقد حاول العلماء تفسير هذه الظاهرة بعد أن وسموها بالضرورة ولم يجيزوها في سعة الكلام، وأخضعوها للتحليل والتأويل فمثلًا قراءة حمزة "... لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ " قيل فيها :إن قوله :" ولا تخشى " مرفوع؛ لأنه مستأنف، فقال الفراء : وقد قرأ حمزة: لا تخف فجزم على الجزاء ورفع "ولا تخشى" على الاستئناف بلا....

وهذا ما يحدث غالبا في الشواهد التي تتمرد على القاعدة، إذ يحاول العلماء بكل الطرق والوسائل تطويعها للقاعدة وإن كان ذلك على حساب الدلالة والمعنى، فالمهم عندهم أن تطرد قواعدهم.

ثمّ يقول : "وإن كانت الياء فيه كانت صوابًا " (١)

ويستشهد بقول الشاعر :

" قال لها من تَحْتِها واستَوى هزي إليك الجِذْع **يجنيك** الجَنَى " (٢)

لم يقل : يجنِك الجنى.

وقول آخر : "هجوتَ زَبَّان ثمَّ جئتَ معتذِراً من سَبَّ زَبَّان لم **تهجو** ولم تَدِعِ" (٣)

ويرى الفرَّاء أن إثبات العرب العلّة في مثل هذه المواضع لأن الشاعر رآها ساكنة وهي بموضع جزم فتركها على سكونها ، كما يُفعل بسائر الحروف. (٤)

---

(١) ينظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) ، معاني القرآن ،قدم له وعلق عليه :إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ،ط٣ ،١٩٨٣ م ج٢ ، ص١٨٧.

(٢) الشاهد ورد في معاني القرآن منسوب إلى بعض بني حنيفة ، ج١،ص١٦١ و ج٢ ، ص١٨٧

(٣) الشاهد في معاني القرآن ، ج١، ص١٦٢ ، لأبي عمر بن العلاء ينظر في معجم الأدباء ج١١ص١٥٨،.....

(٤) يُنظر: معاني القرآن ، ج١ ص١٦٢ . الإستراباذي ، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت ٦٨٦ هـ) ، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ١٩٧٥، ج٣،ص١٨٤. الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت :١٢٠٦هـ)،حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلميّة ، بيروت– لبنان ، ط١ ،١٩٩٧ ، ج١ ،ص١٥٣.

ومن العلماء من قال إنه يمكن حمل إبقاء العلّة في الفعل المضارع المجزوم على لغة لبعض العرب الّذ[ين يجرون الفعل المعتل مجرى الصحيح في إعرابه وبنائه وهي لغة منقولة عن العرب وعليها حملوا قراءة حمزة "ولا تخشى" والشواهد النحوية الأخرى . ([1])

ومعنى القول إن الشاعر قاس الفعل المضارع المجزوم المعتل الآخر على الفعل المضارع المجزوم الصحيح، على اعتبار المعتل حالة مستثناه من الحالة الأصليّة؛ أي الفعل المضارع المجزوم الصحيح، وجعل السكون على الحرف الآخير غاضّا الطرف عن كونه علّة .

والشاعر في الشاهد خرج عن أصل القاعدة النحوية التي وضعها العرب وفقا لما استقرأوه من أفواه العرب، إلا أن المتأمل يجد أن العرب قالت بما لم يخضع لقواعد القدماء وليس ذلك بهدف تخريب اللغة إلا أن اللغة نفسها تعطي لأبنائها مساحة من الحريّة المسوّغة.

فالشاعر خرج عن أصل القاعدة النحويّة ولكنه لم يخرج عن أصل اللغة نفسها وقاس الفعل المضارع المعتل على أصله الصحيح وهو وجه مقبول لا تعده الباحثة ضرورة شعريّة لأن الشاعر بإمكانه أن يقول "تأتِك"، أو أن يستغني عن المفردة بأخرى ويخرج من كون الكلام ضرورة، إلا أنه فضل أن يكون مبدعا بما تسمح له به لغته.

وورود مثل هذه الأداءات في القراءات القرآنيّة خير دليل على كونها يخرج من تحت مسمى الضرورة إلى كونه أداء متمردا، ويوضع تحت مسمى "المتبقي".

- **إثبات الياء في الاسم المنقوص مع وجوب حذفه .**

الاسم المنقوص : هو اسم معرب آخره ياء أصليّة مكسور ما قبلها، وتحذف في حالتي الرفع والجر، إذا جرد الاسم من التعريف ب(ال) أو بالإضافة، وإثباتها في بعض الشواهد يجعله النحاة من الضرورة الشعريّة .

([1]) يُنظر، عبد المقصود ، محمد عبد المقصود ، قضايا الخلاف النحوي في معلقة امرئ القيس، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١، ٢٠٠٩م ، ص٢٦ .

يقول ابن يعيش : " والمنقوص كُلُّ اسمٍ وَقَعَتْ في آخره ياء قبلها كسرة؛ نحو: "القاضي"، و"الدَّاعي"، و"قاضٍ"، و"داعٍ"؛ فهذا يدخلُه النَّصب وحده مع التَّنوين، ولا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ.

وإنَّما سُمِّي منقوصًا؛ لأنَّه نقص شَيْئَيْنِ: حَركةً، وحرفًا؛ فالحرَكة هي الضَّمَّة أو الكسرة، حُذِفَتْ للثِّقَل، والحرف هو الياء، حُذِفَ لالتقاء السَّاكِنَين؛ فنقول في الرَّفع: "هذا قاضٍ يا فتى"، وفي الجرِّ: "مررتُ بقاضٍ يا فتى"، وكان الأصلُ: "هذا قاضِيٌ"، بضمِّ الياء وتنوينها، و"مررتُ بقاضيٍ"، بكسر الياء وتنوينها أيضًا؛ فاستُثْقِلَتِ الضَّمَّة والكسرةُ على الياء المكسور ما قبلها؛ لأنَّها قد صارَتْ مدَّة كالألِف؛ لسعةِ مخرجِها، وكَوْنِ حَرَكة ما قبلها مِنْ جنسِها...؛ فحُذِفَتِ الضَّمَّة والكسرة...، ولمَّا حُذِفَتْ؛ سكنتِ الياء، وكان التَّنوين بعدَها ساكِنًا؛ فحُذِفَتْ لالتقاء السَّاكِنَين...؛ فلذلك تقول في الرَّفع: "هذا قاضٍ"، وفي الجرِّ: "مررتُ بقاضٍ" (١)

وقد ظهرت بعض الشواهد وقد أثبتت فيها ياء الاسم المنقوص على الرغم من كونها في موضع حذف؛ فعلل النحاة ذلك باللجوء إلى الضرورة .

يقول أبو حيان الأندلسي : " ويظهرُ لأجلها جَرُّ الياء ورفعُها، ورَفْعُ الواو"؛ يعني: يظهَر لأجل الضَّرورة ...."(٢)

ويقول السيوطي " ومَنَ الضَّرورةِ –أيضًا– ظهورُ الضَّمَّة والكسرة في ياء المنقوص .."(٣)

ومن الشواهد التي أثبتت فيها ياء الاسم المنقوص، مع وجوب حذفها قواعديا، قول الشاعر:

" فلو كان عبد الله مولىً هجوته ولكنّ عبدالله مولى مواليا " (٤)

والأصل : (مولى موالٍ)، لأنّ (موالي) اسم منقوص، لم يعرف بـ(ال) أو بالإضافة، فوجب حذف ياؤه وإلحاق التنوين بما قبل الياء.

---

(١) شرح المفصل ، ج١،ص٥٦

(٢) التذييل والتكميل، ج١،ص٢١١-٢١٢.

(٣) همع الهوامع ، ج١،ص١٨٣-١٨٤.

(٤) الشاهد للفرزدق في : الكتاب،ج٣،ص٣١٣، المقتضب، ج١،ص١٧٦،وليس في ديوان الفرزدق.

يقول سيبويه : " فلمّا اضطروا إلى ذلك في موضع لا بدّ لهم فيه من حركة، فأخرجوه على الأصل" . ([1])، والأصل يستوجب أن يحذف الياء وينون ما قبلها تنوين عوض .

ويرى المبرد أن الضرورة هي التي أباحت للشاعر الإبقاء على ياء الاسم المنقوص في حين استوجب حذفها، قياسا على الاسم الصحيح الذي لا علّة فيه .([2])

ويرى ابن هشام غير *نلك* فإنْ كان [المنقوص] مرفوعًا أو مجرورًا؛ جاز إثباتُ يائه وحذفها [في الوَقْف]؛ ولكنَّ الأرجح في المنوَّن الحذف؛ نحو: " هذا قاضْ "، و" مررتُ بقاضْ "، ..... والأَرجَح في غير المنوَّن الإثبات؛ كـ "هذا القاضي"، و"مررتُ بالقاضي. ([3])

ومن العلماء الذين عدوا إثبات الياء في الاسم المنقوص وحقّها الحذف ضرورة شعرية ، الأعلم الشنتمري إذ يرى أن الأصل حذف الياء ولا يجوز إبقاؤها في سعة الكلام . ([4])

إن جمهور النحاة القدماء يرفضون فكرة إثبات الياء ويتمسكون برأيهم الذي يقوم على ضرورة حذفها إن لم تعرف أو تضاف، وهذا التمسك ما كان منهم إلا بدافع الحرص على إقامة القواعد القياسيّة الموحدة، ويعدوا ما خالف القواعد خالفها بسبب الضرورة .

والغرض من البيت السابق هو الهجاء، فقد أراد الفرزدق هجاء عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي فهو مولى بلحضرمي حلفاء بني عبد شمش بن عبد مناف، فهو مولى مولى، وذلك أنه عاب شيئا من شعر الفرزدق فأراد التشهير به وهجوه وهذا ما فعله بوصفه له (بمولى مواليا).([5])

وبالنظر إلى دلالة التركيب (مولى مواليا) أرى أن الدلالة تختلف عند إثبات الياء عنها إن حُذفت؛ فكل زيادة في المبنى لها زيادة في المعنى ، لذلك فإنّ زيادة الياء يعطي تأكيدا على معنى

([1]) الكتاب، ج٣،ص٣١٣.

([2]) ينظر: المقتضب،ج١٧٦،١-١٧٧.

([3])ينظر: أوضح المسالك ،ج٤،ص٣٤٤-٣٤٥.

(٤) ينظر : النكت ، ج٢، ص٨٧٦.

([5]) ينظر :شرح أبيات سيبويه ، ج٢، ص٣١٢.

العبوديّة التي أراد الفرزدق أن يصف عبدالله بها وبتخفيف الياء يضعف المعنى المراد، والشاعر أدرى بما يريد إيصاله لذلك استخدم النمط الذي تسمح به لغته وإن كان أقل قواعدية بنظر العلماء إلا أنه النمط الذي يوصله إلى الإبداع الذي يرنو إليه .

وكثيرة هي الشواهد ([1]) التي جاءت بإثبات الياء في الاسم المنقوص والتي حقها الحذف قواعديا– كما يرى جمهور العلماء – والتي بوبت تحت مسمى الضرورة لأنها خالفت القواعدية، ولا أرى أيّة ضرورة فيها، فلقد ورد هذا النمط في القرآن الكريم وبذلك فإن الضرورة بطلت، فلا ضرورة في النثر .

قرأ ابنُ كثير: " وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي " ([2]) ، " وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالِي " ([3]) . بإثبات ياء الاسم المنقوص مع وجوب حذفها .

وعليه، يمكن أن تكون هذه القراءة لغة للعرب قديما فقد أشار صاحب الخزانة إلى أن جر الاسم المنقوص بالفتحة دون حذف الياء لغة لبعض العرب، وهو ليس بلحن أو شذوذ أو ضرورة كما ذكر بعض النحاة .

وأظن أن رأي البغدادي يتمتع بمقبولية أكثر من وصف أداء نطق بكثرة وممن يوثق بعربيتهم، كما أنه ورد في قراءة من قراءات القرآن الكريم بالضرورة .

وأحب أن أضيف أن هذه اللغة قد وردت كثيرا على لسان الإمام الشافعي في رسالته ، وقد وصف الأستاذ أحمد شاكر محقق الرسالة لغةَ الشافعي بقوله : " الشافعي كلامه لغة يحتج بها " ولم يحفظ عليه خطأ أو لحن، وأصل الربع من هذا الكتاب "كتاب الرسالة" أصل صحيح ثابت، غاية في

([1]) ينظر : الكتاب ، ج٣، ص٣١٣–٣١٥. وهمع الهوامع ، ج١، ص١٨٣–١٨٤.

(٢) الرعد ، ٧.

(٣) الرعد ، ١١.

الدقة والصحة، فما وجدناه فيه مما شذ عن القواعد المعروفة في العربية أو كان على لغة من لغات العرب لم نحمله على الخطأ، بل جعلناه شاهدا لما استعمل فيه.([1])

إنّ النمط السابق يندرج تحت مسمى (المتبقي) في اللغة، هذا النمط قد يكون ناجما عن عدّة عوامل أهمها، تمرده وعدم انسياقه مع القاعدة التركيبيّة النحويّة، وهذا التمرد ليس عيبا على اللغة وإنما عيبا في القاعدة التي كانت قاصرة عن اشتمال اللغة مطلقا.

إن التمرد على اللغة ينتج عنه أداء لغوي مقبول، تبيحه اللغة لأبنائها وتجعله من الحريّة المتاحة لهم، وبذلك فإن مثل هذا الأداء لا يُعدّ مخالفا للغة بوصفها لغة ولكن هذه الحريّة اللغوية تفوق قدرة القاعدة النحويّة الضيّقة على استيعابها، بيجعلونها مخالفة للقاعدة .

والعرب قديما تكلموا وفق السليقة اللغويّة والفطرة السليمة، والتي لا يصح أن توصف بالغلط والشذوذ، أو اللجوء إلى مسمى الضرورة لتسويغها، بل يفترض أن تتسع القاعدة لمثل تلك الأنماط لا أن تركلها بعيدا .

وعليه، يمكن إرجاع النمط السابق إلى حقبة تاريخية وهي حقبة ما قبل التقعيد اللغوي ، فالعرب لم يتكلموا لغتهم وفق قاعدة بل تكلموها وفق سجيتهم وسليقتهم اللغوية المفطورين عليها – كما ذكرت سابقا – قبل استقرار القاعدة الملزمة، وعندما قرر النحاة وضع القواعد، اقتصروا على فترة معينة وقبائل معينة وأسموها (فترة التقعيد اللغوي) .

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل الأداءات المنطوقة التي تكلم بها العرب قبل فترة التقعيد اللغوي هي أداءات غير لغوية لأن القاعدة لم تشتمل عليها ؟

إنّ هذه بعض الأداءات والأنماط اللغوية ، التي ظهرت في حقبة تسبق فترة التقعيد اللغوي ولم تؤخذ بالحسبان عند وضع القواعد، لا يمكن أن تكون أنماطا غير لغويّة ولكنّها قد تكون أنماطا غير قواعديّة، وشتان بين الأمرين .

([1]) ينظر : الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع (٢٠٤ هـ) ، الرسالة ، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي ، مصر، ط١، ١٩٤٠م ، ص١٣-١٤.

والذي تسعى هذه الدراسة إلى بيانه، هو أن الأنماط غير القواعديّة هي أنماط لغوية بحتة بل قد تكون هي الأصل في اللغة، ولذلك من الأولى جمعها وتبويبها وإطلاق مسمى يلائمها، وهو ما ارتأت الدراسة بإطلاق مصطلح (المتبقي) اللغوي، والذي يشتمل على الأنماط اللغويّة غير القواعديّة.

- **تحريك الساكن :**

إذا التقى الساكنان، أينما كان موقعهما، تتحول إحدى حركتي السكون، وغالباً الأولى إلى حركة الكسر، وهذا كثير في الشعر، وبخاصة عندما تأتي تاء التأنيث الساكنة، أو فعل مضارع مجزوم قبل اسم معرّف بالألف واللام، وقد ورد تحريك الساكن في غير ما سبق من المواضع فأجازه العلماء للشاعر دون الناثر وعُدّ من باب الضرورة الشعريّة .

ومن ذلك شاهد سيبويه، وهو للشاعر زياد الأعجم:

عجبتُ والدَّهر كثيرٌ عجبُهْ من عنزيٍّ سبَّني لمْ أضربُهْ ([1])

والأصل : " لم أضربْهُ ، لأنه فعل مضارع مجزوم بالسكون .

ويجعله سيبويه في باب الساكن الذي تحركه بالوقف.

وقد فسّر النحاة الظاهرة بأنه تمَّ نقل حركة الهاء إلى الباء ليكون أبين لها في الوقف، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنة خفية، فإذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها، وهذا التفسير يستند إلى الجانب النطقي ولا يفسر الظاهرة اللغويّة نفسها .

ويرى السيرافي أنهم اختاروا تحريك ما قبل الهاء في الوقف إذا كان ساكنا؛ لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء وما قبلها ساكن فيجتمع ساكنان والهاء خفية ولا تبين إذا كانت ساكنة وقبلها حرف ساكن، فحركوا ما قبلها بإلقاء حركتها على ما قبلها وبعضهم – وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان في الوقف

([1]) ديوان زياد الأعجم ، تحقيق: حسن بكّار، ص٤٥ . الكتاب ج٤ ، ص١٨٠.

وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء، حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين في نحو قولنا : لم يقم الرجل.... ([1])

ومن المفترض أن الباء ساكنة، لأن الفعل المضارع مجزوم بـ " لم" وهذه هي القاعدة، ويلتزم بها التركيب القواعدي، ولكن نقلت حركة الهاء، وهي الضمة إلى الباء الساكنة بسبب الجزم، وسكنت الهاء، فالعرب تقف على ساكن، ولو سكنت الهاء، والباء قبلها ساكنة، لابتلِعَت الهاء، لأنها حرف مهموس وضعيف .

ويوجد شاهد شعري آخر لسيبويه يقول :

لا بارك الله في **الغوانيِ** هل يصبحنّ إلّا لهنّ مطلبُ ([2])

حرّك الشاعر الياء في "غوانيِ" بالكسر والأصل عدم ظهور الحركة عليها ، ولكن الشاعر خرق القاعدة وحركها بالكسر على اعتبار الأصل فكأنه جعل الياء كالجيم مثلا، والأصل أن تكون مجرورة بالكسرة فقاسها على الأصل .

ولا أعدّ هذا المظهر من قبيل الخطأ بل هو من مساحة اللغة التي تتيحها لمستخدميها وتقع تحت مسمى " المتبقي " .

ومن الشواهد التي جاءت على تحريك الساكن أيضا ، قول أمرئ القيس:

ظللتُ ردائي فوق **رأسيَ** قاعداً أعدّ الحصى ما تنقضي عبراتي([3])

الأصل : رأسي، دون تحريك الياء، إلا أن الشاعر خرج عن الأصل وجعل الياء بمثابة الحرف الصحيح وأظهر الحركة عليها .

([1]) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ص٦٠-٦٣

([2]) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) ،المقتضب ، تحقيق: حسن حمد، إيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان،ط١، ١٩٩٩م ، ج١، ص١٧٥. ابن جني ،الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠، ج١، ص٢٦٢.

([3]) ديوان امرئ القيس ،ط٥، ص٧٨.

ونستطيع تفسير الظاهرة السابقة بأن الشاعر كان يريد تحقيق عروض البيت (مفاعلن) من الطويل ولذلك نجده أثبت الفتحة على ياء (رأسي)، ولم يثبتها على ياء (ردائي) وهذا الظاهر من الشاهد.

إلا أنّي أظن أن شاعرا من شعراء المعلقات لا يلجأ للضرورة بسبب نظم الإيقاع، فلديه البدائل التي لا حصر لها والتي تمكنه من عدم الوقوع بالضرورة، ولكنّه عالم بالمساحة التي تعطيه له اللغة ويعلم أن نمطا كالسابق لا يشوّه اللغة أو يخربها، بل هو يعلم أن هذا يعطيه تميّزا وإبداعا ليس يكون لأحد غيره ، وقد عد النحاة النمط السابق ضرورة لعدم تماشيه مع القاعدة التركيبية وتعده الدراسة من "المتبقي"؛ لأنه من الأنماط المتمردة على القاعدة التركيبية العامة .

ومن الشواهد على النمط السابق، قول امرئ القيس:

تطاولَ ليلكَ بالإثمدِ ونامَ الخليّ ولم ترقدِ ([1])

الأصل : ولم ترقدْ، لأن المضارع صحيح الآخر يجزم بالسكون، إلا أنه خرج عن الأصل القواعدي وحركه بالكسر على خلاف الأصل .

وكما ذكرت سالفا، فلا بد أن الشاعر يعلم أن هذا النمط التركيبي الخارج عن القاعدة بنظر النحاة هو نمط يحظى بالمقبولية اللغوية وله استخدامه في وقت ما لكنه لم يكن من المختار اللغوي الذي تم التقعيد له ، وفي مثل هذا الشاهد تصبح المحمولات الدلاليّة قائمة على فاعليّة المتبقي ووظيفته، ففي هذا البيت تظهر وظيفة المتبقي وهي الحفاظ على الوزن الصوتي والإيقاع الداخلي والتصريع، وهذا يرفد المعنى ويعمقه.

ومن الشواهد على تحريك الساكن أيضا تحريك ميم الجماعة فإذا كان ما قبلها مضموماً حركت بالضم نحو (هُمُ)، وان كان ما قبلها مكسوراً حركت بالكسر نحو (بهِمِ) ولا يكون ما قبلها مفتوحاً.

([1]) ديوان امرئ القيس ،ص١٨٥ .

ومن ذلك ، قول علي بن أبي طالب :

قابلتُ جهلهُمُ حلماً ومغفرة والعفو عن قدرةٍ ضربٌ من الكرمِ ([1])

والأصل : (جهلهمْ)، فقد حرك ميم (جهلهم) بالضم مخالفا للتركيب القواعدي الذي يلزمها حركة السكون .

ويقاس البيت السابق في التحليل على الأبيات التي سبقته ، فهو نمط دارج ومستخدم وتبيحه اللغة لأبنائها، إلا أن القاعدة لم تنتقيه من ضمن اللغة التي انتقتها .

والمقصود من إيراد الشواهد الشعرية فيما سبق، أن تحريك الساكن من الأداءات المستخدمة بالشعر كثيرا جدا، ويظهر ذلك جليا في ظاهرة كسر القافية في الشعر، وفي مواضع مختلفة أخرى أيضا .

ولذلك يمكن عد ظاهرة تحريك الساكن ظاهرة شائعة، والشيوع من المظاهر التي تجعل الأداء مقبولا لغويا، فقد اعتمد النحويون القدماء في تقعيد لغتهم في الأساس على عاملي القياس والشيوع، وهذا يجعلنا نتساءل، إذا كانت ظاهرة تحريك الساكن من الظواهر الشائعة والكثيرة في اللغة، فلماذا نعدها ضرورة؟

وكثير من الأنماط التي لم تتسع لها القاعدة وسمها العلماء بالضرورة، وأحيانا جعلوها شاذة وأحيانا أخرى رديئة وغيرها من التسميات، وهي أنماط عربية أصيلة وتحظى بالمقبوليّة اللغويّة ولكنها لم تحظ باهتمام العلماء؛ لأنها لم تسير وفقا للقاعدة التي وضعوها فكانت الضرورة وغيرها مخرجا لهم؛ لتستقيم القاعدة عنوة ورغم أنف اللغة.

ولهذا تسعى هذه الدراسة إلى دراسة هذه الأنماط التي تحمل معاني دلالية أو ملامح تاريخية أو قيمة جمالية أو دلالة معنوية أو إيقاعا موسيقيا ... وتسميتها بال " المتبقي ".

([1]) الشاهد لعلي بن أبي طالب في : الطبرسي ، أبو منصور بن أحمد بن أبي طالب، من علماء القرن السادس، منشورات الشريف الرضي ، ملاحظات: محمد باقر الخرسان، ج١، ص٣٤٣

- **زيادة المؤكِّد .**

إن الخروج عن القاعدة القياسية في باب التوكيد برز في عدم تبعيّة المؤكَّد للمؤكِّد في حركته الإعرابيّة، وظهرت المخالفة في الشواهد الشعرية وأيضا في القرآن الكريم .

ومن الشواهد التي ذكرها سيبويه في كتابه قول الأسود بن يعفر * :

" فَأَصْبَحَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ ... أَصَعَّدَ فِيْ عُلوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا "([1])

والخروج عن الأصل القواعدي في البيت يظهر في استخدام النمط (عن بما) وذلك لاستعمال الشاعر حرفين لنفس المعنى، وقد خرّج النحويون هذا الاستعمال باعتياره توكيدا ([2])؛ لأنهم يقولون سألت عنه وسألت به والمعنى واحد . ([3])

ومثل هذا الأداء عند النحويين يُعدُّ شذوذا لأنه لم يفصل بين المؤكد والمؤكِّد . ([4])

وترى الدراسة أن الشاعر لم يكن مضطرا إلى مثل هذا الاستعمال اللغوي، ولكن السياق والموقف هما اللذان أجبراه على استعماله، وأرى أن الشاعر لم يكن واعيا أصلا لذلك فاللغة نظام لا يمكن التحكم به وفق ظروف معينة .

والواضح أن الشاعر يعاني حزنا وأسى ظهرا من خلال ألفاظه، فقد طال به العمر حتى أصابته الشيخوخة وذهبت أيام الشباب بلا عودة، ولم تعد النساء الجميلات تحفل به ولا تعيره اهتماما فاختفت جاذبيته([5]).

وهذا ما جعله يتذكر مصيبة الشيخوخة .

([1]) ديوان ابن يعفر ، ص٢١

*ومثله قول الشاعر(مسلم بن معبد الوالي) انظر الشاهد في أوضح المسالك ج٣، ص٢٩ ، وخزانة الأدب ج٢، ص٣٠٨

" فلا والله لا يلفى بي ولا للما بهم أبدا دواء "، فالاستعمال اللغوي (للما) يشبه استعمال (عما، بما)

([2]) مغني اللبيب ، ص٤٦٢.

([3]) ضرائر الشعر ، ص٥٥.

([4]) أوضح المسالك ،ج٣، ص٣٢.

([5]) أوضح المسالك ، ج٣، ص٣٢

وقد برزت المخالفة في القرآن الكريم في قراءَة قوله تعالى: " قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ "([1])

إذ قرئت (كلُّه) بالرَّفع على خلاف القياس النّحويّ الذي يقتضي النَّصب، وخرّج العلماء هذا الأداء بحمله على القطع ([2])؛ أي أنَّ (كلّه) جاءت مبتدأ وليست توكيدا كما هو معروف عنها، ولأن (كله) لا تتبع ما قبلها بالإعراب أوّلوا التوكيد بجملة .

ولقد رفض العلماء الحمل على القطع في باب التوكيد ، لأن ذلك ينافي الغرض منه؛ وهو إفادة التوكيد، وما ورد من شواهد لا تناسب القياس والقاعدة وتخالف المطابقة الإعرابية بين المؤكَّد والمؤكِّد حملت على التوهم ([3])، أو الغلط كما يسميه بعضهم ، والهدف من ذلك هو أن يستقيم الشاهد مع القياس النحوي.

إن هذا النَّمط من المخالفة الإعرابيّة في التوكيد عدّهُ سيبويه من الغلط، وقصد به التّوهُّم، قال: "واعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطونَ فيقولون: (إنَّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنَّك وزيد ذاهبان)، وذلك أنَّ معناه الابتداء"([4]) .

وقد وجد لها سيبويه مدخلاً في التّأويل النّحويّ فحملها على القطع، فكأنَّهم قالوا: (إنَّهم هم أجمعون ذاهبون)، وعدَّه من التّوهُم ([5]) .

والحكم على مظاهر الاستعمال اللغوي السابقة بالغلط أو التوهم أو الشذوذ هو بنظري جريمة بحق اللغة ومتكلميها، وهذا النمط اللغوي الخارج عن القاعدة وعن القياس هو في الحقيقة استعمال لغوي مقبول في الواقع اللغوي وفي بيئة لغويّة ما، يؤدي معنى دلاليا يريده متكلمه، أو يعطي دلالة تاريخية قد تشير إلى وجود مثل هذه الاستعمالات في اللغة قبل الحقبة التي اعتمدها العلماء في جمع اللغة، وهو من المتبقي وليس من الشذوذ أو الغلط أو التوهم .

- **زيادة حرف .**

المخالفة الإعرابيّة في باب العطف من أكثر المظاهر شيوعاً في الدَّرس اللُّغوي، وقد اتَّسع فيها مجال التّأويل والتقدير، واستُقْصيَتْ عليها شواهدُ كثيرة من القرآن وقراءَاته وكلام العرب وشعرهم.

([1]) آل عمران ،١٥٤

(٢) **الدر** المصون ج٢،ص٢٣٩.

(٣) الحموز،عبد الفتاح أحمد ،القطع نحويا والمعنى، دار عمان،عمّان،ط١ ، ٢٠٠٩،ص٦٩.

(٤) الكتاب، ج٢، ص١٥٥

(٥) الكتاب، ج٢، ص٥٥

وقد برزت مظاهر التّأويل لهذه المخالفة في أبواب نحويّة منها: الحمل على الموضع، أو العطف على المعنى أو التّوهم، أو الحذف والقطع، أو التّقديم والتّأخير، أو الحمل على الجوار أو عدها من الضرورة ([1]) .

ومن شواهد سيبويه التي برزت فيها هذه المخالفة الإعرابية في العطف قول الأعشى:

" إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنا ... أَو تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ " ([2])

الأصل : تنزلوا.

تماشيّا مع القاعدة القياسية في باب العطف، وجب حذف النون في الفعل (تنزلوا) لأنه معطوف على الفعل (تركبوا) المجزوم بأداة الشرط (إنْ)، ولكن جاءت مرفوعة بثبوت النون على خلاف الأصل وهذا دفع النحاة إلى خوض غمار التأويل والتقدير والتحليل؛ رغبة منهم بالنصر وهذا النصر منوط بلي عنق الشاهد حتى يتناسب مع القاعدة الموضوعة .

ذهب الخليل إلى أن هذا عطف على المعنى أو التوهم، قال الأعلم :" الشاهد في رفع تنزلون حملا على معنى إن تركبوا لأن معناه ومعنى أتركبون متقارب . كأنه قال : أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك ."([3])

وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

أما يونس فقال : " ارفعه على الابتداء ، كأنه قال وأنتم نازلون ". ([4])

فالعطف على المعنى أو التوهم في الشاهد السابق ،ينفي معنى الشرط الذي يبرز جليا في البيت فالمعنى الذي يريد الأعشى إظهاره هو التغني بفروسيته وفروسية أبناء قومه، فهم أشاوس في الحرب إن كانوا راكبين على ظهور الخيل أم مترجلين عنها فالنتيجة واحدة.([5])

---

(١) الزجّاج، إعراب القرآن، ج٢، ص٦٢٠.

[2] ديوان الأعشى ،قيس بن ميمون ،تحقيق :فوزي عطوي،لبنان، بيروت ، الشركة اللبنانية للطباعة ، ص٢١. والرواية بالديوان :

قالوا الركوب، قلنا تلك عادتنا أو تنزلون ؛ فإنّا معشر نزلُ.

([3]) خزانة الأدب ، ج٣،ص٢٧٢.

[4] خزانة الأدب ،ج٣،ص٢٧٢

([5]) ينظر: الحتي، حنا نصر، شرح ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس ، ط١، بيروت ، دار الكتاب العربي، ص٢٨٨

وأراء العلماء كلها كانت فيها من التأويل والتحليل والتقدير الكثير، وهي جميعها محاولات لجعل الشاهد يخضع للقاعدة، ولهذا تراهم يقولون بالعطف على المعنى والتوهم والقطع، والاضطراب، وعدّه ابن عصفور من الضرورة فقال :

" ....لكنّه إذا اضطر إلى رفعه بالنون، فاستعمل الرفع بدل الجزم ..."([1])

والأعشى شاعر جاهلي يتكلم اللغة سليقةً، ولا يحتاج إلى إنعام النظر في القاعدة ليضبط بها كلامه ، فالأصل أن القاعدة تؤخذ بناء على كلامه وعن مثله، وتكلمه مثل هذا الأداء هو من فيض إبداعه وتمكنه اللغوي الفطري .

والإبداع لا يخرق القاعدة ، ولا يخضع لها، بل هو يخرق الحدود التي ترسمها تلك القاعدة ([2])، وهذا ما يسمى التميُّز .

ولهذا فإنّ التأويل والتقدير الذي لجأ له العلماء لتفسير مثل هذه الأداءات وعدّها خارجة عن الأصل وعن القاعدة، يقتل المعنى الدلالي أو السمة التاريخيّة التي تظهر من خلالها .

وإهمال (إن) الجازمة يؤدي إلى تغيير المعنى الدلالي الذي يرمي إليه الشاعر، ولعل الحذف كان نتيجة حماسة الشاعر في بداية البيت التي قيلت في عجز البيت فاستخدم الإثبات بالرفع .

ويرى النحاة أنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل ظاهرا كان أم مستترا ،إلّا بعد توكيده بضمير منفصل، أو الفصل بين العاطف والمعطوف بـ "لا"، ولكن المتتبع لكلام العرب يلحظ وجود شواهد تتنافى مع رأي النحاة ، فجاء العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد له بضمير منفصل، ومن غير فصل بـ"لا" ([3]) .

ومن هذا قول المسيّب بن علس :

فأقسمُ أنْ لو التقينا وأنتمُ لكان لنا يومٌ من الشرِّ مظلمُ ([4])

والأصل القواعدي كما يرى النحاة أن يقول الشاعر: (التقينا نحن وأنتم) .

([1]) الضرائر ، ص ١٤٥

([2]) ينظر : عنف اللغة ، ٥٢-٧٣

([3]) أوضح المسالك، ج٣، ص٥٨-٥٩ .

(٤) أبو سويلم، أنور،شعر المسيب بن علس ، ط١،منشورات جامعة مؤتة ،١٩٩٤، ص١٣٤.

والواضح في هذا البيت نزعة الانفعال والغضب ، فهو مليء بدلالات التوعد والتهديد ويستدل على ذلك من القسم بأن يوم المعركة سيكون شرا لأعدائه لا محالة.

ومجيء النمط المتبقي الذي يُعد خارجا عن أصل القاعدة، إنّما جاء لإعطاء المعنى بُعدا تواصليا دلاليا إبداعيّا، فلم يُرد أن يؤكد الشاعر الضمير العائد على العدو بضمير منفصل، فأخفاه فكأنه لم يرد أن يبق له أثر فهو ليس له قيمة بنظر الشاعر وسيلقى الشر المظلم في أرض المعركة.

وهذا النمط اللاقواعدي بنظر العلماء، هو نمط المتبقي الذي يعدّ كيان لغوي ينتمي إلى الواقع اللغوي وهو حالة من الإبداع .

ولا يجوز عند النحاة والبصريون على وجه الخصوص العطف على ضمير الخفض المتصل من غير إعادة الخافض، ولم يجيزوه إلا في الضرورة الشعريّة .

ومن الشواهد التي أوردها سيبويه في كتابه قول الشاعر :

" فاليوم قرَّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذهبْ فَما بِكَ والأيّامِ مِن عَجَبِ" ([1])

والاستشهاد بالبيت في قوله: "فما بك والأيام" حيث عطف قوله: "الأيام" بالواو على الضمير المتصل المجرور من غير أن يعيد حرف الجر مع المعطوف، وذلك في نظر البصريين ضرورة من الضرورات التي تقع في الشعر.

ونقل الأنباري عن ابن السَّرَّاج قوله : "وأما الضمير المخفوض فلا يجوز أن يعطف الظاهر عليه، لا يجوز أن تقول: مررت بك وزيد؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل فيتقدم بأن يقع معطوفًا أحيانًا ويتأخر بأن يقع معطوفا أحيانًا أخرى، كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو بحيث يجوز أن يؤخر فيصير معطوفًا ويقدم الاسم الآخر المعطوف بحيث يصير معطوفًا عليه، فلما خالف الضمير المجرور سائر الأسماء من هذه الجهة لم يجز أن يعطف عليه"([2])

ونجد مثل هذا الأداء ،خارج الحدود المتمثلة بالشواهد الشعريّة، فنجده بالنثر عامة وبالقراءات القرآنيّة خاصة، ومن ذلك قوله تعالى :

([1]) الكتاب ج٢،ص٣٩٢، وانظر:المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق :عبد الحميد هنداوي ، ج٣، ص٣٩ ، شرح المفصل ، ج٣ ،ص ٧٩.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج١،ص٣٧٢.

" واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ " ([1]) بكسر ميم الأرحام .

وبما أنّ هذه القراءة لا تناسب الحدود القواعدية المرسومة، فقد وصفت بالضعف مع العلم أنها قراءة سبعيّة وهي قراءة أحد القراء السبعة – وهو حمزة الزيات– وقراءة إبراهيم النخعي وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ([2])؛ من أجل التخلص من ظاهرة العطف على المضمر المخفوض، ولكن تضعيف قراءة برأيي أمر غير مرْضٍ البتة، فليس من الصواب تضعيف النص القرآني بجميع قرآته .

وأمّا عندما يسم سيبويه نمطا لغويا بالغلط، فنلتمس له عذرا وهو الاحتكام الصارم إلى المعيار النحوي وتقديس القاعدة القياسية .

ولكن التأويل في معظم الأحيان يؤدي إلى الخروج عن المعنى المراد من الأداء اللغوي ويجبر النمط المتبقي على اتباع قواعدهم، وهذا يخرج النص عن دلالته المقصودة سواء أكانت هذه الدلالة معنويّة أم تاريخيّة أم صوتيّة أم غير ذلك .

والتأويل يتنافى مع المتبقي، فالمتبقي يرجع الشيء إلى أصله فلا يحتاج إلى التأويل.

لقد أوّل النحاة قراءة حمزة على وجهين: ([3])

الأول : أن قوله "وَالْأَرْحَامَ" ليس مجرورًا بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: "إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً"([4])

والوجه الثاني: أن قوله "وَالْأَرْحَامَ" مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها.

والتأويل قائم على افتراض شيء غير موجود مع العلم أن الموجود هو المقصود وهذا يتنافى مع الهدف من اللغة وهو التواصل الدلالي وليس التركيبي .

وقد أشارت المصادر النحوية واللغوية إلى أن هذا النمط اللغوي له شواهد كثيرة جدا في كلام العرب ومع ذلك أخضعوه للتأويل والتقدير ليتناسب مع ما وضعوه من قواعد .([5])

([1]) النساء ،١.

([2]) تفسير البحر المحيط ، ج٣ ،ص١٥٦ .

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢، ص٣٨٢.

([4]) النساء، ١.

([5]) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢، ص٣٨٢.

والسؤال الذي يطرح نفسه، بما أن هذا النمط مستعمل وشائع في التداول فماذا يضير اللغة أن تجعله جنبا إلى جنب مع النمط القواعدي؟ على الرغم من أن كثرة الأداءات تغني اللغة وترفدها، وليس العكس.

ويمكن أن نفسر التمرد على القاعدة أو المتبقي في مثل هذه الأداءات وغيرها دون أن نلجأ إلى التأويل والتقدير، وضمن المساحة المتاحة في اللغة وقد فسر عبابنة هذا التمرد بالمخالفة الأسلوبية إذ يقول :

" إنّ طريقة التحويل الأسلوبي في إعراب الأسماء تخرج النمط اللغوي من بنيته السطحيّة إلى بنيّة أخرى مختلفة تركيبيّا، لتحويل النمط الإعرابي من الرفع إلى النصب، أو من النصب إلى الرفع، لإضفاء مزيد من الترغيب بالأمر، أو التنفير منه، فالحالة المتحولة بالتأكيد لا تساوي الحالة الأصلية الأولى، وذلك أن التحويل أدى إلى تغيير قيمة المعنى في ذهن المخاطب ." ([1])

ومن الشواهد التي فيها عدول عن العطف إلى النصب بإضمار فعل، قول عبد العزيز الكلابي :

" وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَجَنَّاتٍ وَعَيْنَاً سَلسَبِيلَا " ([2])

والأصل في البيت السابق أن يقول : وجناتٌ ، باعتبارها معطوفة على ما قبلها مشتركة معها في الحكم الإعرابي وهو (الرفع) .

ولكن نتيجة هذا الخروج عن أصل القاعدة قام العلماء بتقدير فعل محذوف يفسره الموجود ، أي أنّ تقدير الكلام (ووجدنا لهم جناتِ). ([3])

وتفسير العلماء جواز تقدير محذوف في هذا البيت يفسره السيرافي بقوله :

" وإنّما فعل هذا واستجازه لأنه حين قال "وجدنا الصالحين لهم جزاءٌ" دلّ على أنّه قد وجد الجزاء لهم، فأضمر "وجدنا" ونصب به "جنات" وما بعدها" . ([4])

ولم يقتصر النمط السابق على الشواهد الشعرية بل أيضا ظهر في العديد من الشواهد القرآنية ومن ذلك قوله تعالى " إنَّ تقدير الحذف يطالعنا في موضعٍ آخر من القرآن الكريم في قوله تعالى:

([1]) عبابنة، يحيى ،أثر التحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيّة والشواهد الشعريّة ، عدد (١) ، مجلد(١١) ، أبحاث اليرموك ،١٩٩٣،ص٢٠.

([2]) البيت لعبد العزيز بن زرارة الكلابي في الكتاب ج١،ص٢٨٨، ومن غير نسبة في المقتضب ج٣، ص٢٣٠.

([3]) ينظر ، المقتضب ج٣،ص٢٣٠، وما يحتمل الشعر من الضرورة ،ص٢٥٢-٢٦٢.

([4]) ما يحتمل الشعر من الضرورة،ص٢٥٣.

"وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُواْ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء وَحِينَ الْبَأْسِ "([1])

فقد جاءت لفظة (الصابرين) مخالفة في إعرابها للمعطوف عليه المرفوع قبْلها (الموفون)، فلجأوا إلى التفسير والتّأويل لتستقيم القاعدة، وقدَّروا فيها فعلاً محذوفاً على المدح؛ أي: أمدح الصابرين([2]).

وقد لمح أبو علي الفارسيّ في هذه المخالفة الإعرابيّة ملمحاً دلاليًّاً جماليّاً يكشف بلاغة النّص القرآني، فقد روى عنه السمين أنّه نصَّ على أنَّ المخالفة أو المغايرة أبلغ في الكلام من أن يكون على اتِّفاق الإعراب([3]).وترى الدراسة أن للدلالة دورا أساسيا في التركيب، إذ لا يجوز النظر إلى الناحية القواعدية دون إمعان النظر في الدلالة، لأن ذلك يؤدي إلى فساد المعنى المراد من التركيب.

وهذا يُعد من باب الإعراب بالمعنى، أي تفسير الحركة الإعرابية حسب مقتضيات المعنى القائم على التّأويل والتّقدير.

فمجيء (الصابرين) مخالفة للقاعدة الإعرابيّة القياسيّة في ضرورة الإتباع، يمكن أن ينطوي على قيمة معنويّة للصابرين قياساً بما قبلها من المعطوف عليهم، فجاءت مخالفة لما قبلها لبيان قيمة الصابرين في البأساء والضرَّاء وتميُّزهم بهذه الصَّفة، وقد يكون النصبُ عائداً لجذب الانتباه إلى هذه الصِّفة والإنباء عن المدح فيها، فتمَّ الانزياح الإعرابي ليتحقَّق هذا الغرض (٤).

وترى الدراسة أن تطويع الشاهد ليوافق القاعدة مسألة بينة واضحة كوضوح الشمس في كثير من الظواهر والأداءات التي لا تتناسب مع القياس والمعيار الموضوعي، وأظن أنه من الأنسب أن تُحمل مثل هذه الأنماط على وجه سائغ في العربيّة، أقرب إلى الظاهر منه إلى التأويل والتقدير المبالغ فيهما، ونكون بذلك لم نخرق القواعد والأصول بل وسعناها لتشمل الأنماط المقبولة لغويّا التى أُطلق عليها اسم المتبقي.

ونرى هذا جليّا في تفسير عبابنة هذه الآية فقد فسرها تفسيرا دلاليا مميزا في حديثه عن التحويلات الأسلوبيّة وأثرها في تغير الإعراب فقال:

([1]) البقرة ١٧٧

([2]) الدر المصون ،ج٢ ،ص٢٥٠.

([3]) يُنظر : الدر المصون ج٢، ص٢٥٠ .

([4]) انزياح اللسان العربي ، ص٥٩.

" أراد ان يثني على الصابرين، فعندما تمّ هذا قام بتحويل الكلام من الأسلوب الخبري العادي إلى أسلوب المدح والثناء، فغير في إعراب الكلام ليكون وقعه أكثر على عموم الصابرين في البأساء والضرّاء، حتى يحثّهم على مزيد من الصبر على المصائب." ([1])

وانطلاقا من تحليل عبابنة للآية القرآنية يمكن تفسير قول الشاعر :

" وجدْنا الصالحينَ لهم جزاءٌ وجناتٍ وعيناً سلسبيلا " ([2])

بأنه ينتقل من الأسلوب الخبري (أن الصالحين لهم جزاء)، إلى الأسلوب الإنشائي، وهو أسلوب المدح والثناء، أي أنه يريد مدح الجنات، ولذلك لجأ إلى تغيير الحركة الإعرابيّة ليجمّل الجنة ويزينها في عيون الصالحين .

وهنا يظهر أثر المتبقي في السياق؛ فاتباع القاعدة يؤدي إلى نفي المعنى الإبداعي والدلالي الذي يسعى الشاعر إلى إيصاله للمتلقي .

وإنّ لتقدير الحذف على سبيل المدح أو الذمّ أو الاختصاص شواهد كثيرة في الشِّعر العربي وكلام العرب([3]).

ولذلك، فهو أداء شائع، لا يجوز أن نرهقه بالتأويلات والتقديرات التي تُذهب المعنى، أو يكون فيها مغالاة بالمعنى، ويكفي أن نقبل مثل هذا النمط الشائع ليسير جنبا إلى جنب مع النمط القواعدي ونعده من المتبقي .

- **زيادة (أن) في خبر كاد .**

إن القياس في العربيّة يرفض اقتران خبر (كاد) بأن، إلا أن اللغة أظهرت عددا من الشواهد اقترن فيها خبر (كاد) بأن، فما كان من النحاة القدماء إلا أن قاموا بتطويع هذه الشواهد لتناسب القالب القواعدي الموضوع فيستقيم القياس وتطرد القاعدة .

ومن الشواهد التي خالفت القياس واقترن فيها خبر (كاد) بأن ، قول رؤبة :

" قَد كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا " ([4])

([1]) أثر التحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيّة والشواهد الشعريّة ، ص١٨-١٩.
([2]) سبق تخريج الشاهد
([3]) الإنصاف ، ج١، ص١٨٥-١٩٥.
([4]) الشاهد لرؤبة بن العجاج ، الكتاب ج٣، ص١٦٠ ، ومن غير نسبة في المقتضب ، ج٢ ، ص٦٣.

الأصل : كاد من طول البلى يمصحا .

ويعلق سيبويه على الشاهد السابق بقوله :

"أمّا كاد فإنهم لا يذكرون فيها أنْ ، وكذلك كرب يفعل ومعناهما واحد .... وقد جاء في الشعر كاد أنْ يفعل شبهوه بعسى . " ([1])

وفي هامش الكتاب يقول المحقق :

" والشاهد فيه دخول (أن) بعد (كاد) ضرورة والمستعمل في الكلام اسقاطها، وإنما دخلت تشبيها بعسى كما سقطت من عسى تشبيها بها، لاشتراكهما في معنى المقاربة . " ([2])

والأصل في كاد اسقاط (أن) لأنها تقال لمن هو على حد الفعل، كالداخل فيه فلا زمان بينه وبين دخوله فيه، وسبيل المستقبل أن يكون في كونه مهلة وهذا ما يراه الأعلم الشنتمري.([3])

يقول ابن يعيش: " وجرد ذلك الفعل من (أن) لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال و(أن) تصرف الكلام إلى الاستقبال ، فلم يأتوا بها لتدافع المعنيين ." ([4])

والمقصود أن كاد من أفعال المقاربة ، ودلالتها لاتفارقها وهي مقاربة حصول الفعل ووقوعه، دون أن يكون قد وقع بالفعل، ولذلك لا يجوز دخول حرف الاستقبال عليها لمنافاته لدلالتها في نظر النحاة .

ويَعُدُّ المبرد دخول (أن) على كاد من ضرورة الشعر من ضرورة الشعر وتشبيها لها بعسى لاشتراكهما في معنى المقاربة . ([5])

ولا أعتقد أن مثل هذا الأداء يُعَد من الضرورة، فعلى الرغم من عدم ورود خبر كاد مقترنا ب (أن) في القرآن الكريم إلا أن له ورود في الأحاديث النبوية الشريفة الصحيحة، ومن ذلك الحديث

([1]) الكتاب ، ج٣، ص١٥٩-١٦٠.

([2]) هامش الكتاب ، ص١٦٠

([3]) النكت ، ج٢، ص٧٨٩

([4]) المفصل ، ج٧، ص١١٩.

(٥) ينظر : المقتضب ج٢ ، ص٦٣.

الوارد في البخاري : عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : " قال النبي صلى الله عليه و سلم " أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكاد أمية بن أبي الصلت أن يسلم" (١)

وأظن أن اقتران كاد بأن أو تجرده منها يعود إلى قصد المتكلم الذي يرمي إليه؛ أي الدلالة المرجوة من الكلام ولذلك يستحق ان يعد مثل هذا الأداء من المتبقي وليس من الضرورة الشعرية كما ذهب جمهور العلماء .

فإذا كان غرض المتكلم تراخي وقوع الفعل في المستقبل لغرض في نفسه ، ولا يقصد وقوعه في الحال ، فإنه يأتي بالخبر مقترنا بـ(أن) ، أما إن كان يقصد شدة مقاربة حصول الفعل في الحال لغرض في نفسه يأتِ بالخبر مجردا من (أن).

ويمكن تفسير قول رؤبة : " قد كاد أن يصمحا " دلاليا؛ أن الشاهد جاء يصف رسما قديما توالت عليه عوامل الطبيعة حتى كاد يندثر وتذهب معالمه، والمعروف أن زوال الأثار والأطلال والرسوم لا يحدث في الحال، وإنما بالتدرج وبتوالي الأزمان وعوامل التعرية، وأظن أن الشاعر أراد إيصال هذه الدلالة للسامع فكأنه يريد إخباره أن ذهاب معالم الرسوم لا يحدث بالحال وإنما بالتدرج والتراخي، ولذلك أتى بالخبر مقترنا ب(أن) ليكون أليق بالمعنى.

كما يمكن تفسير القصد من الحديث الشريف دلاليا، وذلك أن أميّة لم يبدر منه ما يدل أنه يريد أن يسلم، وإنما كان يُضمن أشعاره معان دينية مستمدة من الحنفية أو الأديان الأخرى مما يجعله على مسافة من الإسلام، ولكنّها ليست بالمسافة القريبة، إذ يتحقق إسلامه بالحال القريبة، فأفكاره تقربه من الإسلام ولكن الإرادة والعزيمة تبعده عنه، واقتران خبر كاد ب(أن) يحقق المعنى المراد أكثر من عدم اقترانها .

ويمكن القول أن كلّا من الأداءين يؤدي وظيفة دلالية معينة ، كما أن كليهما لا يعد خروجا عن اللغة؛ ويمكن تفسير ذلك بأن اقتران كاد (بأن) ما هو إلا نمط متطور عن النمط الكثير في الاستعمال، وقد يُعزا هذا التطور إلى اختلاف الدلالة التي يريدها المتكلم.

---

(١)البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر) ، دار ابن كثير، اليمامة ، بيروت، للنشر،١٩٩٨م ، ص٦٤٨٩،٦١٤٧،٣٨٤١.

ولذلك فقد ظهر النمطين في الواقع اللغوي وفي الاستعمال، وإن تفوق أحدهما على الآخر إلا أنه لم يلغه تماما فبقيت آثاره في النثر والشعر، لذلك ترفض الدراسة إطلاق مصطلح الضرورة على مثل هذه الأداءات، وترى أن مصطلح " المتبقي " هو المصطلح الأنسب.

المبحث الثالث: الإبدال

وقد احتوى هذا المبحث ثلاثة عشر شاهدا نحويا شعريا من كتاب سيبويه، كان الإبدال فيهم الظاهرة اللغوية المقصودة بالدراسة .

- إنابة الضمير المنفصل المنصوب بدلا من المتصل :

الضمير ما يكنّى به عن متكلم أو مخاطب أو غائب، فهو قائم مقام ما يكنّى به عنه، مثل: أنا ، وأنت ، وهو ، وكالتاء من " كتبتُ ، كتبتَ ، كتبتِ " وكالواو من يكتبون ."

والضمير هو الذي يسد مسد الاسم الظاهر، ويأتي للاختصار، والضمير المتصل أكثر اختصارا من المنفصل، فكل موقع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى الضمير المنفصل، ولكن قد يحل المنفصل مكان المتصل للضرورة .([1])

ومما حمله العلماء على الضرورة الشعريّة، قول الشاعر: " إليك حتّى إذا بَلَغَتْ إيّاكَ "([2])

والأصل : (بلغتُك)، فأحلَّ الضمير المنفصل بدلا من المتصل على خلاف الأصل القواعدي عند النحاة، فوضع إيّاك موضع الكاف ضرورة .

وكقول آخر: " كأنّا يوم قُرَّى إ نّما نقتل إيّانا "([3])

([1]) ينظر: الغلاييني، مصطفى ، جامع الدروس العربيّة ، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة ، وعبد العزيز سيد الأهل، المكتبة العصريّة – بيروت، ط١٢، ١٩٨٤م، ج١،ص١٢١.

([2]) الشاهد لحميد الأرقط في : الكتاب ،ج٢، ص٣٦٢. الأصول في النحو ، ج٢،ص١٢٠.

([3]) ينسبه سيبويه لجماعة من اللصوص، ينظر الكتاب ،ج٢،ص٣٦٢، وهو لذي الإصبع العدواني في الخصائص،ج٢،ص١٩٤،الإنصاف ، ٦٩٩،خزانة الأدب، ج٢،ص٤٠٦.

الأصل : (نقتلنا) .

ويعلق عبد السلام هارون على الشاهد السابق، بقوله : " الوجه في نقتل إيّانا " نقتلنا " ولكنّه وضع الضمير المنفصل موضع المتصل، وكان حقّه أن يقول : " نقتل أنفسنا "، فاستعمل الضمير المنفصل موضع النفس لأنهما مترادفان " . ([1])

وهذا النمط مما عدّه سيبويه يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام، أي من الضرورات الشعريّة.([2])

وقد حمل ما ورد من النثر على ما يشابه هذا الأداء على الشذوذ وجعله مما لا يُعتَدُّ به ، ومن ذلك ما حكي عن الخليل من قوله : " إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشَّوابّ " وقد أنكر سيبويه هذه الرواية عن شيخه ونسبها إلى أحد الأعراب .([3])

وإن كانت هذه الرواية من الخليل نفسه أم من غيره من الأعراب، فهي لغة قيلت في عصر الاحتجاج اللغوي، ولا يجوز ردّها وإن لم تستو مع القاعدة الموضوعة .

فالخلل إذا ليس في الأداء فهو عربي تسمح به اللغة وإنّما العيب بالقاعدة التي لا يمكنها استيعاب جميع الأداءات اللغوية المنطوقة عن العرب، وهذا طبيعي فاللغة واسعة جدا بحيث لا يمكن استيعابها جميعها بقوالب قواعدية محددة .

وورود مثل هذا الأداء في النثر يجعلنا نخرجه من باب الضرورة ، فالضرورة تقتصر على الشعر فقط ولذلك سميت ضرورة شعرية، ولذلك فالأنسب لمثل هذا الأداء المتمرد عن القاعدة وليس عن اللغة أن يُدرج في باب (المتبقي) اللغوي.

ومسألة إنابة الضمير المنفصل المنصوب بدل من الضمير المتصل، مسألة أخضعها العلماء للكثير من التأويل والتحليل والتقدير ومن ذلك :

([1]) هامش الكتاب، ج٢،ص١١١.

([2]) ينظر: الكتاب ، ج٢، ص٣٦٢

([3]) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢،ص٥٧٢.

يقول ابن السراج : " والشاعر إن اضطر جعل المنفصل موضع المتصل، فالضمير المنفصل لا يقع موقع المتصل ما لم يمتنع الاتصال، فإن امتنع الاتصال كان من باب الضرورة."([1])

ويرى ابن جني أن الضمير المتصل، وإن كان أضعف من الضمير المنفصل، إلّا أنه أيسر وأسهل، وأكثر استعمالا من المنفصل .

وقد حملوا المنفصل على المتصل في البناء، وقد يستعمل في بعض الأماكن في موضعه، نحو : "إليك حتى بلغت إياكا"([2])

وتعددت أراء العلماء لإيصال الشاهد وما شابهه وهو كثير إلى ما يتماشى مع القاعدة والقياس ، وكانت أغلب ومعظم آرائهم تحمل هذا النمط على الضرورة الشعريّة .([3])

وربما النحاة حين أرادوا وضع قواعدهم وضعوها وفق ما شاع وما اطرد، وحملوا الأداءات غير المطردة على الشذوذ والضعف والقبح، أو لجؤوا إلى الضرورة .

وأرى أن الشاعر أو العربي متكلم اللغة ، حين يريد التحدث ، فإنّه يتكلم وفق الأداءات الاستعماليّة المترسخة في ذهنه ، التي نتجت أصلا من السليقة اللغويّة والفطرة اللغويّة السليمة ، فيأخذ منها ما يريده، فهو لا يعتد بالقواعد بوصفها قواعد تتحكم بحديثه، ولذلك قد يفضل أداء عن الآخر، وإن لم يكن هو الأداء التي اتخذته القاعدة أنموذجا لها، فهو يراه مناسبا لما يجول في ذهنه من هواجس أو أفكار .

وهذا الأداء المتمرد على القاعدة، هو المتبقي اللغوي موضوع الدراسة، وهو أداء ناتج عن عربي أصيل منه تؤخذ اللغة وعنه، ولا يمكن أن يخطئ بلغته، وقد استثمر الأداءات التي تتيحها له لغته .

([1]) الأصول في النحو ، ج٢،ص١٢٠.

([2]) ينظر: الخصائص، ج٢،ص١٩٢-١٩٤.

([3]) المالقي ،أحمد بن عبد النور (ت: ٧٠٢ هـ) ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ ، ص٢١٨ .

- إبدال الظاهر بالمضمر .

وضع علماء العربية قواعدا ضبطوا من خلالها أصول البيان، ووزنوا على وفقها أسلوب الكلام، وقرروا أن الخروج عن هذه القواعد لا ينبغي أن يكون إلا لداعٍ يستدعي هذا الخروج.

ومن القواعد التي قرروها: أن الاسم إذا ذُكر أولاً، فلا يعاد ثانية، وإنما يُذكر مضمراً، وكان هذا الأصل القواعدي الذي اعتمدوا عليه بعدِّهم كل ما خرج عن ذلك ضرورة شعرية وكرهو ذلك الخروج.

والإظهار والإضمار أمر يتعلق بالأسماء، والأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وأنه إذا ذُكر الاسم ثانياً أن يُذكر مضمراً؛ للاستغناء عنه بالظاهر السابق؛ لأنه ليس من السائغ لغة، أن تعيد الاسم ثانية، وهذا هو الأصل في الكلام.

غير أن هذا الأصل قد يأتي في سياق الكلام ما يستدعي الخروج عنه، فيعاد الاسم ظاهراً، وكان حقه أن يكون مضمراً، والمثال عليه في كلامهم قول عدي بن زيد :

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ ... نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِيرَا ([1])

وكان الوجه أن يقول: لا أرَى الموتَ يسبقُه شيءٌ، ولكن أظهر الضمير اضطراراً .

يقول الأعلم تعليقا على هذا البيت :

"وذلك أن قوله : لا أرى الموت يسبق الموت شيء، الموت الأول مفعول لأرى، ويسبق الموت شيء المفعول الثاني، وهما في جملة واحدة فكان ينبغي أن يقول : يسبق شيء فيضمره . "([2]).

وقد علل بعض العلماء تكرار الألفاظ إذا أريد معنى التفخيم، يقول المرزوقي:

([1]) ديوان عدي بن زيد ، ص٦٥ ، الكتاب ج١، ص٦٢.

([2]) الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي (ت:٤٧٦ هـ)، النكت في شرح كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان،منشوراتمعهد المخطوطات العربية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ط١ ، ١٩٨٧م، ج١، ص١٩٨.

" وهم يفعلون ذلك (يكررون الظاهر ولا يأتون بضميره) في أسماء الأجناس والأعلام، وبيّن أنّهم يكررون أسماء الأجناس والأعلام إذا قصدوا التفخيم ". ([1])

ويرى ابن الشجري أن لا قبح في إعادة ذكر الظاهر وعلل استغناء العرب عن المظهر بذكرهم المضمرات رغبتهم للإيجاز والاختصار . ([2])

وقد خرج الشاعر عن أصل الوضع في البيان والقاعدة لأنه يتنافى مع أصل الفكرة والموهبة الشعريّة التي يبتغيها، فآثر إبداعه الشعري بما تسمح به لغته على القاعدة الموضوعة، والتي كان من المفترض أنها وضعت بناء على لغته وليس العكس .

فالشاعر كرر كلمة (الموت) في بيته ثلاث مرات وخرج عن القاعدة ليخدم غرضه الدلالي، وهو تهويل أمر الموت وتعظيم شأنه، فأظهره ومن حقه الإضمار؛ ليظهر بذلك إبداعه اللغوي والدلالي.

ولم تقتصر هذه الظاهرة الموسومة بالضرورة على لغة الشعر، بل أيضا جاءت في النثر وفي كلام الله المعجز :

"قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ۚ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ " ([3])

ومقتضى القواعد أن يقول: (إنه)، لكن: كرر لفظ (الله)؛ للدلالة و على عِظَمِه.

وأمّا، قوله تعالى: "وبالحق أنزلناه وبالحق نزل" ([4])

([1]) التبريزي، أبو زكريا ،يحيى بن علي بن محمد الشيباني(ت: ٥٠٢هـ) ، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام (ت: ٢٣١ هـ)، دار القلم، بيروت ، ج١، ص١١٨.

([2])ابن الشجري، أبو السعادات ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي ابن الشجري ، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي،ط١، ١٩٩٢م ، ج١، ص٢٤٣

([3]) العنكبوت ، ١٩-٢٠

([4])الإسراء،١٠٥

أصل الكلام: (وبالحق أنزلناه وبه نزل)، لكن كرر الاسم ثانية زيادة في تقرير حقيقة نزول القرآن بالحق، وتمكيناً لهذه الحقيقة في النفوس، وعلى هذا النحو جاء قوله سبحانه :

" لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ".([1])

وقد ورد في الكتاب عددا من الشواهد النحويّة الدالة على مثل هذا الأداء ([2])، وورود مثل هذه الشواهد في القرآن كثير جدا أيضا ([3])، والغريب أن بعض العلماء كما ذكرنا وصف مثل هذا الأداء اللغوي المستخدم عند الشعراء العرب الأقحاح بالقبح، ومن لم يصفه بذلك أجازه للضرورة .

إلا أن ما ظهر في النثر كان له أولوية الخروج من هذا الباب الضيق إلى باب أوسع وأشمل وهو باب المتبقي، والذي يشتمل على الأداءات المقبولة لغويا المتمردة التي تبيحها اللغة وتسمح لأبنائها بها .

وهذا المتبقي يجد في مثل هذا الأداء مادته ومفهومه، فهو يدرس هذه الأداءات اللغوية التي تتسم بالمقبولية والتي لا تعد تقبيحا للغة أو لمتحدثها بالعكس فالشاعر خاصة يجدها مكمن الإبداع والتميّز، وهي علامته الفارقة التي تجعله غير اعتيادي ونمطي.

([1]) آل عمران ،٧٨

([2]) ينظر الكتاب ج١ ص٦٢-٦٣

من الشواهد الشعرية : ١. إذا الوحشُ ضمّ الوحشَ في ظللاتها سواقط من حر وقد كان أظهرا

٢.لعمرك يا معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر

٣.صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

([3]) ومن الشواهد القرآنية: ١ . "لا تتبعوا خطوات الشيطان ومن يتبع خطوات الشيطان" النور،٢١

٢." الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء" محمد،٦

٣. " واتقوا الله ويعلمكم الله" البقرة،٢٨٦

- **إبدال الحركة الإعرابية :**

إنّ الخروج عن القياس الإعرابي يظهر في باب البدل الذي يقتضي أن يتبع ما قبله في الإعراب؛ لأنه من التوابع، ولقد جاءت هذه المخالفة الإعرابيّة في كثير من الشواهد الشعريّة النحويّة ([1]) من عصر الاحتجاج اللغوي .

وكانت هذه الشواهد غير مطابقة للقاعدة الإعرابيّة، فأخضعها النحاة للتأويل والتقدير والتوجيه للتطويعها بما يتناسب مع القاعدة النحوية، وبما يتناسب مع القياس حتى وما لم يطيع القاعدة منها وبقي على ما هو عليه وضع في باب الضرورة الشعريّة وإن لم يكن منها.

ومن الشواهد الشعرية التي جاءت مخالفة لقاعدة المطابقة الإعرابية في البدل قول الشاعر:

" يا مَيُّ إنْ تفقِدي قومــاً ولَدْتِهِمُ ... أو تُخْلَسيهم ، فإنَّ الدَّهْرَ خَلّاسُ.

عمرٌو وعبدُ مَنافٍ، والذي عَهِدَتْ ... ببطنِ عَرْعَرَ آبي الضَّيْمِ عَبَّاسُ " ([2])

ويعلل سيبويه الرفع في (عباس) على أنّه قطع (عمرو) وما بعده عمّا قبله ورفعه على الابتداء، ويتابع لو نصب على البدل من (قوما) لجاز .([3])

وقد أوّل النحاة ومن بينهم رفع (عباس) على الابتداء حفاظا على القاعدة وتناسبا مع القياس.

ومثل هذا ، الخروج عن القياس الإعرابي يُطالعنا في باب البدل الذي يقتضي أن يتبع ما قبله في الإعراب، ومن أمثلته قراءة قوله تعالى: "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ"([4]).

فقد قُرئت (آزر) بالرَّفع ، وهي في الأصل في موضعِ جرّ حسب قواعد الإعراب، وهي قراءة يعقوب، وأُبيّ، وابن عبَّاس، والحسن، ومجاهد، وجمهور القرَّاء؛ بالرَّفع.

([1]) من الشواهد الشعرية على مثل هذا الأداء

قول الفرزدق: ورثت أبي أخلاقه عاجل القرى وعَبْطَ المَهَارِي كَومُها وشَبوبُها

ديوان ا لفرزدق ، ص٦٦ ، و الكتاب ج٢، ص١٦، والشاهد فيه قطع كومها وشبوبها ولو جر على البدل لجاز.

ولمزيد من الشواهد انظر الكتاب ج٢،ص١٤-١٧.

([2]) الشاهد لمالك بن خالد الخناعي في الكتاب ج٢،ص١٥،وخزانة الأدب ج٣،ص٤٧٧.

([3]) الكتاب ج٢،ص١٥

([4]) الأنعام ، ١٧٤.

وحملت هذه القراءة على أوجه من التّأويل تعيد النَّص إلى القياس النّحويّ، فقيل: إنَّه محمول على النِّداء، حملهم على ذلك أنَّها جاءت في مصحف أُبيّ: يا آزر، بإثبات أداة النِّداء([1])، فيكون الضّمّ صحيحاً.

ويتضح مما سبق أن سيبويه وجد لنفسه مدخلا في التأويل النحوي لهذه الظاهرة من المخالفة الإعرابيّة القائمة على عدم التطابق في الإعراب بين البدل والمبدل منه فحملها على القطع، وهذا التأويل لا حاجة لنا به إذ حملنا الأداء على المتبقي اللغوي خاصة أن هذا الخروج ورد في الشعر والنثر ولم يقتصر على لغة الشعر فقط .

- **إبدال الحركة الإعرابية للظرف**

أطلق النحويون مسمى المفعول فيه على الظرف بناء على الفتحة التي هي علم المفعوليّة عندهم، ولذلك لا يخلو منصوب عندهم من أن يكون مفعولا من المفاعيل أو محمولا على المفعول أومشبها به في اللفظ.

وقد صنّف النحاة النمط المبهم ـ النمط غير المحاط بحدود ـ فلا يمكن تحديده من الأسماء الدالة على الزمان أو المكان ضمن المفاعيل، فهو وعاء مكاني لوقوع الفعل .

ويتضح من هذا أن أن الظرف ليس له علاقة بالمفعوليّة، بل هو مصطلح تركيبي بحت، وكثير من العلماء عدّوه من المفعول فيه .

وربما كانت رغبة العلماء في تطبيق القاعدة بأن الفتحة علم المفعوليّة سببا في تعدد المصطلحات النحويّة الدالة على الظرف، فيسميه الخليل (الظرف)، والكسائي (المحل)، ويطلق المبرد عليه مصطلح المفعول فيه الذي وظفه النحويون باستعمالهم .([2])

ويرى عبابنه أن ما دفع العلماء إلى تسميّة الظرف بالمفعول، ما هو إلا مسوغ تركيبي ناتج عن وجود الفتحة وهي مظهر شكلي غير جوهري . ([3])

---

[1] ينظر: الكشاف، ج٢،ص٣٨.

([2]) ينظر : الأصول في النحو ،ج١، ص٢٢٢، الجمل في النحو ، ص٣١٦.

([3]) ينظر : النحو المقارن ، ص٢٤٥.

ويرى النحاة أن الظرف يتمتع بخصوصيّة لا يكاد يدانيه فيها إلا الجار والمجرور، تتمثل تلك الخصوصيّة بكونه وعاء للأشياء.

يقول الزمخشري : " للظروف شأن وهو تنزلها من الأشياء منزلة نفسها؛ لوقوعها فيها، وأنها لا تنفك عنها، لذلك يتسع فيها ما لا يتسع بغيرها .." ([1])

وقد وضع المستشرقون الظروف في خانة الأدوات وعدّوها قسيمة لها، وهذه وجهة نظر بعيدة عن التصنيف اللغوي الدقيق ولا تنطبق على الظروف في اللغة العربيّة، وربما جاء هذا التصنيف لملاءمة تقسيم الأدوات في لغتهم، إذ تناظر هذه الظروف عندهم Adverbs أدوات الجر أو الإضافة Perpositions وأدوات الربط والعطف Conjunctions وأدوات التعجب Interjections ([2]).

وهذا القياس الذي قاسه المستشرقون على العربيّة هو ما أدى إلى وجود المفارقة الدلاليّة في تقسيم الظروف . ([3])

ويستوجب في الظرف أن يُجعل للفعل المتطاول المتكرر كما تنص القاعدة، فلا يجوز نحو: متُّ مرتين لأن الموت يكون مرة واحدة لا يتطاول أو يتكرر، ولهذا لا يعمل هذا الفعل النصب في المفعول فيه. ([4])

والأصل في الظرف إذا جُرّد من التعريف أن ينون ويعرب إلا إذا كان مركبا فإنه يبنى على الفتح ، ولكن وُجدت شواهد شعريّة جاءت مخالفة لهذا الاستثناء فكانت مركبة ومع هذا جاءت معربة ولم تأت مبنية على الفتح، فخضعت للتأويل حتى تتناسب مع المعيار، ومنها شاهد سيبويه،

([1]) ينظر: البحر المحيط ، ج٦ ، ص٤٠٣.

([2]) Moscati, (et al) , An Introduction to the Comparative grammar of the Semitic languages P.120

([3]) يُنظر النحو المقارن ، ص٢٤٦.

([4]) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،تحقيق: عبدالعال سالم مكرم،مؤسسة الرسالة، ج٢ ، ص١٣٩.

وهو قول الفرزدق : " ولولا يومُ يومٍ ما أردنا ... جزاءَك والقروضُ لها جزاءُ " ([1])

الأصل: أن يبنى الظرف (يومُ يومٍ) على الفتح باعتباره ظرف مركب، أي أنه مستثنى من قاعدة الظرف المجرد من ال التعريف الذي يستوجب أن ينون ويعرب، وعلى هذا فإنه خارج عن الأصل والأصل أن يقول الشاعر: (يومَ يومَ)، فهو ظرف مركب بمنزلة العدد المركب الذي يبنى على فتح الجزأين مثل (خمسةَ عشرَ)، ومن ذلك قول الشاعر:

" آتٍ الرِّزقُ يَوْمَ يَوْمَ فَأَجْمِلْ ... طالبًا وابْغِ للقِيامةِ زادًا " ([2])

وقول آخر : ومَنْ لا يَصْرفِ الواشَينَ عَنْهُ ... صَباحَ مَساءَ يُضْنُوه خَبَالا ([3])

والظاهر من الشاهدين السابقين أن الظرف المركب مستثنى من قاعدة الظرف المفرد غير المعرف بال التعريف.

ولكن بالعودة إلى شاهد سيبويه يتضح أن هذه القاعدة غير مطردة، فقد جاء الظرف مركبا إلّا أنّه صرّف، وهذا استثناء جديد على الاستثناء الأصلي .

وقد علل العلماء هذا الاستثناء الآخير بأنّ الظرف المركب في حالتي إضافة الصدر إلى العجز أو وجود العطف فإنه يتصرّف . ([4])

وفي هذا التأويل والتحليل مغالاة واضحة، وتمسك أعمى بالقاعدة على حساب الأنماط اللغويّة، وتعليقا على ما سبق، فإن الاستثناء على القاعدة يقبل في حالات معينة، ولكن أن نستثني على الاستثناء فهذا يؤدي إلى تعقيد اللغة، وليس تقعيدها .

([1]) الشاهد ليس في ديوان الفرزدق ، انظر : الكتاب ج٣.

([2]) الشاهد بلا نسبة في همع الهوامع ، ج٢،ص١٤١، والشنقيطي، أحمد بن الأمين (١٣٢١ هـ) ،الدرر واللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ،وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ، ج١،ص٤٢٥.

([3])الشاهد بلا نسبة في همع الهوامع ،ج٢ ، ص١٤١، والدرر واللوامع ، ج١، ص٢٤٥،وابن هشام الأنصاري، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ص٩٦.

([4]) ينظر : همع الهوامع ، ج١، ص٤٢٦.

وإن عددْنا ذلك خروجا عن القواعديّة، فلا يعني بالضرورة خروجا عن اللغة، بل هو من المتاح في الاستعمال اللغوي، ولا ضير من وجود نمطين مقبولين في الاستعمال وإن كان لأحدهما الغلبة على الآخر، فالأفضلية لا تعني بالضرورة القواعدية.

وما هذه الظواهر الخارجة عن القاعدة ـ في نظر النحاة الأوائل ــ إلّا مظاهر مقبولة في الاستعمال اللغوي، وتشير إلى النمط المتبقي الذي يرتبط بالاستعمال اللغوي بعيدا عن التأويل والتحليل المبالغ فيهما ، فالعرب ينطقون اللغة وفق القواعد الذهنيّة التي يمكن اختراقها والخروج عليها بما تسمح به اللغة .

إن وجود مثل هذه الأداءات بعد تقعيد اللغة ، جعل العلماء يعدونها شواذ وما هي بالحقيقة إلا أداءات تشير إلى حقبة تاريخية كان العرب فيها يحكمون أذواقهم حتى يصلوا إلى الإبداع في التعبير عن المعنى المستثير في الذهن والنفس، فكان الخروج عن القاعدة لا إراديا وليس بقصد خرق القاعدة أو تخريب اللغة .

وقد يسبق الظرف كلمات تنوب عنه مثل : كل، وبعض، ونصف .... فتقول : " كلَّ يومِ "، " وبعضَ اليومِ " ، و" نصفَ اليومِ " وهذه الكلمات التي تسبق الظرف تأخذ حركته الإعرابيّة، ومن هذه الكلمات أيضا (ذو ، وذات) ([1]).

إلا أنه قد ورد عدد من الشواهد خالف هذا الأصل ، ومن هذه الشواهد ، قول الشاعر :

عَزَمْتُ على إقامَةِ ذي صَباحٍ ... لشيءٍ ما يُسَوَّدُ من يَسودُ ([2])

الأصل أن يقول : " ذا صباحٍ ".

وقد أشار بعض النحاة إلى أن (ذات) لا تتصرف في لغة خثعم ولا في غيرها، وإنّما ما يتصرف (ذو) فقط . ([3])

ويرى سيبويه وجمهور النحاة أنّ (ذات وذو) لإنّ أصلهما (صفة) حذف موصوفها ونابت الصفة عنه، فإذا تصرفتا اتسع الباب، لذا بقيت على حالها ولم تتصرف . ([1])

([1]) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ج١، ص٤٩٠.

([2]) الشاهد لأنس بن مدرك الخثعمي في الكتاب ج١،ص٢٧٧، المقتضب ج٤، ص٣٥٤، الخصائص ،ج٣، ص٣٨٩

([3]) همع الهوامع ،ج٢، ص١٤٤.

وأما قول الشاعر:

" لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريقَ الثعلب" ([2])

الأصل : عسل الطريقِ على تقدير حرف جر محذوف تقديره (في).

انتصبت لفظة (الطريق) على أنها مفعول فيه للفعل (عسل)، ويعد مثل هذا الأداء عند النحاة القدماء ضرورة شعرية ([3]).

والشاعر قائل البيت هذلي، أي أنه من إحدى القبائل التي اشتهرت بفصاحة اللسان وقوّة اللغة وهي من القبائل الست التي أخذت عنهم اللغة، فكيف يُنعت أداؤه بالضرورة ؟

وربما كان وصف هذا النمط بالضرورة قائما على عدم موافقته للقواعد المعيارية الموضوعة بناء على جزء ليس هينا من اللغة ولكنه بنفس الوقت ليس تاما، وبالتالي قد يكون هذا الأداء من المقبول لغويا في المستوى الاستعمالي، غير المقبول قواعديّا .

ولعلّ هذا الإشكال في تفسير النصب في كلمة (الطريق) ناتج عن التشابه في الدلالة بين معنى حرف الجر (في) والظرف.

فالظرف هو ما دلّ باطراد على معنى (في). ([4])

فلما حُذف الجر ردّوها إلى معنى المفعول فيه للتشابه في دلالة المعنى بينهما وذلك من باب القياس الخاطئ .

والصواب بنظري أن تكون كلمة (الطريق) مفعولا به للفعل ، فبعض الأفعال تتعدى بحرف الجر ولا يضيرها أن تتعدى من دونه إذا حُذف .

([1]) ينظر: الخصائص، ج٢،ص٣٦٦-٣٦٧.

([2])البيت لساعدة بن جويه الهذلي في الكتاب ، ج١، ص٣٦؛ وخزانة الأدب ج٣، ص ٨٣، ٨٦، والدرر ج٣، ص٨٦.

([3]) ينظر: همع الهوامع ج٢،ص١٥٦.

([4]) ينظر: شرح ابن عقيل ، ج١، ص١٩١. أوضح المسالك ،ج٢،ص٢٠٤.

وعلى ما سبق فإنه يمكن القول :

إن أبناء اللغة ينطقونها بالسليقة والفطرة التي طبعوا عليها واشتهروا بها، دون حاجتهم للرجوع إلى قواعد منصوص عليها ويحتكمون لها، وإنما وفق قواعد ذهنيّة خاصة بكل فرد والناتجة عن البيئة والمحيط الخاص به، وهذه القواعد الذهنيّة هي التي شكلت القواعد اللغوية التي وضعها العلماء في مرحلة تدوين القواعد .

ويكفي القول أن العلماء القدماء جمعوا عددا لا يستهان به من الأنماط والأداءات اللغوية، فجمعوا معظم اللغة وليس كلّها، ولذلك ظلّ عددا من الأداءات الفرديّة التي خالفت المجموع اللغوي وخرجت عن منظومة القواعد، فلم يحتويها العلماء وأخضعوها للتأويل والتقدير وقاموا بليّ أعناق الشواهد للتناسب مع معياريتهم، وإلّا عدّوها من الشذوذ أو الضرورة، وإن لم تكن كذلك .

نصب خبر الحرف الناسخ .

الحروف النواسخ في اللغة العربيّة ستة وهي : (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنّ، وليت، ولعلَّ)، وقد عدها سيبويه خمسة فأسقط (أنّ) باعتبار الأصل (إنّ)، وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتنصب الاسم وترفع الخبر. (١) ، وهذا الأصل والقياس عند النحاة .

وقد سمع عن العرب ما يخالف القياس ومن ذلك قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الْصِّبَا رَوَاجِعَا (٢)

الأصل : يا ليت أيامَ الصبا رواجع، برفع خبر ليت .

يقول سيبويه : " هذا كقوله : ألا ماء بارداً، كأنه قال : ألا ماء لنا باردا ، وكأنه قال : يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ . " (٣)

والظاهر أن سيبويه لم يقبل أن يجيء خبر الحرف الناسخ منصوبا لأن هذا مخالف للقياس ولا يتسق مع القاعدة ولذلك نجده يقدر خبرا محذوفا ولا مبرر لذلك إلا اهتمامه باطراد القاعدة الموضوعة.

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص٣٤٦.

(٢) الرجز لرؤبة في شرح المفصل ج١،ص ١٠٤؛ وليس في ديوانه، وللعجاج في ملحق ديوانه ج٢،ص ٣٠٦؛ وشرح شواهد المغني ج٢، ص٦٩٠،وبلا نسبة في والكتاب ٢/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ج١،ص١٣٤

(٣) الكتاب ، ج٢ ، ص١٤٢.

وقد جعلها ابن سلام لغة لبلاد عجاج يقول : " وهي لغة لهم . سمعت أبا عون الحرمازي يقول: ليت أباك منطلقا، وليت زيدا قاعدا، فأخبرني أبو يعلى أن منشأه بلاد العجاج فأخذه عنهم([1]).

ويتضح من كلام ابن سلّام أنها لغة سمعت عن قوم من العرب ووردت في نثرهم وبهذا يخرج الأداء السابق من دائرة الضرورة الشعرية.

وأذكر على مثل هذا الأداء أيضا ، قول الراجز :

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا ... قَادِمَةً أَوْ قَلَما مُحَرِّفَا ([2])

الأصل : (قادمةٌ) لأنها خبر كأنّ والرفع القياس .

يقول الأشموني : " وقد لحن الشاعر في نصب الخبر " ([3])

وقال المبرد في الكامل: " حدثت أن العماني الراجز أنشد الرشيد في صفة فرس:

" كأن أذنيه إذا تشوفا ... قادمةً أو قلما محرفا"

فعلم القوم كلهم أنه قد لحن، ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد، فإنه قال له:

قل: تخال أذنيه إذا تشوفا

والراجز، وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه ".([4])

وقال ابن هشام في المغني تعليقا على الشاهد السابق :

" وقيل أخطأ قائله، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو والأصمعي" .([5])

---

(١) ينظر : هامش الكتاب ، ج٢، ص١٤٢.

(٢) الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب ج١٠،ص ، وشرح شواهد المغني ص٥١٥؛ وبلا نسبة في الخصائص ج٢،ص ٤٣٠، وهمع الهوامع ج١،ص ١٣٤.

(٣) شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ، ج١ ، ص٢٩٦.

(٤) المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٧م ، ج ٢، ص١٤٣.

(٥) مغني اللبيب ، ج١ ، ص٢١٨.

ومما سبق يظهر أنّ النحاة أخضعوا النمط السابق للتأويل والتقدير ، فأولوا الفعل إلى (تخال)، ومنهم من قدّر محذوفا وجعله خبرا ، ومنهم من عدّه لحنا ولا يجوز لغة، بالرغم من ورود مثل هذا النمط بعدد كثير من الشواهد .

ويمكن تفسير نصب الحرف الناسخ لاسمه وخبره تفسيرا تاريخيا، فهو من المتبقي اللغوي، أي أنه أداء لغوي من الأداءات التي استخدمتها بلاد وهي بلاد عجاج في زمن معين ومكان معين، بدليل اعتراف العلماء بذلك كما أوردنا، ووجوده على صورة مختلفة عن الأصل القواعدي الموضوع على الكثير وليس الكل لا يجعله خارجا عن اللغة .

أي أن المعيار اللهجي هو المعيار الأنسب لتفسير هذه الظاهرة اللغوية، فما دام النحاة يعترفون بتعدد اللهجات فإنّ لكل لهجة مستواها الخاص.

ولا ينبغي أن ننظر إلى هذا المستوى الصوابي على أنّه فكرة يستعان بها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين، إنّما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال .([1])

وربما وروده في آداء معين هو إشارة إلى أن هذا النمط من الاستعمال كان مستخدما في حقبة زمنية ما لم تؤخذ بالحسبان عند تقعيد اللغة.

- **رفع المفعول المطلق :**

والمفعول المطلق حقّه النصب كما في سائر المفاعيل، إلّا أنه سمع عن العرب مصادر مرفوعة لأفعال محذوفة، ومن ذلك قول الشاعر :

" أقامَ وأقوى ذات يومٍ وخيبةٌ لأوّلِ من يَلْقَى وشرٌ مُيَسِّرُ " ([2])

الأصل (خيبةً) بالنصب لا بالرفع على أنها مفعول مطلق وحقه النصب .

يقول سيبويه :

" وقد رفعت بعض الشعراء هذا، فجعلوه مبتدأ، وجعلوا ما بعده مبنيّا عليه ." ([3])

([1]) حسان، تمام ، اللغة بين الوصفية والمعيارية، دار الثقافة ، المغرب ، ص٦٧.

([2]) الكتاب ج١،ص٣١٣،النكت ،ج١،ص٣٦٧، الهمع ، ج٢،ص٦٠.

([3]) الكتاب ، ج١،ص٣١٣.

ويظهر مما سبق أن سيبويه عدّ كلمة (خيبة) مفعولا مطلقا، ولهذا أدرجه في باب " ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره "، ونستنتج من ذلك أن سيبويه والنحاة عموما اهتموا بالمعنى والدلالة نوعا ما، ولولا ذلك لاقتصروا على الحركة الإعرابية الظاهرة وهي الرفع وأهملوا دلالة الشاهد.

يفسر الأعلم الشاهد بقوله : " أقام الأسد، وأقوى: لم يأكل شيئا، والقواء فناء الزاد، وخيبةٌ لأول من يلقى الأسد المقوى الجائع، وليس هذا على معنى الدعاء عليه ولكنه متوقع، كما أن المدعو به متوقع منتظر في حال الدعاء فلذلك استشهد به سيبويه . " ([1])

وقد عدّ النحاة ومنهم سيبويه مثل هذا النمط يختص بالشعر ([2])، وعدّه آخرون من الشاذ الذي لا يقاس عليه،ولكن السّؤال الذي يتبادر إلى الذهن بعد هذا، كيف يمكن لابن اللغة أن ينطق مثل هذا النمط مرة بالنصب، وأخرى بالرفع، علما بأن ذلك لا يؤثر على المعنى ؟

وترى الدراسة أنه يمكن تفسير النمط السابق بأن من (المتبقي) الذي يمثل حالة من عدم الثبات والاستقرار اللغوي في مرحلة ما ربما كانت قبل مرحلة التقعيد اللغوي .

ويمكن القول أن نصب المصدر تارة ورفعه تارة أخرى كانا نمطين مستعملين في حقبة زمنية ما، ويحملان الدلالة والمعنى نفسه، ويسيران جنبا إلى جنب، ولكن الرفع توقف في مرحلة ما لسبب ما، وكانت الغلبة للنصب فانتشر وشاع على الألسن، فكانت له الأفضلية اللغوية، إلا أن توقف الرفع لا يخرجه من نظام اللغة، فهو نمط سمع عن عرب أقحاح يتكلمون بسليقتهم وبالفطرة الغوية السليمة لديهم، وتوقف الظاهرة في مكانها لا يعني موتهابل لا بدّ أن آثاره بقيت ملازمة لألسنة بعضهم .

وعندما بدأ العلماء السماع عن العرب ووضع القوالب القواعدية، جعلوا المعيار نصيبا لمن حظي بالأفضلية فعدوه القياس والقاعدة، إلا أن ذلك لا يعني أن نجعل الرفع شاذا أو غير لغوي، ونصفه بالضرورة، بل هو ظاهرة قد تكون ظاهرة أصيلة في اللغة ونسعى إلى تسميتها بـ (المتبقي) .

([1]) النكت ، ج١، ص٣٦٧.

([2]) ينظر : الكتاب ج١، ص٣١٣، الهمع ، ج٢، ص٦٠.

الفصل الثالث : دلالة المتبقي

مقدمة الفصل:

إنّ التقعيد وفقا للكثير، هو النمط العام المشترك ولا خلاف في الفكر النحوي قديما او حديثا، ولكنّ اللغة ليست نظاما إحصائيا يسير على المنطق الجبري، وإنّما يقع فيها التغير لعوامل اجتماعية ولغوية وتاريخية وغير ذلك، ولذلك نجد الموقف اللغوي ينشعب إلى عدة شعب، أولها أصحاب الموقف الرافض وهم الكثير فلا يبيحون التغيير ويرفضونه ويعطونه عدم مشروعية، ويخرجون الشاهد على أنه ضرورة أو شذوذ او قليل ....

والقسم الآخر هو الفريق الذي يتقبل التغيير ويعطيه مشروعية ولكنه لا يرفعه ليصبح أنموذجا للتقعيد، لأنه وجد له نماذجا في القراءات وليس بوده رد قراءة فيحاولون إعادة هذا المتغير القليل عن طريق التأويل والتقدير بما يجعله ضمن نظم المشترك وأكثر الفقهاء على ذلك .

ومنهم من يريد إعطاءه مشروعية تامّة، باعتباره لغة ولا يجوز ردها ويقاس عليها لاعتبارات نفسيّة أو سياقية أو تداولية او تاريخية .... وهم الأقليّة .

وسيتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث أولها "دراسة مشروعية المتبقي حضورا او غيابا" وثانيها "قيمة المتبقي في الفكر اللغوي الحديث ، وثالثها المتبقي في الواقع الاجتماعي.

المبحث الأول: مشروعية المتبقي حضورا أو غيابا

احتوى هذا المبحث عددا من الشواهد النحوية الواردة في كتاب سيبويه، وزعت على عدد من المسائل لإظهار رأي العلماء فيها ابتداء من سيبويه ثم أراء بعض العلماء وانتهاء بالقراء ثم بيان وجهة نظر الدراسة في الشاهد اعتمادا على رؤية المتبقي.

- **ترك صرف المصروف :**

من المعروف أن أصل الكلمات في العربيّة الصرف، وليس العكس ولذلك فإن صرف الممنوع من الصرف يُعد خروجا عن القاعدة وليس خروجا عن اللغة، بينما العكس ليس صحيحا، فترك صرف المصروف هو خروج عن الأصل وخروج عن القاعدة أيضا.

وقد رفض علماءالبصرة منع صرف المصروف رفضا قاطعا حتى في ضرورة الشعر، ولكنّ الكوفيين أجازوا ذلك . ([1])

قال أبو البقاء العكبري في (تبيانه) : " ترك صرف حمدون وحارث (يقصد المصروف) ضرورة، وهو جائز عندنا (يقصد الكوفيين)، غير جائز عند البصريين"([2]) .

ومثال على ذلك، قول معروف الرصافي :

" أسماءُ ليسَ لنا سوى ألفاظِها أمّا معانيها فليستْ تُعرفُ " ([3])

الأصل : (أسماءٌ)، بصرفها لأن أصل الهمزة فيها واو، فوجب صرفها وعدم منعها من الصرف.

([1])الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص٣٩٧.

([2]) العكبري، أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦ هـ) ، التبيان في إعراب القرآن،تحقيق علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص٣٥٤

([3]) ديوان معروف الرصافي (ت: ١٩٤٥م) ، ص٢.

"فأسماء" كلمة مصروفة، وإن كانت على وزن (فعلاء) ، لأنّ أصل همزتها واو (أسماو)، وقلبت، هذا حسب رأي البصريين، فعندهم الاسم مشتق من السمو، في حين يذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من (الوسم)، قال تعالى : (إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ...) . ([1])

ونتيجة الخلاف بين البصريين والكوفيين في ترك صرف ما ينصرف أن الكوفيون والأخفش أجازوا ذلك، ورفضه أكثر البصريين وعلى رأسهم سيبويه وحجّتهم في ذلك أنه ليس له أصل يُرد إليه الاسم. ([2])

ولم تجد الباحثة مواطن لترك صرف المصروف في لغة النثر قط، وغير الشواهد التي أوردها الأنباري في الإنصاف لم أعثر، وأرى أن في ترك صرف المصروف خروجا عن الأصل اللغوي والقواعدي وأن مثل هذه الآداءات يمكن وسمها بالضرورة الشعرية لأنها لم ترد إلّا فيما ندر من الشواهد الشعرية فاقتصرت على لغة الشعر دون النثر.

وإن رفضنا التسليم بأنها من الضرورة ففي ذلك نظر؛ لأن اللغة مساحاتها شاسعة جدا لا يمكن أن نرفض أداء من أداءاتها قد تكلم به عرب وشعراء متمكنون من لغتهم، وإن خرجوا من إطارها فخروجهم لغايات الإبداع والتغيير في لغة هي أصلا وضعت للتجمل والتكلّف والإبداع، وهي لغة الشعر، ويكفي القول أن مثل هذه الأداءات التي اشملت عليها لغة الشعر ولم تسر في لغة النثر بأي شكل من الأشكال، هي من باب الضرورة الشعرية التي تحق للشاعر دون غيره .

- **الفصل بين المضاف المنادى وما أضيف إليه في النداء :**

النداء هو اسم منصوب بفعل متروك إظهاره تقديره (أدعو)، فإذا قلت : " يا عبد الله " ، فتقدير الكلام " أدعو عبد الله "، فانتصب المنادى على أنه مفعول به للفعل المتروك، وهو منصوب في كل اسم مضاف أو شبيه بالمضاف، ومرفوع في محل نصب في كل الأسماء المفردة .

([1]) النجم ٢٣

([2]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١، ص٣٩٧-٤٠١

ويعرفه سيبويه بقوله " اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره . والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب . " ([1])

وقد أشار القدماء أنّه لا يجوز الفصل بين المضاف المنادى وما أضيف إليه إلا للضرورة الشعرية، ومن ذلك قول السيوطي :

" ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلّا في الضرورة " ([2])

ومن الشواهد التي عدّها سيبويه ضرورة شعريّة، قول الشاعر ([3]):

" يا بؤس للحرب التي أراهط فاستراحوا "([4])

الأصل : " يا بؤس الحرب " .

وقد جعل النحاة الفصل بين المنادى المضاف وما أُضيف إليه باللام حالة استثنائيّة وخصوها بالضرورة الشعريّة ولم يقبلوها في سعة الكلام .

وأرى أن اللام في الشاهد السابق أعطت معنى دلاليا فيه، فكما يُقال: كل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، ولا أظن أن الشاعر كان مضطرا ولم يكن بيده خيار آخر ولذلك فصل بين المتضايفين .

ففي قوله " فيا بؤس للحرب " أراد أن يخص ويؤكد على ذمّه لمن يتخلف عن القتال ونصرة قومه في وقت الضيق والشدّة، ودخول اللام قوّت المعنى وربطت الدال بالمدلول برابط متين فأوصلت للسامع هذا المعنى.

([1]) الكتاب، ج٢، ص١٨٢.

([2]) همع الهوامع ، ج٢ ، ص٢٠ .

([3]) الكتاب ، ج٢، ص٢٠٧

([4]) الشاهد غير منسوب في الكتاب ج١، ص٢٠٧.ولسعد بن مالك بن ضبيعة في خزانة الأدب ، ج١ ، ص٤٦٨.

وأعتقد أن اتباع الأصل في مثل هذا الشاهد يؤدي إلى فقد جزءا من الدلالة وهذا ما لا يريده الشاعر لذلك اخترق القاعدة بما تسمح به اللغة ليصل إلى المستوى الإبداعي اللائق به بوصفه شاعرا واللغة هي نقطة القوّة لديه .

وأجزم أن هذا من الإعجاز اللغوي الذي كان يتمتع به العرب قديما ويفخرون به ويعتزون بكونهم أهل اللغة والأفصح، ولذلك لا يمكن أن يغفلوا عن الأداء غير المقبول وخاصة إن لم يكونوا مجبرين عليه كما في البيت السابق ولذلك أرى ما سبق من المتبقي وليس من الضرورة في شيء .

كما أن الخروج عن القاعدة لا يعني الخروج عن محيط اللغة، فالقاعدة لا تستطيع أبدا أن تحصر جميع الأداءات ضمن محيطها وإن اشتملت على الكثير منها ربما كان معظمها، ولكن ما لم تشمله القاعدة من أداءات لا يجوز عدّه من الشاذ أو اعتباره ضرورة، فهو أداء يسير جنبا إلى جنب مع الأداء العام الذي وضعت القاعدة من أجله، ولكن المتكلم من حقه أن يختار لنفسه الأداء الذي يناسب سياقه وإن لم يكن من الأعم والأشيع فربما كان القليل هو ما يؤدي إلى المعنى الذي يريده وهذا يجعله بنظر النحاة خارجا عن الأصل والقاعدة ونعدها من المتبقي .

- **الفصل بين " كم " الخبريّة وتمييزها .**

التمييز هو ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة، نحو " منوانٌ سمناً "، أو مقدرة ، نحو " لله درُّه فارساً " فإنّ فارسا تمييز عن الضمير في (دره)، وهو لا يرجع إلى سابق معين .([1])

فإن فصلنا بين كم الخبريّة ومميزها، لم يكن فيه إلّا النصب؛ لأنّ الفصل بين الجار والمجرور قبيح، تقول: كم في الدار رجلا، ولا يجوز هذا الفصل في العدد، فلا يُقال: عشرون لك درهما.([2])

---

(١) ينظر : الجرجاني ، علي بن محمد بن علي ، كتاب التعريفات ، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ط١، ١٩٨٣، ص٦٦.

(٢) ينظر : الضرير، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي ، شرح اللمع في النحو ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٠م ، ص١٩٤. والمقتضب ، ج٣، ص٥٥.

يقول ابن جني : " فإن فصلت بينهما وبين النكرة التي تجر بالخبر نصبتها، نقول : كم حصل لي غلاما، وكم قد زارني رجلا، أردت كم غلامٍ قد حصل لي، وكم رجلٍ قد زارني، فلما فصلت بينهما، نصبت النكرة " ([1])

وقد ظهرت العديد من الشواهد، فُصل فيها بين كم ومميزها دون أن ينتصب المميز، فعدّه جمهور النحاة البصريون خروجا عن القياس ولم يجوّزوه إلا في الضرورة ورفضوه في سعة الكلام، ومن ذلك قول الشاعر : " كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بُخْلُه قد وضعه "([2])

والأصل: (كم مقرفٍ بجودٍ)، أو (كم بجودٍ مقرفا)، ففصل الشاعر بين كم الخبرية ومميزها بالجار والمجرور، دون أن ينصب المميز، فعدّه النحاة ضرورة شعريّة .

وقد ذكر سيبويه أن الشاهد السابق يُروى بالرفع والنصب والجر . ([3])

وعلّق الأعلم بقوله : فخفض مقرفا بكم، وقد فصل بينهما وهو جائز في الشعر ، والمقرف ، النذل اللئيم الأب، وأصله في الخيل " ([4]).

والمبرد يرى أن الفصل بين كم الخبرية ومميزها (مقرف)، ضرورة شعريّة وأن القياس نصب التمييز في مثل هذه الحالة . ([5])

ويجوز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها في الشعر وفي سعة الكلام عند الكوفيين ([6])، وذلك أن الكوفة ينظرون إلى الظاهرة اللغوية كما هي، فلا يلجؤون إلى التأويل والتقدير إلى قليلا ، فمنهجهم وصفي في دراسة الظاهرة، أمّا النحاة البصريون فهم أصحاب المنهج المعياري الذي يقوم على لي عنق الشاهد؛ حتى يتماشى مع القاعدة .

([1]) ابن جني ، أبو الفتح محمد ، (ت: ٣٩٢ هـ) ، اللمع في العربية ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ص٢٠٧.

([2]) ينظر: الكتاب، ج٢، ص١٦٧. المقتضب، ج٣، ص٥٢، النكت ، ج١،ص٥٣١. الإنصاف، ج٢،ص١٧٦.

(٣) الكتاب، ج٢، ص١٦٧.

(٤) النكت ، ج١، ص٥٣١.

([5]) ينظر المقتضب ، ج٣، ص٥١-٥٣.

([6]) ينظر : الإنصاف ، ص٢٦١-٢٦٣.

والظاهر من أراء العلماء إجماع المعظم على أن هذا الأداء الذي استخدمه الشاعر هو للضرورة الشعرية ولم يستسيغونه في سعة الكلام على الرغم من وجوده في عدد من الشواهد(١).

ولا ترى الدراسة مكانا للضرورة في هذا الشاهد، فجر الشاعر لـ(مقرف)، أو نصبه لن يكسر البيت ولن يغير شيئا في الوزن، كما أنّ الشاهد السابق يقع ضمن عصر الاحتجاج اللغوي، فهل يعقل من أصحاب اللغة أن يقعوا في الضرورة ؟ أظن أن أهل اللغة يضعون الكلام كيفما أرادوا فهم يتحدثون سليقة ولا مجال للضرورة عند أهل السليقة .

والشاعر مبدع يستخدم اللغة دون الحاجة إلى انتهاك نواميسها المستقرة، فهو حين يريد إيصال معنى معين يستخدم الأداء الذي يراه مناسبا دون الحاجة إلى أن يلجأ إلى ما يسميه النحاة ضرورة، تبيح للشاعر ما لا تبيحه لغيره .

وعليه، فالقول أن الشاعر لجأ إلى الضرورة الشعرية، رأي لا يمكن الاعتداد به والتسليم فقط وتأيده، فالشاعر قادر على استخدام اللغة بطريقته الخاصة بحيث تكون مقبولة لغويا، وإن كان فيه بعض التمرد وبذلك يكون المتبقي هو ما لجأ إليه الشاعر وليس الضرورة .

إن استخدام الشاعر للمتبقي هو ما دفع العلماء إلى ردّ هذا النمط، فهم بطبيعتهم المعيارية يرفضون أي تمرد على قواعدهم، ويسمون ما خالف القاعدة بالشذوذ أو يحيلونه إلى باب الضرورة غير أن هذا النمط ليس إلا تمردا عن اللغة الشائعة، ولكنه نمط مستخدم لم يكتب له الشيوع فضعف في الاستعمال ولم يكن له نصيب من القوالب القواعدية التي وضعها العلماء لبعض اللغة، وهذا لايجعله منبوذا أو خطأ بل يبقى لغة مقبولة تحدث بها العرب في مكان ما وزمن ما، والأصل استيعابها وليس ردّها .

وأظن أنّ الفصل بين كم الخبرية وتمييزها ما هو إلى أداء متبق من أداءات التمييز في جسم اللغة، ولكن القاعدة وقفت عاجزة عن احتوائه، وأظن أن هذا التفريع بالرغم من عدم مسايرته للقاعدة إلّا أنه دليل على وجود المتبقي الناتج عن اللاوعي.

وما هذه التأويلات والتقديرات إلا ملجأ لجأ إليه العلماء خوفا على على قواعدهم وحماية لها من أي خروج عليها بهدف حماية اللغة وحفظها .

---

(١) ينظر : الكتاب ج٢، ص١٦٧-١٦٨ .

- الفصل بين العدد وتمييزه :

أجمع جمهور النحاة على أنّه لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه، وعدّه بعضهم قبيح، وقال آخرون أنّ وروده في لغة الشعر للضرورة الشعريّة، وغير جائز في سعة الكلام .

وهذا ما نص سيبويه عليه بقوله : " ... لو قال أتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا في الكلام، لأنه لا يقوى قوّة الفاعل... " ([1]).

ومن كلام سيبويه يظهر أنه استقبح الفصل بين العدد وتمييزه في الكلام ولم يجزه.

ويعلل ابن يعيش وصفهم النمط السابق بالقبح فيقول : " قيل : فلِمَ قبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن" قبضت خمسة عشر لك درهما "، و" رأيت عشرين في المسجد رجلا " ؟ قيل: إنّما كان كذلك لضعف عمل العشرين ونحوها فيما بعدها، لأنها عملت عمل التشبيه باسم الفاعل ولم تقوَ قوته.([2])

إلّا أنه قد ورد في الاستعمال اللغوي أمثلة شعرية تخالف ما جاء به النحاة، فقد فُصل بين العدد وتميزه بالجار والمجرور، ومن ذلك قول الشاعر:

" على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا " ([3])

والأصل: (ثلاثون حولا)، ففصل بين العدد وتمييزه للضرورة الشعرية – من وجهة نظر العلماء – ولا يجوز ذلك في الكلام .

يقول المبرد معلقا على الشاهد السابق : " وأمّا عشرون ونحوها، فلا يجوز أن تقول فيها : " عشرون لك جارية " ولا خمسة عشر لك غلاما" إلّا أن يضطر شاعر." ([4])

([1]) الكتاب، ج٢،ص١٥٨. وينظر: الأصول ، ج١،ص٣١٥-٣١٦.

([2]) شرح المفصل ، ج٣،ص١٧٤.

([3]) الشاهد في الكتاب ، ج٢،ص١٥٨. المقتضب، ج٣،ص٤٦. النكت ، ج١،ص٥٢٨. الإنصاف،ص٢٦٥.

(٤) المقتضب، ج٣،ص٤٦. وينظر: النكت ، ج١،ص٥٢٨.

ويتضح من كلام المبرد أنه لا يجوِّز الفصل بسعة الكلام، ويعدّه ضرورة شعرية، ويوافقه الرأي الأعلم وابن السراج وابن يعيش وجمهور النحاة.

إن الأصل في قاعدة تمييز العدد أن لا يفصل بين العدد وتمييزه، غير أنه وجدت شواهد خرجت عن أصل القاعدة التي وضعها النحاة، ولا أظن أن هذا الخروج يهدف إلى تقبيح اللغة أو تشويها، كما أظنه ليس شذوذا أو ضرورة كما يصفه العلماء، ولا أعتقد أنه عيبا يقبّح الأداء اللغوي ويجعله مرفوضا.

والذي أراه أن القاعدة قاصرةً عن جمع شمل اللغة كلها وبمختلف أداءاتها المنقولة عن العرب شعرا ونثرا، وكون القاعدة غير قادرة على احتواء جميع الأداءات يجعل من واجبها أن تقبل هذه الأداءات بوصفها كلاما عربيا صادرا عن عرب أقحاح، هم أهل اللغة وأصحابها، وعنهم ومنهم تؤخذ اللغة .

وعليه، فإنّ الخروج عن القاعدة لا يعني الخروج عن اللغة، لأن اللغة هي التي يحتكم إليها وليست هي المحاكمة وفق قاعدة النحاة، فالقواعد وضعت من أجل اللغة، ولم توضع اللغة من أجل القواعد، وإن بلغت القاعدة الدرجة العالية من الدقة والشمولية، فهذا لا يجعلها تحيط إحاطة تامّة بكل الأداءات المنطوقة، ولذلك ظهرت الأداءات اللغويّة التي وصفها العلماء بالشذوذ والقباحة والرداءة، وهي واقع الأمر من المتبقي اللغوي الذي لم تستطع القاعدة أن تشمله.

- **الحال.**

لا يمت موضوع الحال إلى المفعول بصلة، فلا يوجد سبب يمكن اعتباره سببا جوهريا لإلحاق الحال بباب المفعولات، بل إنّ ضم الحال إلى المفعولات ينطلق من مستويات التحليل اللغوي لا من التركيب اللغوي نفسه، ويرجع ذلك إلى الحركة الإعرابية (الفتحة) التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمفعول أو المحمول على المفعول أو المشبه بالمفعول باللفظ، وهذا ما جعل النحاة يلحقون الحال بالمشبه بالمفعول لفظيا، انطلاقا من إقرارهم للفتحة وعلميّتها على المفعول.

والحال في أصل اللغة نهاية الماضي وبداية المستقبل، أما في الاصطلاح النحوي فهي لفظ منتصب بين الهيئة التي جاء عليها الفاعل أو المفعول لفظا أو معنى، ففي اللفظ نحو: جاء زيد ماشيا، وفي المعنى نحو : زيد في الدار قائما . ([1])

والحال من وجهة نظر العلماء فضلة زائدة([2]) على الكلام وسياق الجملة، على الرغم من اعترافهم بالمعنى الدلالي إلّا أنهم يرونها فضلة من ناحية تركيبيّة؛ لأنها زائدة على عنصري الإسناد.

والأصل في الحال أنها تأتي نكرة غير مقترنة بـ(ال) التعريف، وقد ذكر النحاة أن دخول (ال) التعريف على الحال مسموع ولا يقاس عليه . ([3])

وهذا يعني أن ما ورد عن العرب من شواهد على مجيء الحال معرفة بـ (ال) نأخذه ولا نقيس عليه .

ومن الشواهد التي وصلت إلينا على مجيء الحال معرفة بـ(ال) التعريف، قول لبيد بن ربيعة:

" فأرسلها العراكَ ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال "([4])

والأصل: تجريد (العراك) من (ال)التعريف؛ لمجيئها حالا، والأصل بالحال تجردها من (ال) التعريف.

ويعلق سيبويه على هذا الشاهد بقوله : " وهذا ما جاء منه بالألف واللام، وذلك قولك : أرسلها العراك ... كأنه قال اعتراكا . وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام ، كما أنّه ليس كل مصدر في باب الحمد لله، والعجَبَ لك تدخله الألف واللام، وإنّما شُبّه بهذا حيث كان مصدرا وكان غير الاسم الأوّل . " ([5])

([1]) ينظر : التعريفات ، ص٨١.

([2]) ا لعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق–سوريا ، ط١، ١٩٩٥، ج١،ص٣٠١.

([3]) ينظر: الأصول في النحو ، ج٢،ص٢٩٨. الكتاب،ج١،ص٣٧٥.

(٤) الشاهد للبيد بن ربيعة ، ديوانه ، ص١٠٨.

(٥) الكتاب ، ج١ ، ص٣٧٢.

ولم يقتصر هذا الأداء على لغة الشعر بل سُمع في سعة الكلام عن بعض العرب ومن ذلك قولهم : " جاءوا الجمّاءَ الغفير " (١)، فقد أعرب النحاة (الجمّاء) حالا وذلك على معنى الغفير أي الكثير.

يقول ابن عقيل: " مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلّا نكرة وإنّ ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى كقولهم (جاءوا الجماءَ الغفير) . " (٢)

ويعلق على ما سبق أن الجماء والعراك هي معرفة مؤولة بنكرة، والأصل قولهم: جاؤوا جميعا، وأرسلها معتركة .(٣)

يرى النحاة أن العراك، هو خروج عن الأصل، والتقدير اعتراكا؛ كما أوضح سيبويه، فالعراك عنده حال وهو معرفة لأنه مصدر والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة .

أمّا الكوفيون ونظرا لوصفيتهم في النظر إلى اللغة، فقد احتجوا بهذا البيت ليثبتوا أن الحال قد تأتي معرفة، وهذا ما رفضه البصريون رفضا قاطعا . (٤)

وقد حاول النحاة كعادتهم إخضاع هذا النمط إلى القاعدة رغما عن أنفه، فانهالوا عليه بالتأويل والتقدير، فجعلوا المصدر التي وقعت موضع الحال (العراك) تنوب عن فعل محذوف، فلمّا حذف الفعل الدال على الحال، جاز حلول المصدر محله .

ومنهم من جعل مجيء المصدر المعرف ب (ال) في موضع فعل الأمر، كالحذر الحذر ، والفعل مع فاعله جملة، والجمل نكرات، فلما جاز أن تقوم المصادر المعرفة ب(ال) مقام الفعل بالأمر، جاز أن تقوم مقام الحال. (٥)

---

(١) ابن بو الحسن بن اسماعيل (ت: ٣٧٢ هـ)، العدد في اللغة ، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر،وعدنان بن محمد الظاهر ، ط١، ١٩٩٣م، ص٧٩.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ، ج٢،ص٢٤٨.

(٣) ينظر : السابق ، ص٢٤٩.

(٤) ينظر: الإنصاف ، ص١٢٩-١٣٣.

(٥) ينظر : ابن الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ، علل النحو ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد، الرياض-السعوديّة ، ط١، ١٩٩٩، ص٣٦٣-٣٦٤.

ولا أدري ما الذي يدفع العلماء إلى رفض مثل هذا النمط المسموع عن العرب شعرا ونثرا وليس هذا فحسب فقد جاءت الحال معرفة في القرآن الكريم في قوله تعالى :

" يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ "(١)

فقد ذكر أهل التفسير والقراءات أن (الأذل) في الآية السابقة نصبت على الحال.(٢)

إن مجيء الحال معرفة لا يعني خرقا للقاعدة، ولا يعني أن هذه الشواهد شاذة، ولا أعتقد أنه يجوز وسم هذه الشواهد بالشذوذ فقط لأنها خالفت قواعد النحاة وغايرت آرائهم.

فالنحاة حين وضعوا القواعد، وضعوها بناء على ما جمعوه من كلام العرب، وأخذوا الأعم والأشيع منه وقعدوا له، إذ لم تكن قواعدهم قادرة على استيعاب كل الأداءات اللغويّة المنطوقة .

ومهما كانت القاعدة شاملة واسعة لا يمكنها أن تحيط بكل اللغة، ولا بدّ أن تظهر بعض الأنماط التي لا تسير وفق القاعدة .

وهذه التمردات التي تحصل على القاعدة، هي أداءات لغويّة لم توافق القاعدة بجزئيّة معينة ولذلك عُدّت متمردة على الأصل أو على القاعدة، وما هي إلّا صورة من صور المتبقي اللغوي الذي تمرد عن القاعدة ولكنه يبقى لغة مقبولة، ربما كانت لغة قديمة أصيلة في زمن ما، وتجمد هذا الأداء من تلك اللغة، لسبب معين فشاع غيره وألمت القاعده بما شاع، إلا أن تجمده لا يعني موته تماما .

وعليه ، فإني أعتقد أنه يتوجب علينا أن نكون أكثر وصفيّة في دراسة اللغة، فهو المنهج الذي يناسب طبيعة اللغة .

ولنكون وصفيين علينا إخراج بعض الأنماط اللغويّة الموسومة بالشذوذ أو الضرورة أو الخطأ من أبوابها هذه لنضعها في باب (المتبقي)، الذي يشتمل على الأنماط اللغويّة المتمردة على القاعدة والتي تقع ضمن المساحة التي تتيحها اللغة لأبنائها .

---

(١) المنافقون ، ٨.

(٢) ينظر: الدر المصون ، ج١٠ ،ص٣٤٣.

ويجدر الإشارة أن المتبقي اللغوي وإن كان متمردا على القاعدة إلا أنه يحمل في ثناياه معان انفعالية، إبداعية تعبر عن مواقف دلالية موقفية، صدرت عن المتكلم بتلقائية أو عفوية، لتحمل للسامع دلالة معينة لا يؤديها إلا هو من وجهة نظر المتكلم .

- **المطابقة بين الفعل والفاعل من حيث العدد .**

من القواعد المستقرة في علم النحو و الثابتة فيه أنّ الفعل إذا أسند إلى الفاعل وجاء وفق الترتيب الآتي:(فعل+فاعل+الفضلة)، فيشترط عندئذ الإفراد في الفعل فنقول: جاء الولد، وجاء الولدان، وجاء الأولاد .

أمّا إذا تقدم الفاعل على الفعل فتشرط المطابقة بين الفعل والفاعل من حيث العدد، نقول: الولد جاء، الولدان جاءا ، الأولاد جاؤوا.

إلّا أنه ظهرت بعض الشواهد التي خالفت هذا الأصل فجاءت بعض الأداءات على لغة ما أسماه النحاة القدماء (أكلوني البراغيث).

وعلى هذه اللغة تكون (الواو) في (أكلوني) علامة دالة على الجمع، ولم يجعله العلماء ضميرا لئلا يجتمع للفعل فاعلان – الواو والاسم الظاهر (البراغيث) – وهو ما ينافي الأصل والقاعدة والتركيب عندهم . (١)

ومن الشواهد الشعريّة على لغة (أكلوني البراغيث) قول الشاعر:

وَ لَكِنْ دِيافِيٌ أبوهُ وأُمُّهُ بحورانَ يعصِرْنَ السّليطَ أقارِبُهْ (٢)

الأصل : يعصر أقاربه .

قول سيبويه: " واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في " قالت فلانة "، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهذا قليل . " (٣)

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ، ج١ ،ص٣٤٥.

(٢) ديوان الفرزدق ، ص٤٤.

(٣) الكتاب ج٢،ص٤٠

ومن الشواهد الشعريّة أيضا قول قيس بن الملوح :

ولو أحدقوا بي الإنسُ والجنُّ كلُّهم لكي يمنعوني أن أجيك لجيت ([1])

والأصل : أحدق بي الإنس والجنّ.

وقول أميّة بن أبي الصلت :

يلومونني في اشتراء النخيـ ـل أهلي فكلُّهم ألوم ([2])

الأصل : يلومني في اشتراء النخيل أهلي.

والشواهد على هذه اللغة كثيرة جدا وليس هدف الدراسة إيرادها وأكتفي بما ذكرت للدلالة على سيرورتها في الاستعمال الشعري ([3]).

وقد أشار ابن يعيش إلى كثرة الاستعمال اللغوي لهذه اللغة عند العرب ووصفها بأنها لغة فاشية كثيرة في كلام العرب وأشعارهم .([4])

وقد امتدت لغة (أكلوني البراغيث) إلى النثر ولم تكتف بالشعر، فقد ورد عدد من الآيات القرآنية عليها، ومن أمثلة ذلك قراءة الجمهور:

" ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ " ([5])

وقراءة الجمهور أيضا في قوله تعالى : "وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا " ([6])

وقراءة شاذة لطلحة بن مصرف ([7]): " قَدْ أَفْلَحَوا الْمُؤْمِنُونَ " ([8]).

---

(١) ديوان مجنون ليلى ، ص٦٨.

(٢) شرح المفصل ، ج٢ ، ص٢٩٩. همع الهوامع ، ج١،ص١٦٠ .

(٣) يُنظر: عبابنة ، يحيى، الزعبي، آمنة ، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات ،دار الكتاب الثقافي، إربد،٢٠١٢م، ص١٤٢-١٤٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل ، ج٢ ، ص٢٩٦.

(٥) المائدة ، ٧١

(٦) الأنبياء ، ٣

(٧) البحر المحيط ، ج٦ ، ص٣٩٥.العكبري، إعراب القراءات الشواذ،تحقيق: محمد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٩٦م،ج٢، ص١٥٣.

(٨) المؤمنون ، ١ .

ولا بد من ذكر أن بعض النحاة رفض حمل أي شيء من القرآن على هذه اللغة وعلة ذلك أنها لغة قليلة ([1])، ومنهم سيبويه إذ يقول :

" وأمّا قوله جلَّ ثناؤه : " وأسرّوا النجوى الّذين ظلموا " فإنّما يجيء على البدل " ([2])

وقد ورد عدد من الأحاديث النبوية فضلا عن أقوال بعض الصحابة على هذه اللغة وأشهرها ما جاء في الحديث الشريف : " ويتعاقبون فيكم ملائكة " ([3])

ويتضح مما سبق أن هذه الظاهرة وهذا النمط اللغوي يظهر بالاستعمال اللغوي وبشكل واسع الانتشار كما يمتد بين الشواهد الشعرية والشواهد النثريّة بمختلف أشكالها .

وعليه، يمكن عد هذه اللغة (أكلوني البراغيث) من المتبقي، فهو أداء متمرد على القاعدة، ظهر في عدد قليل من الشواهد عل حد وصفهم، ومع ذلك فهو لا يعد خروجا عن المقيس من كلام العرب بدليل الاستعمال اللغوي .

و تجدر الإشارة إلى أنّ لغة (أكلوني البراغيث) تنسب إلى قبائل أُشتهرت بالفصاحة والبلاغة ومنها أخذ البيان، وهذه القبائل هي : "(طيء ، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب وضبة) ([4])

ويمكن تفسير " المتبقي " في الشواهد السابقة تاريخيا، فقد أثبتت الدراسات المقارنة أن فكرة التطابق بين الفعل والفاعل موجود في بعض اللغات السامية القديمة، مثل : (العبريّة والآراميّة و الأكاديّة والحبشيّة)، والعربيّة هي إحدى اللغات الساميّة مما يدل على أن الأصل في اللغة التطابق ثم تطور إلى حالة الإفراد نتيجة تعميم حالة الإسناد إلى المفرد.([5])

وعليه فإن هذا التطابق في العدد بين الفعل وفاعله ما هو إلا مظهر من مظاهر "المتبقي " وقد ظهر في عدد كبير من الأنماط الاستعماليّة، كما أن السمت التاريخي الذي يظهر جليا من خلال

---

(١) ينظر : البحر المحيط ، ج٦، ص٢٩٦-٢٩٧.

(٢) الكتاب ، ج٢ ، ص٤١ .

(٣) البحر المحيط ، ج٦ ، ص٣٩٥. إعراب القراءات الشواذ، ص٢٤٧.

(٤) ينظر: الأندلسي ،أبو حيان ، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ، القاهرة ، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م، ج٢، ص٧٣٩.وعبد التواب ، رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٥م ،ص٢٩٩.

(٥) النحو المقارن، ص٢٠٨

وجود التطابق في كثير من اللغات السامية خير دليل على أصالة هذه اللغة وبذلك لا يجوز وسمها بالخارجة عن الأصل بل يجب عدها من المتبقي الذي هو أداء لغوي بحت .

- **دخول الكاف على الضمير المتصل (المنصوب).**

الكاف مختصة بالظاهر فلا تدخل على الضمير؛ قال ابن مالك:

" بالظاهر أخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتا " ([1])

والكاف حرف جر يفيد التشبيه ، أو التعليل ، وتجر الاسم الظاهر ولا تجر الضمير .([2])

وقد اقتصرت على ضمير النصب المتصل، لأن في ضمير الرفع وجوه ومن النحاة من يجوزون اتصاله في سعة الكلام ، فيجوز أن تقول " أنا كأنت "، أما منع اتصال الكاف بضمير النصب المتصل فقد أجمع العلماء على اختصاصه بالضرورة .

ويرى صاحب الخزانة إنّه قد تدخل الكاف في السعة على المرفوع نحو أنا كأنت، لورود السماع به، وجعل دخولها على الضمير المنصوب والمخفوض خاصاً بالشعر، لعدم ورودهما عن العرب ".([3])

وقد جاءت شواهد شعرية خلافا للقاعدة، فظهرت فيها الكاف متصلة بضمير النصب فلجأ النحاة إلى الضرورة لتفسيرها، ومن هذه الشواهد قول العجاج : " وأمَّ أو عالٍ كها أو أقربا "([4])

وآخر: " فلا ترى بعلًا أو حلائلًا كَه ولا كَهن إلّا حاظلًا "([5])

والأصل : أن لا تدخل الكاف على الضمير المتصل في (كها) و (كه) و (كهن)، فجر بِالْكَاف الضَّمِير الْمُتَّصِل. وَحكمهَا فِي سَعَة الْكَلَام أَن لَا تجر إِلَّا الظَّاهِر أَو الضَّمِير الْمُنْفَصِل لجريانه مجْرى الظَّاهِر .

يقول سيبويه : ".... إلّا أنّ الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف، فيجرونها على القياس."([6]) ؛ أي قاسوه على(لهن) ، و (بهن)...

([1]) شرح الأشموني ، ج٢،ص٦٥.

([2]) ينظر: أوضح المسالك ، ج٣،ص١٩

([3]) ينظر : خزانة الأدب، ج١٠،ص١٩٤-١٩٥.

([4]) الشاهد للعجاج في سيبويه ، ج٢،ص٣٨٤،والخزانة ، ج١٠ ، ص١٩٥.

([5]) الشاهد للعجاج في سيبويه ، ج٢،ص٣٨٤،والخزانة ، ج١٠ ، ص١٩٥.

([6]) الكتاب ، ج٢، ص٣٨٥.

فالقياس أن تتصل حروف الجر بالضمائر، فلما كانت القاعدة تمنع دخول حرف الجر (الكاف) على ضمائر النصب المتصلة وظهرت الشواهد تخالف القاعدة الموضوعة، أجروا تلك الشواهد على القياس ووسموها بالضرورة .

وهَذَا الاتصال عِنْد سِيبَوَيْهِ قَبِيح، وَالْعلَّة لَهُ أَن الْإِضْمَار يرد الشَّيْء إِلَى أَصله؛ فالكاف فِي مَوضِع مثل فَإِذا أضمرت مَا بعْدهَا وَجب أَن تَأْتي بِمثل. ([1])

ويقول ابن عصفور : " وَمِنْه يسْتَعْمل الْحَرْف للضَّرُورَة اسْتِعْمَالا لَا يجوز مثله فِي الْكَلَام نَحْو قَول العجاج: وَأم أوعال كها أَو أقربا..." ([2])

ويتضح مما سبق أن إجماع النحاة قائم على عدّ جر الكاف لضمير النصب المتصل مختص بالضرورة، فالكاف تجر الاسم الظاهر وما عدا ذلك لا يجيزونه في سعة الكلام، وأرى أن لجوء الشاعر للضرورة – إن سلمت بوجود ضرورة أصلا – فلا بدّ له من مسوغ لهذا اللجوء ، وغالبا ما تكون القافية هي السبب، ولكن في الشاهد الثاني لا ضرورة لذلك ، فالوزن والقافية لم تلجئ الشاعر لحذف حركة أو زيادتها .

- **الحمل على الجوار .**

اعتبر بعض النحاة الجوار عاملًا نحويًا مع كثرة وقوعه في اللغة، حتى قال ابن جنى فيه: "وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع ". ([3])

كما يرى كثير من النحاة أن هذا مشهور في لغة العرب، وفيه أشعار كثيرة مشهورة، وفيه من منثور كلامهم كثير: من ذلك قولهم: هذا جحر ضب خرب، بجر (خرب) على جوار (ضب)، وهو مرفوع صفة للجحر لا للضب. ([4])

وقال ابن هشام:" الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره ([5])، وكان سيبويه يجيز الحمل على الجوار بلا شرط إذا أمن اللبس ([6]).

([1]) ينظر، السابق، والخزانة ، ج١٠ ، ص١٩٥.

([2]) الخزانة، ج١٠،ص١٩٥.

([3]) الخصائص،ج١،ص١٩٢

([4]) ينظر: الإنصاف ،ج٢،ص٦٠٧

([5]) مغني اللبيب ،ج١،ص٨٩٤

(٦) ينظر : الكتاب ، ج١،ص٤٣٦.

قد ذكر الدكتور تمام حسان أن الحمل على الجوار كثير عند الكوفيين، وهو من الأصول الكوفية التي يرفضها البصريون . ([1])

وعلى ما سبق أستطيع القول أن مسألة الحمل على الجوار هي مسألة خلافية لم يتفق عليها النحاة، فمنهم من قبلها ومنهم من رفضها .

لذا نجد ابن الحاجب يقول عنه: "وليس بجيد؛ إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن، ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه به من العرب" .([2])

وبالرد على ما سبق، فقد وردت شواهد من الشعر والنثر والقرآن الكريم متمثلة في الأداء السابق، ومن هذه الشواهد قول الراجز وهو العجاج :

" كأنَّ نسجَ العنكبوتِ المرملِ "([3])

والأصل : أن (المرمل) وصفا للنسج، والنعت يتبع المنعوت في الحركة الإعرابية، وعليه فالأصل النصب في كلمة (المرمل) بالتبعيّة .

كما ورد هذا النمط في النثر وهو القول المعروف " هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ " ، يقول سيبويه معلقا على ذلك : " ولقد دفعهم قرب الجوار على أن جرّوا هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ". ([4])

فجرّ (خربٍ) لمجاورتها (ضبٍّ)، والخراب صفة ملازمة للجحر وليس للضب ، وجحر مرفوعة فكان من حق (خرب) الرفع ، إلا أنها جُرّت للمجاورة .

وقال القرطبي: " قال النحاس: لا يجوز أن يعرب الشيء على الجوار في كتاب الله، ولا في شيء من الكلام، وإنما الجوار غلط، وإنما وقع في شيء شاذ، وهو قولهم: (هذا جحر ضب خرب)، والدليل على أنه غلط قول العرب في التثنية: هذان جحرا ضب خربان، وإنما هذا بمنزلة الإقواء، ولا يجوز أن يحمل شيء من كتاب الله على هذا، ولا يكون إلا بأفصح اللغات وأصحها".([5])

---

(١) حسان ، تمام ، الأصول " دراسة أبستمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب " ، عالم الكتب ، ص٤٣.

(٢)ابن الحاجب،عثمان بن عمربن أبي بكر بن يونس، أبو عمر جمال الدين (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة ، أمالي ابن الشجري ، دار الجيل –بيروت ، ١٩٨٩م ، ج١، ص٢٨٠.

(٣) ديوان العجاج ، ص٤٧.

(٤) الكتاب ، ج١، ص٤٣٧.

(٥) تفسير القرطبي ، ج٣،ص٤٤. والنحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨ هـ)، إعراب القرآن ، وضع حواشيه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلميّة –بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ ، ج١،ص٣٠٧،ج٢،ص٩، ج٥،ص١٩٥.

وقد ورد هذا النمط أيضا في قراءات القرآن الكريم وفي عدّة مواضع ومن ذلك قراءة يحيى بن وثّاب وقراءة الأعمش([1]) في قوله تعالى : " إنّ الله هو الرزاق ذو القوّةِ المتينِ " ([2])

فالمعنى يمنع من أن تكون (المتين) وصفا (للقوة) ولكن جرت لمجاورتها إياها .

وكذلك جر (وحورٍ عينٍ) في قراءة أبي جعفر وحمزة والكسائي ([3])، في قوله تعالى :

" يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ* بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ * لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ * وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ* وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ* وَحُورٌ عِينٌ " ([4])

فالأصل أن تعطف (حور) على ولدان، فيكون من حقها الرفع، ولكنها جُرّت في القراءة لمجاورتها المجرور .

وقد عرض ابن الأنباري لهذا النوع من الجر في الإنصاف كثيرًا، ففي (مسألة عامل الجزم في جواب الشرط) يقول:"... ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، واختلف البصريون، فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه،... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: إنه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزومًا على الجوار، والحمل على الجوار كثير. ([5])

والذين أجازوا الجوار أيضًا اختلفوا فيما بينهم، فقد نسب إلى الفراء أنه قصره على السماع([6])، ومنع القياس عليه، فلا يجوز عنده:(هذه جحرة ضباب خربة) بالجر، لكن الذي في المعاني له لا يدل على ذلك ([7])

وذهب الأخفش إلى أن هذا جائز في الاضطرار([8]).

وقال الزركشي" :وعندنا ذلك ضرورة ولا يحمل عليه الفصيح.([1])

---

(١) النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن ، دراسة الشيخ خالد العربي، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ج١، ص٢٥٨.

(٢) الذاريات ، ٥٨.

(٣) النشر في القراءات العشر، ج٢،ص٣٨٣.

(٤) الواقعة ، ١٧-٢٢.

(٥) الإنصاف ، ج٢،ص٦٠٢.

(٦) نسب إليه في : همع الهوامع ، ج٢،ص٢٤١-٢٤٢.

(٧) معاني القرآن ، ج١، ص٢٧٧.

(٨) الأخفش (الأوسط) أبو الحسن الشاجعي ، البلخي البصري (٢١٥ هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٩٩١م، ج١،ص٢٧٧.

ويرى البصريون أنه محمول على الشذوذ المقتصر على السماع لقلته، ولا يجوز القياس عليه([2]). وقال أبو حيان: " الخفض على الجوار في غاية الشذوذ . " ([3])

والمحدثون كالقدماء، منهم من أنكر الخفض على الجوار باعتباره مظهرًا من مظاهر الخروج عن اللغة ويجب التنزه عنه لأنه ليس من اللغة .

يقول السامرائي:" ولو أنهم قطعوا القول بحمل ما زعم أنه من قول العرب على الخطأ لانتهى هذا اللغط، ولكان من هذا أننا لم نشق بما حمل إلينا من صنعة لم تبن على علم حسن، ولكن النحاة قدموا على ما أخذوا به أنفسهم، وراحوا يتلمسون الشواهد التي تؤيد قولهم؛ ليفرضوا علينا ظاهرة مفتعلة، لم تجر على سنن كلام العرب". ([4])

ويرى أحد المعاصرين إنه لا ريب أن تلك الشواهد التي ذكرها النحاة استشهادًا لهذا اللون من الحركات التي تطرأ على أواخر اللفظة المعربة من شأنها لو استقام الاستشهاد بها أن تثبت إعرابًا على غير وجه الإعراب الذي ينظم سلكه كل أبواب النحو على طريق مستقيم وقياس مطرد.([5])

ويلاحظ مما سبق أن مسألة الخفض على الجوار ينبغي أن لا تكون سببًا للخلاف بين النحويين، وإنما دفع المنكرين لهذه الظاهرة حرصهم على أن لا تتخلف العلامة الإعرابية، وهي الأمر اليسير الذي أجازه العلماء إذا لم يؤد ذلك إلى لبس، وهو جائز في الشعر، وقد أجازه قوم في الكلام فضلًا عن الشعر.

وأظن أن الجر على الجوار هي أداء قائم على الانسجام الصوتي والإيقاع الموسيقي ، فتحقيق الانسجام الصوتي في بنية التركيب ألغى مراعاته للتركيب النحوي مستندا إلى أمن اللبس، فالجر للمجاورة قائم على فكرة أمس اللبس إن أومن اللبس جاز الجر لتحقيق التناغم الصوتي.

وأرى انه نمط وجد في العربية شعرا ونثرا ، كما ورد بالقراءات القرآنية ، إذن هو نمط لغوي مقبول يحقق هدفا لغويا وهو الإنسجام الصوتي والتناغم الإيقاعي، وإن كان مخالفا للقاعدة فإننا نضعه تحت (باب المتبقي) باعتباره آداء لغويا وجد في اللغة ولم يحقق النسق القواعدي النحوي إلا أنه لغة لا بد من قبولها والتسليم بوجودها وإن لم تتقولب بالقالب التركيبي النحوي .

([1]) الزركشي، أبوعبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي ، ط١، ١٩٥٧ م ، ج١، ص٣٠٤.

([2]) الإنصاف ، ج٢،ص٦١٥.

([3]) البحر المحيط ، ج١٠ ، ص٣٤.

(٤) السامرائي، إبراهيم ، أشتات في الأدب واللغة ، دار الكتب والوثائق القومية، بغداد ، ط١،٢٠٠١، ص١٧٦.

(٥) ينظر: الدريني، محمود ، الجر على الجوار بين الاعتماد والرد ، جامعة الأزهر، القاهرة ،١٩٩٩م ، ص١٢-١٣.

المبحث الثاني: قيمة المتبقي في الفكر اللغوي الحديث.

يحتوي هذا الفصل عددا من الشواهد النحوية الواردة في كتاب سيبويه التي خصصتها الدراسة بنماذج محددة وتبين قيمة المتبقي في الفكر اللغوي الحديث والأسباب التي دفعت المحدثين لإعطاء المشروعيّة للمتبقي، نتيجة للقيمة اللغوية السياقية التي يمنحها المتبقي للشاهد .

- **منادى المعرف بـ (ال) :**

أشار النحاة إلى أنّه لا يجوز نداء الاسم المعرف ب (ال) مباشرة ([1]) .

وعلل الخليل سبب منعهم لدخول (ال) التعريف على المنادى، بأن كل اسم في النداء مرفوع معرفة، فقولك "يا رجلُ " معناه كمعنى " يا أيّها الرّجل "، وعدّه معرفة لأنه مشار إليه فصار مقصودا فاكتفى بذلك عن (ال) التعريف . ([2])

إلّا أن عددا من الشواهد الشعريّة جاءت مخالفة لذلك الأصل القواعدي الموضوع؛ فعدّها العلماء من باب الضرورة ولا تجوز إلّا للشاعر، ومن هذه الشواهد قول الشاعر :

" من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالودّ عني " ([3])

والأصل : أن لا تدخل أداة النداء على الاسم الموصول .

يقول سيبويه : " شبهه بيا الله ." ([4])

ويعلق الأعلم على البيت السابق بقوله :

" وكان المبرد لا يجيز هذا ويطعن على البيت، وسيبويه غير متهم فيما حكاه، وبعض النحويين يقول: هو على الحذف كأنه قال: يا أيتها التي تيّمت قلبي، فحذف وأقام النعت مقام المنعوت . " ([5])

([1]) ينظر : أوضح المسالك ، ج٤ ، ص٢٢ .

([2]) ينظر : الكتاب ، ج٢ ، ص١٩٧.

([3]) البيت بلا نسبة في الكتاب ،ج٢،ص١٩٧. المقتضب ، ج٤، ٤٨٩ . النكت ، ج١ ، ص٥٤٩ . خزانة الأدب، ج٢، ص٢٩٣. أوضح المسالك ، ج٤، ص٢٤.

([4]) الكتاب ، ج٢، ص١٩٧.

([5]) النكت ، ج١، ص ٥٤٩.

وبالعودة إلى المقتضب أجد المبرد متفقا مع سيبويه فيما حكاه عن الشاهد ويَعُدُّ مجيء نداء الاسم الموصول في البيت السابق ضرورة شعرية . ([1])

وقد عُدّ هذا النمط من القبيح في النثر وغير جائز، وآخرون لم يقبلوه في لغة الشعر وعدّوه من الضرائر القبيحة، وقدروا الكلام في الشاهد السابق على قولهم: " الأصل يا أيتها التي " ولم يجوّزوا دخول (ال) التعريف إلا في نداء الله تعالى . ([2])

وقد وردت العديد من الشواهد على مثل هذا النمط([3])، فأرهقها العلماء وأرهقوا أنفسهم في تأويلها وتحليلها لتتناسب مع قواعدهم، فلما لم يجدوا ما يلجؤون إليه لتستقيم القاعدة وسموا الأداء بالضرورة وهذا مرفوض وصفيا .

إن الأمر وبكل بساطة أن القاعدة لا يمكن أن تلم بكل الأنماط المتحدَّث بها، فيبقى بعض الأداءات التي لا تسير مع القياس وهذا لا يجعلها خارجة عن اللغة .

ويمكن تفسير النمط السابق تفسيرا تاريخيا وفق ما جاء به عبابنة في كتابه النحو المقارن إذ يقول معلقا على الشاهد السابق وما شاكله من شواهد :

" تشير هذه الشواهد إلى أن العربيّة في مرحلة من مراحل عمرها كانت تسير في طريق مناداة ما فيه (ال) التعريف مباشرة، وبقيت هذه الشواهد دليلا على هذا، فيما طورت العربية الفصحى الأدوات المساعدة التي يتوصل بها إلى مناداة المعرف ب (ال)، وقد ظلّت هذه الألفاظ المساعدة مقصورة على اللغة الأدبيّة أو اللغة الفصحى إلى يومنا هذا، إذ لا تستعملها اللهجات العربية الحديثة أيضا.([4])

- الترخيم .

- ولا يكون الترخيم إلّا في النداء وللضرورة الشعريّة ([5])، وهو نوع من أنواع الحذف ويحقق غرضا دلاليا، فهو من أنماط اللغة الانفعاليّة، ويكون للتحبب والتطريب.

([1]) ينظر : المقتضب ،ج٤ ، ص٤٨٩.

([2]) ينظر ، ضرائر الشعر ، ابن عصفور، ص١٦٩.

([3]) ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف ، ج١،ص٣٣٦. همع الهوامع ، ج٣،ص٤٧، النحو المقارن ، ص٢٥٦.

([4]) النحو المقارن ، ص٢٦٥.

([5]) ينظر : الكتاب ، ج٢، ص٢٣٩. الأصول في النحو ، ج ، ص٤٣٧.

والترخيم لغة، التسهيل والتلين، والترقيق، يقال: صوت رخيم أي سهل لين .([1])

يقول ابن جني :

" اعلم أن الترخيم حذف يلحق أواخر الأسماء المضمومة في النداء تخفيفا "([2])

ولقد قيّد العلماء (الترخيم) بالنداء خاصة لما له من دلالات انفعاليّة، مثل التحبب في الكلام، ولذلك لم يقبله النحاة قواعديّا في بعض الأسماء المناداة نفسها، كما في الأسماء العظيمة، أو ما لا يرخم من الأسماء الدالة على الحيوانات الكبيرة، كالناقة، فما جاء من الشواهد على ما سبق عدّه العلماء ضرورة شعريّة، لا لمخالفته القواعد التركيبيّة بل لمخالفته المعنى الدلالي المقصود من الترخيم.

- **مخالفة الترخيم لدلالته :**

ومما عدّه العلماء ضرورة ترخيم الراجز للناقة في قوله :

" يا ناق سيري عَنَقَاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحا " ([3])

والأصل أن لا ترخم كلمة (ناقة) لأنها من الحيوانات العظيمة ويتنافى ذلك مع المعنى الدلالي المقصود من الترخيم .

إلّا أن التفسير النصّي السياقي يقبل ترخيم كلمة الناقة في البيت السابق، ذلك أنّه (شخَّص) الناقة، فأضفى عليها صفة البشريّة، فهي رفيقة دربه وهي من ستنقله إلى الممدوح (سليمان بن عبد الملك)، فكأنه أراد أن يجعلها رفيقته المدللة ويجردها من سمة الضخامة والجبروت ويلبسها ثوب الحبيبة، فهي سبيله للوصول لموطن الراحة والأمان بنظره.

وأظن أنّ الشاعر في لحظة الإبداع الشعري لا يكترث كثيرا للتركيب أو القاعدة، فهو لا يتكلم ليتوافق كلامه مع القياس، بل هدفه الأول والأخير التعبير عن مكنون قلبه ومشاعره وأحاسيسه وما يجول في خاطره بالطريقة التي يراها هو مناسبة لا بالطريقة التي تراها القاعدة .

وقد أشار النويهي إلى أن الشاعر ينتج أدبه لينفس عن حاجاته وليس للتقعيد، فقال:

([1]) ينظر : لسان العرب ، ج١٢، ص٢٧٢، (رخم)

([2]) اللمع في العربيّة ، ص١١٧.

([3]) الكتاب ، ج٣،ص٣٥.ضياء السالك ،ج٤،ص٢٣.سر صناعة الإعراب ، ج١،ص٢٧٠.

" علينا أن لا ننسى أن الأديب نفسه لم ينتج أدبه بقصد التسجيل التاريخي بل أنتجه في المحل الأول لينفس عن حاجته العاطفيّة والجماليّة التي ثارت به وهزّت وجدانه . " ([1])

ومن القراءات القرآنية قراءة بترخيم (مالك) وهو خازن النار ([2])، في قوله تعالى : " ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك " ([3]).

فقرأوها : " يا مالُ " .

وقد رفض بعض العلماء ترخيم (مالك) وهو خازن النار؛ لأن ذلك يتنافى مع الدلالة المقصودة من الترخيم وهي التحبب والتطريب.

وقد حاول العلماء – ومنهم الشجري– تفسير الترخيم في قولهم " يا مالُ " تفسيرا دلاليّا سياقيّا في سبيل تأكيد قواعديتها بأن الترخيم كان مقصودا من أهل النار، فكأنهم من كثر العذاب ذلّت نفوسهم وتقطّعت أنفاسهم، وخفيت أصواتهم، وخارت قواهم فعجزوا عن النطق فاختصروا الكاف لعدم نطقها . ([4])

ولا أرى ما رآه الشجري من أنهم لم يستطيعوا نطق الكاف، فمن استطاع أن يقول " مال " كان باستطاعته أن يقول " مالك "، إلّا أنني أظن أن القصد كان ترخيم مالك وذلك للتحبب له، فهم في العذاب الأليم وأرادوا أن يقضي عليهم الله ويميتهم ليتخلصوا من العذاب، ولهذا أرادوا أن يتقربوا من خازن النار بالتحبب له عسى أن ينهي عذابهم وينتهوا مما هم فيه ، والله أعلم .

([1]) النويهي، محمد ، الشعر الجاهلي ، منهج في دراسته وتقويمه ، الدار القوميّة للطباعة والنشر،ص٢٣.

([2]) وهي قراءة عبدالله بن مسعود ،وعلي بن أبي طالب ، ويحيى بن يعمر ، والأعشى ، ينظر : البحر المحيط، ج٨،ص٢٨.

([3]) الزخرف ، ٧٧.

([4]) أمالي ابن الشجري ، ج٢، ص٣٠٤.

والذي تود هذه الدراسة قوله، هو أنه لئن لم تفلح القواعد ضم مثل هذا الشاهد إلى اللغة القواعدية، إلا أنّ اللغة تضمه فهو أداء تمرد على القاعدة ولكنه ليس من اللحن أو الغريب، وربما كان تمرده عن القاعدة هو ما منحه بعدا دلاليا نصيا سياقيا جميلا يؤدي به إلى الإبداع .

- **الترخيم في غير النداء :**

وقد حُمل على الضرورة الكثير من الأداءات المتمردة على القواعديّة ومنها التفريع الذي خلخل القاعدة التي تقول أن الترخيم خاص بالنداء.

فمن شروط الترخيم أن يكون الاسم المنادى مفردا معرفة، يزيد عن ثلاثة أحرف، وعدّوا ما يرخم في غير النداء ضرورة شعريّة . ([1])

ولمّا كانت اللغة أشمل أن تتضمنها القواعديّة فقد ظهرت أمثلة تتضمن الترخيم في غير النداء مما يعني أنها من (المتبقي) .

ومما ورد في الشعر ترخيما في غير نداء ما أورده سيبويه في كتابه، باب : " ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا " قول الراجز : " وقد وَسَطْتُ مَالِكَا وَحَنْظَلا "([2])

والأصل أن لا يرخم (حنظلة) لأنه اسم غير منادى .

وأيضا قول ابن الأحمر : " أبو حنشٍ يُؤرقُنا وطَلْقٌ وعمّارٌ وآوِنَةً أُثالا " ([3])

يريد: أثالة، فرخمها في غير نداء وهذا خروج عن الأصل بنظر النحاة .

وكما في قول جرير : " ألا أضْحَتْ حبالُكُمُ رماما وأضْحَتْ منكَ شاسِعة أُماما "([4])

والشاهد هنا أنّه رخم (أمامة) فصارت أمامَ ، وهي اسم وليست منادى .

([1]) ينظر: أوضح المسالك ، ج٤، ص٥٩-٦٠.

([2]) الشاهد من غير نسبة في الكتاب ، ج٢،ص٢٧٢. ولغيلان بن حريث، في الأمالي ج١،ص١٢٧.

([3]) الباهلي، ابن الأحمر ، ديوان ابن الأحمر ، ص١٢٩، شرح الأشموني، ج١،ص٣٧٢، الكتاب ، ج٢، ص٢٧٣.

([4]) ديوان جرير ، ص٥٠٢.

ومن الشواهد على هذا النمط أيضا ، قول زهير بن أبي سلمى :

" خذوا حظّكم يا آلَ عكرمَ واذكروا أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ " ([1])

فقد رخم (عكرمة) بقوله عكرمَ، دون وجود نداء والأصل أن لا ترخم .

وأورد لابن حبناء التميمي، قوله :

" إنّ ابن حارثَ إنْ أشْنَقْ لرؤيتهِ أو أَمْتَدِحْه فإنْ الناس قد علموا "([2])

يريد ابن الحارثة فرخم دون وجود نداء .

ومثل هذه الشواهد على ظاهرة الترخيم من غير النداء كثيرة .([3])

وقد حمل سيبويه الشواهد السابقة على الضرورة الشعرية، على اللغتين : لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر . ([4])

ووصف ابن السراج هذا النمط بالشاذ الذي لا يقاس عليه فقال في باب ما جاء كالشاذ الذي لا يقاس عليه: " وهو سبعة أنواع منها: الحذف ومن الحذف حذف من أجل الترخيم في غير النداء..."([5])

([1]) ديوان زهير بن أبي سلمى ، ص ٢١٤.

([2]) ينظر: الكتاب ،ج٢،ص٢٧٢. الإنصاف ، ج١، ص٢٨٩، الأصول في النحو ، ج٣،ص٤٥٨.

([3]) ينظر ، الكتاب ج٢،ص٢٧٢-٢٧٤، الأصول في النحو ، ج٣، ص٤٥٨.

([4]) ولغة من لا ينتظر هي لغة من يتصور أن الحرف الذي حذف للتخفيف وللترخيم كأنه غير موجود لشدة الاستغناء عنه، فيعامل باقي الكلمة على أنّها كلمة مستقلة ، فيبقي حركة الحرف ما قبل الآخير كما هو فيقول مثلا : يا حارِ ويبنيها على الضم .

أمّا لغة من ينتظر : فيتصور أن الحرف المحذوف كأنه لم يحذف ويجعل حركة البناء على الحرف المنتظر ، فيقول على سبيل المثال : يا حارُ.

([5]) الأصول في النحو ، ج٣، ص٤٥٠.

وقد ذكر أبو زيد الأنصاري إنّ هذا النمط من الشاذ في اللغة؛ لأنّ الترخيم بنظره إنما يكون في المنادى ولا يكون بغير النداء . ([1])

ويمكن القول أنّ هذا الأداء والنمط اللغوي هو من بقايا الأداءات غير الواعيّة للغة، والذي يحتمله النداء وخصوصا في باب الترخيم، وهذه الأداءات غير الواعية والمتمردة ما هي إلّا أداءات لم تستطع القاعدة أن تضمها جميعها، ومن هنا وصفها النحاة بالشذوذ لأنها خالفت أصل القاعدة التي وضعوها .

وبالعودة إلى الشواهد السابقة، نجدها أسماء منتهية بالتاء المربوطة، وربما هذا ما جعل الشعراء يرخمونها، فقد ترسخت في أذهانهم فكرة ترخيم الأسماء المنتهية بالتاء المربوطة، وإن لم يكن السياق نداء.

ولا أظن أن فكرة ردّ مثل هذه الأداءات أو وسمها بالضرورة هي فكرة سديدة ، فالأداء السابق شائع وكثير باعتراف النحاة ونجده بكلام العرب الأقحاح ومن يوثق بعربيته، ولذلك كان من الأولى أخذ هذه الأداءات بعين النظر، والأصل أن تتسع القاعدة لمثل هذاه الأنماط ما اطرد منها وما لم يطرد، فهي أداءات مسموعة في عصر الاحتجاج .

وعليه، فإنّ هذه الأنماط وما جاء على شاكلتها تمثل الأداء (المتبقي) في اللغة، خاصة أنها أداءات قيلت في عصر الاحتجاج اللغوي وما قبله حتى .

فمنها ما قيل في فترة ما قبل التقعيد، حيث لم يكن العرب ينطقون وفقا لقوالب قواعدية موضوعة، بل وفق قواعد ذهنية بسليقة لغويّة سليمة، وحين قرر العلماء وضع القوالب القواعديّة وفقا لهذه السليقة اللغويّة عند العرب لم تكن القوالب كافية لتتسع لجميع الأنماط اللغوية الصادرة عن العرب، فوضعت القوالب وفق الأغلب والأشيع والأعم من كلام العرب .

وهذا لا يجعل اللغة التي لم تتسع لها القوالب ولم تؤخذ بالحسبان شواذا أو ضرورة أو غير ذلك من التسميات التي يطلقها النحاة على ما لم يتسع له القالب اللغوي، بل يجب أن ننظر إلى هذه الأداءات على أنها من (المتبقي) اللغوي، الذي لم تشتمل عليه القوالب إلا أنه من اللغة ومن أصل اللغة

([1]) الأنصاري ، **أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت ، النوادر في اللغة ، دار الكتاب العربي ، بيروت** ، ص٣٠.

- **التمييز .**

التمييز هو اسم منصوب نكرة بمعنى (من) مبيِّن لإبهام اسم، وهو التمييز المفرد، أو إبهام جملة، وهو تمييز النسبة . ([1])

ولأن التمييز ليس له أيّ علاقة بالمفعوليّة فقد عدّه النحاة من المشبهات بالمفعول في النصب، وعلى هذا فإن التمييز إن كان تمييزا في المعنى فقط أي كتمييز الأعداد من (٣-١٠) أو تمييز الأعداد مئة وألف ومليون؛ فإنه يكون مجرورا بالإضافة وبهذا لا يّعد تمييزا من حيث التركيب والإعراب؛ فالأصل أن يكون التمييز منصوبا وفي الحالات السابقة انتفت سمة النصب وهي السمة التركيبية الرئيسة في باب التمييز .

- **نصب تمييز لفظ المئة :**

يستخدم لفظ (المئة) و (الألف)، للدلالة على لفظ المذكر والمؤنث على حد سواء ويفسران بلفظ مخفوض وهو تميزهما، نحو : مئة رجلٍ، ومئة امرأةٍ، وألف رجلٍ وألف امرأة ، وكذلك المثنى منهما، ولا يجوز إثبات النون في المثنى ونصب تمييزه في قواعد النحو العربي([2]).

إلا أنّ في إثبات النون ونصب التمييز لغة، فقد ظهرت بعض الشواهد الشعرية التي تؤكد هذه اللغة ومنه قول الشاعر: " إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرّة والفتاء " ([3])

والأصل : (عامٍ) لأن تمييز المئة يكون مجرورا .

يقول سيبويه : " لو جاز في الكلام، أو اضطر شاعر فقال: ثلاثة أبوابا، كان معناه معنى ثلاثة أبواب " ([4]).

([1]) القر، عبد الرحمن ، معجم النحو ، الشركة المتحدة للتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص١١٢.

([2]) ينظر: المقرب ،ص٣٣٤.

([3]) الشاهد لضبع الفزاري في : الكتاب ، ج٢،ص١٦٢. الأصول في النحو ، ج١،ص٣١٢.

([4]) الكتاب ج١، ص١٦١.

والذي يفهم من كلام سيبويه أن هذا النمط غير جائز في سعة الكلام، ولا يجوز إلّا في ضرورة الشعر.

كما ويجب ترك النون والتنوين عند إضافة ألفاظ العقود ومنها المئة والألف، فالنون والإضافة لا يجتمعان، وهذا ما نص عليه سيبويه بقوله :

" إذا بلغت العقد تركت التنوين والنون وأخفضت ما بعد المائة، وقد جاء في الشعر بعض هذا منون . " ([1])

إنّ إثبات النون في المثنى وحمل ما بعدها على النصب مخالف للعرف القواعدي عند العلماء، ففي الشاهد السابق نجد أن الشاعر عامل لفظ (مائتين) معاملة التمييز اللفظي (المفرد) فأثبت النون ونصب ما بعدها، وهذا بعرف العلماء مخالف للقياس ولا يجوز، فتمييز المئة عندهم مجرور بإضافة المئة إليه، وعدّوا مخالفة ذلك من أقبح الضرورات وجعلوه شاذا في سعة الكلام ولم يجوّزوه على الإطلاق .

فيقول المبرد : " فإن اضطر شاعر فنوّن ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلّا نكرة، لأنه تمييز؛ كما أنّه إذا اضطر قال " ثلاثة أثواباً ". فمن ذلك قول الشاعر " إذا عاش الفتى.. " ([2])

وأرى أن الشاعر لم يكن غافلا عن استخدامه نمطا لا يستخدمه جميع العرب، ولكنه نمط استخدمه بعض العرب وتقبله اللغة ويعبر عن المشاعر الدفينة التي تعتريه، وظهرت بشكل لا إرادي على هيئة نمط متمرد على اللغة بمعظمها ولكنه كان انتقاه لما فيه من دلالات مختلفة عن النمط الشائع والذي تنطبق عليه القاعدة بنظر العلماء .

يقول طبانة : " اللفظ الذي يستعمله الأدباء، أو الذي ينبغي أن يستعملوه يمتاز بالتحييز والانتقاء، ولا ينحدر إلى الجري على ألسنة العوام من الناس ومعنى العوام أو العامة هنا عامة أهل اللغة " ([1]).

([1]) السابق ، ص١٦٢.

([2]) المقتضب ،ج٢،ص٤٥٥.

وأظنّ أن ما دفع النحاة إلى التأويل والتقدير ووسم الأداءات بالضرورة أو الشذوذ أحيانا، هو أن هذه الأداءات متمردة على القاعدة، فحاولوا إخضاعها إلى اللغة التي قعدوا لها، وما لم يتناسب مع قواعدهم ولم يجدوا له مدخلا إليها، أصبح يستحق التأويل والتقدير ولي العنق ومن ذلك النصب في تمييز العدد مئة، الذي من حقه الجر بنظرهم .

وأراهم بهذا أغفلوا جانبا مهما تسعى إليه اللغة عامة ولغة الشعر خاصة، وهو الجانب الدلالي، فلو أنعمنا النظر لوجدنا الشاعر محقا في استخدامه لمثل هذا النمط التي تبيحه له لغته، وأن هذا النمط يعبر بدقة عما يجول بذهنه من مشاعر وأحاسيس ومعان.

فمن المعلوم أن تمييز (المفرد) يشترط تمام الاسم (المميَّز)، ولا يكون هذا التمام إلّا بالتنوين، أو النون بحالة التثنية وجمع المذكر، أو بالإضافة، وبذلك ينتصب ما بعده تمييزا له.

وأرى أن الشاعر قد طغت عليه مشاعره وغلبت عليه أمره فظهر النمط (المتبقي) بشعره ليعبر عن مكنوناته بطريقته الخاصة، فالفرق في الدلالة بين (مائتين عاما) يختلف عن قوله (مائتي عامٍ).

فقولك : " عندي صاعٌ قمحا " يتطلب وجود الصاع مليئا بالقمح، أما قولك : " عندي صاعُ قمحٍ " فهذا يعني وجود الصاع مليئا أو فارغا من القمح، وهذا ينطبق دلاليا على قول الشاعر(مائتين عاما)، فقد حملها على التمييز المفرد المنصوب ليجعل الدلالة بالمعنى ظاهرة، وهذا هو الإبداع الذي يعطيه النمط المتبقي للغة، فهو غير اعتيادي، ولكنّه يحمل دلالات تعبر عمّا يجتاح النفس من عواطف وأحاسيس .

فكأن الشاعر أراد أن يجعل هذه (المائتين عاما) مليئة بكل ما تشتهيه النفس وترغبه من المسرات خاصة والنفس شابه قويّة، فيتحسر على ذهابها وهذا التحسر والألم يظهر واضحا باستخدامه نمطا متمردا عن المعتاد .

([1]) طبانة ، بدوي، مجلة أقلام ، ج١٠، السنة الأولى ١٩٦٥م.

وكما يمكن تفسير الأمر تاريخيا، بأنه بقايا نمط كان يُحكى به في العصور السابقة، فالقواعد لم تشتمل على كل اللغة بل على جزء منها، وأظن أن ما جاء به ابن جني هو عين الصواب ويفسير الكثير من الأنماط والأداءات التي رفضها النحاة بعدّها خارجة عن القاعدة، إذ يقول :

" إذا كان الإنسان فصيحا في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به الاستعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده ....

فإن قيل من أين له ذلك وليس مسوغا له أن يرتجل لغة لنفسه، قيل: قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها وتأبدت معالمها "([1]).

([1]) الخصائص، باب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس.

المبحث الثالث : المتبقي في الواقع الاجتماعي.

ويحتوي هذا المبحث عددا من الشواهد النحوية قي كتاب سيبويه، موزعة على نماذج مختلفة من الأبواب النحوية ، توضح القيمة الدلالية للمتبقي في الواقع الاجتماعي بالاعتماد على مراعاة المقام وسياق الحال للشاهد.

- صرف ما لا ينصرف .

أشارت الدراسة سابقا إلى أن الأصل في الأسماء أنها مصروفة، إلّا أن ثمة تغيرات تطرأ على الأصل فيؤدي إلى منعها من الصرف بوجود علّة فتصبح ممنوعة من الصرف إن انطبقت عليها مجموعة من الأحكام، ووجودها في بعض السياقات مصروفة مع انطباق أحكام المنع من الصرف عليها يجعلها في نظر العلماء خروجا عن القواعد النحوية التي أصّلها المقعدون للغة، ويفسرون هذا الخروج بأنه ردّ للأصل ولا يجوز إلّا إن اضطر شاعر لذلك ولا يجيزونه في سعة الكلام .

وقد أورد سيبويه شواهدا شعريّة على صرف ما لا ينصرف منها :

" سَلَامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْها ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطرُ السَّلَامَ ([1])

يقول معلقا على بيته : " فإنما لحقه التنوين (مطرٌ) كما لحق ما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم ينصرف، وليس مثل النكرة، لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا ... "([2])

ويتضح مما سبق أن سيبويه فسّر البيت تفسيرا قواعديّا بحتا لا يلتفت إلى مّا يحمله البيت من دلالات ومعان ربما أراد الشاعر أن يوصلها من خلال شعره .

فـ (مطر) اسم للرجل الذي تزوّج من محبوبة الشاعر، وأراد الشاعر أن يخصّها بالسلام دون زوجها، إذا فـ(مطر) اسم معرفة، ولكن بتنوين الشاعر لاسمه الذي من حقه أن يكون ممنوعا من

([1]) ديوان الأحوص الأنصاري (ت:٧٢٣م) ، ص٨٥

([2]) الكتاب ، ج٢ ، ص٢٠٢

الصرف حسب ما تقتضيه القاعدة كأنه أراد أن يشبهه بالاسم النكرة فالتنوين خاص بالأسماء النكرات دون المعارف.

فالمعنى الدلالي الذي أراد الشاعر إيصاله من هذا البيت هو جعل زوج محبوبته نكرة وغير موجود ولذلك يبعث سلامه إليها ، ثمّ في الشطر الثاني يعود ليخبره حتى ولو لم تكن نكرة فلا سلام عليك وكأنه يدعو عليه، والتفسير هنا نصي .

ومن الشواهد أيضا على ظاهرة صرف الممنوع من الصرف، قول النابغة :

فَلْتَأْتِيَنْكَ قصائدٌ ولَيَرْكَبَنْ ... جيشٌ إليك قوادمَ الأكْوَارِ (١)

والأصل أن يقول: قصائدُ لأنها صيغة منتهى الجموع وبحكم القاعدة يجب أن تمنع من التنوين .

ويفسر المبرد مجيئها منونة : " فإنما أجراه للضرورة مجرى ما لا علّة فيه ." (٢)

أي أنه صرف "قصائد" التي هي ممنوعة من الصرف؛ لأنها صيغة منتهى الجموع لضرورة الوزن الشعري وذلك بردها إلى الأصل في الأسماء، وهو الصرف .

ويرى السيرافي أن صرف ما لا ينصرف جائز في كل الأسماء مطرد فيها، لأن الأسماء أصلها الصرف وتقبل التنوين وما يمنعها من الصرف هو دخول علل عليها وعندما يضطر الشاعر يردّها إلى أصلها دون أن يحفل بالعلل الداخلة عليها ويدلل على كلامه بأن الشاعر لا ينون ما لا أصل لتنوينه، فهو مثلا لا ينون الفعل لأن أصل الفعل لا يدخله التنوين . (٣)

ولكن أيضا لم يلتفت القدماء إلى الدلالة التي يريدها الشاعر من اختراق القاعدة، واستخدامه لأداء لغوي متمرد على قواعدهم الموضوعة، فالنابغة يريد أن يقول ستأتيك قصائدي كوابل من سماء

---

(١)الذبياني، النابغة ، ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ،ط٣ ص٨٦.

(٢) المقتضب، ،ج١، ص١٧٧

(٣) ينظر: ما يحتمل الشعر من الضرورة، ص٤١

لن تجد بها إلّا الإساءة والاستخفاف فنوّن قصائد تشبيها لها بالاسم النكرة لأن هذه القصائد هدفها ليس المدح والتعظيم بل الإساءة والاستخفاف؛ وأن المقصود بهذه القصائد لا يليق به سوى قصائد نكرة مثله.

وقال أبو كبير الهذليّ :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاق فَعَاشَ غَيْرَ مُهبَّلِ ([1])

والأصل : (عواقدُ)، فصرف (عواقدٌ) والأصل أن تمنع من الصرف لأنها صيغة منتهى الجموع.

وفي هذا البيت أيضا نستطيع أن نستخدم دلالة النكرة واسبدالها بالمعرفة؛ لأن المعنى يكون مرتبطا بالدلالة المعنوية التي يريدها الشاعر أكثر من المعرفة.

والمعنى المراد من (حملن به وهنّ غير عواقد)؛ أي أن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهنّ غير مستعدات للفراش، ولا واضعات ثياب الحفلة، ولا متزينات فنشأ محمودا مرضيا.([2])

فكأنه أراد ربط دلالة المرأة غير المتزينة وغير المستعدة للفراش بالنكرة؛ لأن النكرة تدل على العموم بطبيعتها بعكس المعرفة التي تدل على الخصوص، وهذا لا يتناسب والمعنى الإبداعي الذي يريد الشاعر إيصاله للسامع .

وأشير إلى أن عددا من الشواهد النحوية الشعريّة التي وردت في كتاب سيبويه والتي صرف فيها الممنوع من الصرف، لم يأت بها سيبويه ليتحدث عن مسألة صرف الممنوع، بل استخدمها لأبواب

([1])الشعراء الهذليين ، ديوان الهذليين ، تحقيق: أحمد الزين ، محمود أبو الوفا ، دار الكتب المصريّة ، ١٩٦٥م ، ج٢ ، ص ٩٢. الكتاب ج١ص١٠٩ ،

([2]) يُنظر : التبريزي، يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام الخطيب الشيباني، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام المرزوقي ، تحقيق: غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان ،ج١، ص٥٤٣.

أخرى، مثل الشاهد السابق الذي استشهد فيه سيبويه على مسألة " ما يجري مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فواعل " ([1])

وربما لأن صرف المصروف من الآداءات الشائعة كثيرا في الشعر؛ فقد عدّها العلماء من أكثر الضرورات الشعريّة، وتعدها الدراسة من المتبقي لعدم اقتصارها على لغة الشعر دون النثر ولأنها من الظواهر الأكثر انتشارا.

وقد صرف الممنوع من الصرف في النصوص النثريّة وأهم هذه النصوص هو القرآن الكريم المنزه عن النقص، فهو كلام الله المحكم ، يقول عزّ وجل :

" كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ۗ أَلَا إِنَّ ثَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ ۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ" ([2])

صرف (ثمودًا) الأولى ومنع الثانية من الصرف على قراءة أكثر القرّاء . ([3])

ويقول السيرافي معللا " صرف الأوّل على لفظ أبي القبيلة، وترك صرف الثاني لأنه أريد بلفظه القبيلة نفسها ." ([4])

ومن الآيات القرآنية التي جاء فيها الممنوع من الصرف مصروفا قراءة حفص عن عاصم ([5]):

" إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاْ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا. " ([6])

([1]) ينظر : الكتاب ج١ ، ص١٠٩

([2]) سورة هود ، ٦٨

([3]) أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٤٠٣ هـ)، حجّة القراءات ،تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة ، ص٣٤٤-٣٤٥

([4]) ما يحتمل الشعر من الضرورة ، ص ٤٩

([5]) الأندلسي، القاسم بن فيرة بن أحمد الشاطبي (ت : ٥٩٠ هـ) ، متن الشاطبية "جزر الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع " ، طبعه وصححه وراجعه : محمد تميم الزعبي ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، ط٥، ٢٠١٠م ،ص٨٦.

([6]) الإنسان ، ٤.

حيث صُرفت (سلاسلاً)، وحقها أَنْ تكون ممنوعة من الصرف؛ لأنَّها على صيغة منتهى الجموع .

وهذه القراءة، قرأ بها الكسائي، والإمام نافع المدني، وهشام، وأبو جعفر المدني([1])، وهي قراءات متواترة .

وقوله تعالى :

"وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ * قَوَارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا. "(٢)

موطن الشاهد : قواريرًا.

وجه الاستشهاد : حيث جاءت (قواريرًا) منونة في قراءة نَافِعٌ وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ([3])، وقد قرأ حمزة وابن عامر بغير تنوين.

ومن الشواهد النحوية النثريّة التي صرفت الممنوع من الصرف قوله تعالى " : ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ."([4])

موطن الشاهد : تترًا.

ووجه الاستشهاد : مجيء الاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة مصروفًا في قراءة أبي جعفر وابن كثير ، وأبي عمرو ، من غير علّة أوجبت صرفه .

وقد جاءت كثير من الشواهد النثريّة على صرف الممنوع من الصرف، منها في القراءات القرآنية و الأحاديث النبويّة الشريفة وباتساع وكثرة .

---

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر(ت: ١٣٩٣هـ) ، التحرير والتنوير" تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الحديد من تفسير الكتاب المجيد "،الدار التونسية –تونس ، د.ط ، ١٩٨٤،ج٢٩،ص٣٧٨.

([2]) الإنسان ،15.

(٣) ينظر: التنوير والتحرير، ج٢٩،ص٣٩٣

([4]) المؤمنون ، ٤٤

ومما جاء منها في الحديث النبوي الشريف : من شواهد صرف الممنوع من الصرف في الحديث، قول رَسُولِ اللَّهِ– صلى الله عليه وسلم – :

" أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَا يُوشِكُ رَجُلٌ يَنْثَنِي **شَبْعَانًا** عَلَى أَرِيكَتِهِ."([1]) .

والأصل : شبعانَ.

وقوله صلى الله عليه وسلم : " ليس بالمؤمن الذي يبيت **شبعانًا** وجاره جائع إلى جنبه " ([2])

والأصل : شبعانَ.

وملخص القول في هذه المسألة أن صرف الممنوع من الصرف لغة فصيحة من لغات العرب لا يمكن إنكارها، أو تجاهلها، يشهد لصحتها كثرة الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف . وقد أشار النحاة في مؤلفاتهم وآرائهم وتخريجاتهم إلى هذه اللغة .

و تعليل النحاة للألفاظ التي جاءت مصروفة في القرآن الكريم وقراءاته بأَنَّها للتناسب، أَو للإتباع تفتقر إلى الدقة العلمية، وإلى الموضوعية؛ إذ إنَّهُ لا تناسب ولا إتباع بين هذه الألفاظ وما جاورها من الكلمات في السياق القرآني .

إنّ صرف الأسماء الممنوعة من الصرف متأصِّل في اللغة العربية؛ إذ إنَّ النحاة أَجمعوا على أَنَّ الأَصل في الأسماء الصرف، وأَنَّ منعها من الصرف علة طارئة، وقد أَشار علماء العربية إلى أَنَّ

([1]) الترمذي، أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (ت: ٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ،أ حمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) ، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤،٥)،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٩٧٥ م ، أبواب العلم ، ٢٦٦٤. ابن حنبل ، أبو عبد الله بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط،عادل مرشد وآخرين ، إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي،مؤسسة الرسالة ،ط١،٢٠٠١م ، ج٤، ص١٣١.

([2]) النيسابوري ، أبو عبد الله الحاكم ،محمد بن محمد بن حمدونيه (ت:٤٠٥ هـ) ،المستدرك على الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ،دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠م ، ج٢،ص١٥، أفقي:٢١٦٦.

الأصل في الأسماء الصرف ولكن منع الأسماء من الصرف هو اللغة الفصحى والأقوى التي يقاس عليها؛ إذ إنَّ اللغة التي صرفت الممنوع من الصرف لغة صحيحة في القياس لكنَّها قليلة في الاستعمال. ولذلك لا يمكن عدّها من الضرورة الشعريّة في شيء بل هي من المتبقي .

وترى الدراسة أن وجود بعض الأداءات الخارجة عن القاعدة حسب تقدير العلماء القدماء، قد يكون لها تفسير نصي دلالي قصد به الشاعر أو الناثر الإشارة إليه من خلال استخدامه هذا الأداء، ولذلك من الحري بنا الأخذ بها وعدم النأي بها خارج النظام اللغوي، بعدها شذوذا أو ضرورة ....

- **نصب المنادى المفرد :**

حكم المنادى المفرد هو الرفع، يقول سيبويه: " والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب".([1]).

ويقول نقلا عن شيخه الخليل : " كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا . " ([2])

وقد وردت شواهد شعريّة عن العرب تنافي الأصل التركيبي، فجاء المنادى المفرد منصوبا ومن هذه الشواهد قول جرير :

" يا تيمَ تيمَ عَدِي لا أبا لَكُم لا يَلْقَينَّكُم في سَوأةٍ عُمَرُ "([3])

والأصل : (يا تيمُ تيمُ عدي)، لأن المنادى (تيم) وهو منادى مفرد من حقه – وفق القاعدة – البناء على الضم في محل نصب.

وتعددت أراء النحاة وتأويلاتهم ليسير الشاهد مع القاعدة الموضوعة، علما أن هذا النمط لا يقتصر على هذا الشاهد .

يفسر ابن السراج ويوافقه الزجاجي الشاهد السابق على وجهين :

([1]) الكتاب ، ج٢، ص١٨٢.

([2]) السابق ، ص ١٨٣.

([3]) جرير ، ديوانه ، دار صادر بيروت ، ص ٢٨٥.

الأول: أن الجيد في كل اسمين متفقين في اللفظ كان ثانيهما مضافا هو الضم في الأول والنصب في الثاني؛ لأنه مضاف، ومن الجائز عده بدلا من الأول، أو عطفا عليه عطف بيان (أي بدلا) .

والوجه الثاني : النصب . ([1])

أما البغدادي، فيرى أنه يجوز في (تيم) الأولى الوجهان؛ الرفع والنصب والأفضل هو الرفع، ويعدُّ (تيم) الثانية مقحمة بين (تيم) الأولى، وهي المضاف و (عدي)، وهي المضاف إليه . ([2])

أمّا سيبويه فيجعلها لغة، فيقول : " وزعم الخليل ويونس أنَّ هذا كلّه سواء، وهي لغة للعرب جيدة، وذلك أنهم قد علموا أنّهم لو لم يكرروا كان الاسم الأول نصبا، لأنه مضاف، فلما كرروه تركوه على حاله، وكان توكيدا له . " ([3])

وقد أسرف النحاة في تأويل هذا النمط وأجمعوا على أن الرفع هو الجيد والأصل وفق ما يقتضيه التركيب والقاعدة، إلا أن سيبويه وشيوخه أجازوا هذا النمط وقد أولوه برده إلى الأصل من غير تكرار، فعدوا (تيم) الثانية وكأنها لم تكن وجعلوا الأولى مضافة وبالتالي من حقّها النصب .

وأعتقد أن قول سيبويه أن هذا النمط لغة من لغات العرب قديما، هو اعتراف صريح بأن المنادى المفرد المنصوب وجه من وجوه العربية الأصيلة، وقد وجد عند جماعة من العرب في وقت ما .

ومن الشواهد التي أوردها سيبويه في كتابه على مثل هذا النمط أيضا قول النابغة الذبياني :

" كِلِينِي لِهمِّ يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أُقاسِيهِ بَطيءِ الكواكِبِ "([4])

والأصل : (يا أميمةُ)، فنصب أميمة وهو منادى مفرد من حقه البناء على الضم .

([1]) ينظر: الأصول في النحو ، ج١،ص٣٤٣. الجمل في النحو ،ص١٥٧.

([2]) ينظر : خزانة الأدب ، ج١ ، ص٣٦١.

([3]) الكتاب ، ج٢ ، ص٢٠٥-٢٠٦.

([4]) ديوان النابغة ، ص٤٠.

وفي الكتاب: " زعم الخليل – رحمه الله – أن قولهم، يا طلحة أقبل يشبه: يا تيم تيم عدي، من قبل أنهم علموا أنهم لو لم يجيئوا بالهاء لكان آخر الاسم مفتوحا، فلمّا ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ... فصار يا تيم تيم عدي اسما واحدا ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة، يحذف مرة ويُجاء بها أخرى، والرفع في طلحة، ويا تيم تيم عدي القياس . " ([1])

وكما في الشاهد الذي سبقه، أُخضع هذا أيضا للتأويل والتقدير وعدّه العلماء خارجا عن القياس وإن حاولوا ليّ عنقه ليتماشى مع القاعدة التركيبيّة .

ويمكن تفسير النمط السابق تفسيرا سياقيا دلاليا، فالشاعر كان بمقدوره أن يقول (أميمةُ) ولا يؤثر ذلك على القافية أو الوزن، ويكون بذلك منسجما مع القواعدية التي يريدها النحاة، إلا أن اللاوعي عنده هو من تحكم بمنطوقه، فكأنه أراد أن يتحبب إلى محبوبته بترخيم اسمها فيقول : (يا أميمَ) ولكنه لم يتمكن من ذلك لسبب ما، فأدخل الهاء وفي نيته الترخيم وأبقى حركة الميم ليدل على أنه أراد الترخيم تحببا .

وهذا يخالف التركيب في نظر النحاة المقعدين، ولكنه لا يخالف اللغة والإبداع وما يريده الشاعر من مكنونات نفسية ومشاعر وعواطف خبيئة، وهذا النمط الناتج عن اللاوعي وفيه يكمن الإبداع هو الذي نسعى إلى تسميته من خلال هذه الدراسة بالمتبقي .

وإن لم يكتب لمثل هذا النمط الشيوع ولم تأخذه القاعدة بالحسبان، فلا يجعله ذلك منافيا للأصل أو خارجا عن اللغة ولا يحق لنا وصفه بالضرورة أو نعته بالشذوذ، بل هو من المتبقي الذي لم تشمله القاعدة فكان خارج إطارها ولكنه ضمن المقبول لغويا .

إن ما جاء به عبابنة يدعم ما تريد هذه الدراسة إثباته، فالأنماط السابقة تعد من المتبقي اللغوي الذي لم تشتمل عليه القاعدة، فهي لم تتسع لجميع الأداءات المنطوقة، فما شاع عندهم قعدوا له، وما لم يشع ألحقوه بالقاعدة عن طريق التأويل والتقدير، وإن كان التاويل متكلفا نعتوه بالشذوذ، أو وسموه بالضرورة .

([1]) الكتاب ، ج٢، ص٢٠٧-٢٠٨.

وعليه، يمكن القول إن هذه الأداءات المتمردة عن أصل قاعدة المنادى هي من المتبقي اللغوي، وهي أداءات صدرت عن عرب أقحاح هم أهل اللغة ومنهم تؤخذ، ربما صدرت في وقت سابق للتقعيد أو في وقت مزامن له، ولذلك من الطبيعي أن تظهر بعض الأنماط المخالفة للموضوع من القواعد وغير المخالفة للغة .

- **الفصل بين المضاف والمضاف إليه .**

الإضافة هي نسبة بين اسمين توجب لثانيهما الجر، ولا يجوز الفصل بينهما لأنهما بمزلة الاسم الواحد. ([1])

ذهب سيبويه والبصريون إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف و حرف الجر، وقالوا إنه يمتنع الفصل بينهما بالمفعول في غير ضرورة الشعر .

وهذه واحدة من المسائل التي اختلف فيها البصريون مع الكوفيين، فقد أجاز أهل الكوفة الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، ورفض البصريون ذلك، على الرغم من أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير وشائع في لغة الشعر، وقد كان رفضهم الفصل بحجة أن معظم ما سمع عن العرب على هذا النمط غير معروف القائل .([2])

وهذا ما ترفضه الدراسة جملة وتفصيلا، أوليس الشاهد الشعري لغة سمعت عن العرب؟ والأصل أن يحتجُّ بها دون النظر إلى قائلها. أوليس هذا النمط كثير في الشعر وهذا ما نصت عليه كتب النحو؟ فلماذا نرفضه بحجة أنه غير معروف قائله؟

وعلى الرغم من اعتراف النحاة أنفسهم أن هذا النمط القائم على الفصل بين المضاف والمضاف إليه وارد عن العرب ويظهر في كلامهم، وهو ليس بقليل، إلا أنه نمط غير مقبول في الاستعمال، ولا يقبلون به إلا للضرورة الشعريّة .

ومن أمثلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، قول ذي الرمّة :

" كأنّ أصواتُ من إيغالهن بنا أواخرِ الميس أصوات الفراريج "([3])

([1]) ينظر: جامع الدروس العربية ، ص٢٠٥

([2]) ينظر : الإنصاف ، ص٣٤٧.

([3]) ديوان ذي الرمة ، ج٢، ص٩٩٦.

والأصل : كأنّ أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج، ففصل بين المضاف (أصوات)، والمضاف إليه (أواخر) بالجار والمجرور، وهذا لا يجوز إلا للضرورة عند جمهور النحاة.

ويصف سيبويه هذا النمط بقوله : ".... فهذا قبيح . " ([1])

ويقول المبرد تعليقا على الشاهد: " ولا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها، لأنّ الظرف لا يفصل بين العامل والمعمول فيه.([2])

ويرى ابن جني أنّ هذا كثير وذو شهرة، فيقول مبينا رأيه بالشاهد: ".... يريد كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا أصوات الفراريج، ففصل بين المضاف إليه بحرف الجر، لضرورة الشعر ومثله كثير، إلّا أنّا ندعه لشهرته . " ([3])

وتعليقا على وصف سيبويه لهذا النمط بالقبح، فأرى أنّه قد بالغ قليلا، ربما رغبة ملحة منه لاستقامة القاعدة واضطرادها، ولكنّه على هذا وإن كان مبرره خوفه على اللغة وقواعدها قد قام بوصف تعبيرا صنعته اللغة، وجاء على لسان أبنائها بالقبح، ولا أظنه مصيب بذلك .

ويمكن تفسير الفصل بين المتضايفين في الشاهد السابق تفسيرا دلاليا انفعاليا، يعبر فيه الشاعر عن دواخله التي تعتريه في لحظة إنشاد البيت، فقد أنهكه التعب والحر واشتد عليه الأمر واغتم واهتم من مشقة الرحلة فأثر ذلك على لغته التي اضطربت باضطرابه، فقدم وأخر وفصل ليعبر عن اضطراب نفسه التي أنهكها التعب، وأراد أن يظهر ذلك الاضطراب في شعره ، وكل ما سبق ذكره من اضطراب يظهر في أبيات القصيدة التي أُخذ منها هذا الشاهد، فعند التفسير والتحليل لا يمكن عزل الشاعر عن القصيدة بل يجب النظر إليها بوصفها وحدة متكاملة الأركان.

وأرى أن هنا مكمن الإبداع، فانعكاس الحالة النفسية للشاعر على لغته، وبالتالي على شعره، وظهورها للقارئ بعد عصور وعصور من إنشاده، لأمر غاية بالإعجاز، وهو الإعجاز الذي تتميز به العربية عن باقي لغات العالم، فما أعظمها من لغة وما أعظمه من آداء.

([1]) الكتاب ، ج١، ص١٨٠ .

([2]) المقتضب : ج٤،ص٥٨٦.

([3]) سر صناعة الإعراب ، ج١، ص٢٣.

فكيف لنا أن نسم مثل هذا الإبداع بالضرورة، ولو افترضنا أن الشاعر سار على نهج القاعدة لكان مثله مثل غيره من الأنماط القوالبية التي يسير عليها العوام، وبذلك لن يصل إلى ما وصل إليه من تَميُّز وإبداع ، وهذا ما يسعى إليه الشاعر من شعره .

ومن الشواهد التي جاءت على الفصل بين المضاف والمضاف إليه أيضا، قول أبو حيّة النميري: " كما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ " (١)

والأصل : كما خُطَّ الكتابُ بكفّ يهودي يوما ، ففصل بين المضاف (كف)، والمضاف إليه (يهودي) بالظرف (يوما)، وهذا لا يجيزه النحاة إلّا للضرورة الشعريّة .

ويعرف المضافَ والمضافَ إليه بالتّركيب الإضافيّ وهو بمثابةِ الكلمةِ الواحدة، وأنّ المضافَ إليه يتنزّلُ مِن المضافِ منزلةَ التّنوينِ؛ فهو مِن تَمامِه، فالقياسُ يَقتضي أن لا يجوز الفصلُ بينهما إلاّ على سبيلِ الضّرورة برأي النحاة كما ذكرت سابقا، لذا اعتبرَ بعضُ العلماءِ الفصلَ بينهما مِن اللَّحْنِ القَبيحِ ومنهم سيبويه، إلاّ أنْ يضطرَّ إليه شاعرٌ.

قالَ ابنُ جِنِّيّ :".... وعلى الجملةِ فكلّما ازدادَ الجُزءانِ اِتِّصالاً؛ قَوِي قُبْحُ الفصلِ بينهما ... والفصلُ بين الجارِ ومَجرُورِهِ لا يجوزُ، وهو أقبحُ مِنه بين المُضافِ والمُضافِ إليه، وربّما فَرَدَ الحَرْفُ مِنه فجاءَ مَنْفُورًا عنه " (٢)

ويقول ابن السراج : " لا يجوز أن تقدم على المضاف، ولا ما اتصل به، ولا يجوز ان تقدم عليه نفسه ما اتصل به، فتفصل بين المضاف والمضاف إليه . " (٣)

ويتابع : " ... فزعموا أن هذا لمّا اضطر فصل بالظرف بين المتلازمين؛ لأن الظروف تقع مواقع لا تكون فيها غيرها . " (٤)

ويظهر إجماع العلماء أن الفصل بين المتضايفين لا يكون إلا بالضرورة على حد قولهم، ذلك أنهم يعدون المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة.

---

(١) البيت لأبي حية النميري في الكتاب ،ج١،ص١٧٩. الإنصاف،ص٣٤٩. خزانة الأدب، ج٤،ص٢١٩. وبلا نسبة في المقتضب، ج٤،ص٥٨٦.

(٢) الخصائص، ص٢١٩-٢٢٠.

(٣) الأصول في النحو ، ج٢، ص٢٢٧.

(٤) السابق ، ج٢،ص٢٢٧.

وبعد عودتي إلى معظم المراجع النحويّة التي تحدثت عن هذا الأداء، وجدتها جميعها تنظر إلى ناحية التركيب فقط، ولم أجد مرجعا واحدا يتحدث عن الناحية الدلالية لهذا الفصل.

أيعقل أن يتعامل النحاة مع اللغة بوصفها جمادا ويعزلونها عن الوظيفة التي وضعت من أجلها فاللغة وضعت لتحقق وظيفة تواصلية دلالية بين المرسل والمستقبل، ولا تتحقق هذه الوظيفة إن أخضع النمط لقواعد وأحكام تضبطها ضبطا تاما فتقيدها وتجعلها لا تستجيب لعوامل التغيير الزمانية والمكانية، كما تجعل جميع متكلميها يتحدثونها بنفس الطريقة، وأي خروج وإن كان بسيطا يعدونه خروجا عن اللغة، وبذلك تفقدها جماليتها وتختفي الفروق الفرديّة التي تمنح صاحبها التميز والإبداع .

ولا بد من التنويه إلا أن اللغة لا تحتكم للقاعدة مطلقا، ولا بد من وجود الفروقات، فهي لغة منطوقة من عدد لا متناه من أصحابها، ومما لا يقبله عقل أو منطق أن يتحدثها جميع أبنائها بنفس الطريقة .

وحتى العربيّة في أوجها وأوج انتشارها كانت تفاضل بين القبائل باللغة، وهذا يدل على أن اللغة لم تكن واحدة بل كان لها أوجه وأنماط مختلفة، ومن الطبيعي أن التقعيد لن يشتمل على اللغة بأكملها، بل افترض لغة مثالية للأخذ والتقعيد لها، وهذا لا يجعل ما لم تشتمله هذه اللغة المثالية من أنماط خارجة عن اللغة، بل هو منها ولا يحق لأحد تنحيته جانبا .

ويرى بعض النحويين أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه من الفصل الجائز بالسعة، فهو لا ينكر بالشعر لاتساع العرب فيه، وأشاروا إلى أن الاتساع في كلام العرب أكثر مما يحاط به. ([1])

وهذا الرأي يؤكد ما نسعى إليه، بأن الأنماط في العربيّة كثيرة جدا لا يمكن أن تتسع لها قاعدة، وبذلك لا يمكن الإحاطة بها جميعها، فما خرج منها عن القاعدة لأسباب ليس لها علاقة بالصحة اللغوية، وإنما ترجع إلى كونها قليلة وغير شائعة وما إلى ذلك من أسباب وضعها النحاة ليسوغوا بها الظاهرة اللغوية.

وهذه الأنماط هي من (المتبقي) اللغوي الذي لم تشمله قواعد العلماء ولكنه لغة تكلم بها العرب في زمن ما وفي مكان ما .

([1]) ينظر : حسن، عبد الله أحمد جاد الكريم ، المنهج التوليدي التحويلي في النحو العربي ، مجلة كلية دار العلوم ، ٣٢،ص٢٠٠٤،١١٠م.

وبالعودة إلى مسألة الفصل بين المتضايفين، فقد أجاز البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر، وخصّوا ذلك بالشعر، وذلك أن الشعر لغة الضرائر .([1])

وذلك أن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل كثيرا في الكلام؛ لكثرة استعمالهما واتساع العرب بهما في غير موضع، بوقوعهما صفتين، وصلتين، وخبرين، وحالين.([2])

إلا أن الكوفيين أجازوا الفصل بين المتضايفين في غير الجار والمجرور وفي غير الظرف.([3])

ومن الأمثلة التي جاءت على الفصل بين المتضايفين أيضا، قول الشاعر وهو عمرو بن القميئة: " لَمّا رأَتْ ساتِيدَما اسْتَعْبَرَتْ لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا " ([4])

والأصل : لله درُّ من لامها، ففصل بين المضاف (در) والمضاف إليه (من) بالظرف (يوما)، وهذا غير جائز عند النحاة البصريين إلا للضرورة .

وآراء النحاة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه في هذا الشاهد لا تختلف عن سابقيه، وأكتفي بذكر رأي المبرد الذي علّق على الشاهد قائلا :

" ولا يجوز إضافة دُرّ إلى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجعله مفعولا به، لأنّك لو خففت اليوم بالإضافة لم يكن لـ(من) ما يعمل فيه." ([5])

ولكن معنى البيت والدلالة التي يسعى الشاعر لإيصالها من خلال الفصل بين المتضايفين لا يمكن أن تصل إلى المتلقي بغير هذا الفصل ، فالشاعر يصطحب ابنته معه في الرحلة، وعند مرورهم بالقرب من جبل (ساتيدما) بدأت ابنته بالبكاء لاستذكارها أرضا بها أهلها وقومها، كانت قد تركتها

---

(١) ينظر: الإنصاف ، ص٢٤٨-٢٤٩.

(٢) ينظر: المالقي، أحمد بن عبد النور (ت:٧٠٢هـ)،رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم، دمشق،ط٢، ٢٠٠٢م ، ص١٥٨.

(٣) ينظر: الإنصاف،ص٣٤٧.

(٤) البيت لعمرو بن القميئة في شرح أبيات سيبويه ،ج١، ص٣٦٧. والنكت،ج١، ص٢٨٩. والكتاب، ج١،ص١٧٨.والمقتضب، ج٤،ص٥٨٧.

(٥) المقتضب، ج٤،ص٥٨٧.

ورحلت عنها إلى بلاد الروم، وبرؤيتها لهذا الجبل ندمت على اليوم الذي فارقت فيه أرضها وأهلها، فيدعو الشاعر باستخدامه أسلوبا تستخدمه العرب بالخير لمن لامها على اختيارها الغربة والرحيل إلى بلاد الروم، ونكاية بها فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف (اليوم)؛ تسفيها وسخرية من يوم غربتها الذي بكت فيه.

وعليه، فإن للفصل بين المضاف والمضاف إليه، معان دلالية يريدها الشاعر، وقصد الفصل حتى تظهر هذه الدلالة للمتلقي وتصل إليه وتتحقق الوظيفة التواصليّة المرجوّة من اللغة، ويتنحى الهيكل الجامد الذي يقتل الإبداع ويلغيه باتباعه نمطا شائعا هو النمط المتداول عند العامة ولا يظهر من خلاله الجانب الإبداعي للشاعر.

ومن المعروف أن الضرائر إنما تختص بلغة الشعر دون النثر، لذا فإن وجد نظير نثري لما وسم بالضرورة يجعله يخرج من بابها ليستقر في باب آخر لا يختص بالشعر وحده و أرى أن أنسب مصطلح يمكن إطلاقه على ما نعت بالضرورة وهو ليس منها بشيء هو مصطلح (المتبقي) .

وعليه، فإن الأداء السابق من الأولى أن لا يكون ضرورة كما وصفه معظم النحاة الأوائل؛ لعدم اقتصاره على لغة الشعر وامتداده إلى لغة النثر، فقد ظهر هذا النمط – الفصل بين المضاف والمضاف إليه – في قراءة متواترة لابن عامر وهي قوله تعالى :

" وكذلك زُيّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم " ([1])

والقراءة سنة، لا يجوز ردّها او الطعن بها، إلا أن بعض العلماء ضعفوها لأن النمط لا يقبل عندهم إلا كضرورة، فقد أجمعوا على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير الضرورة، والقرآن ليس فيه ضرورة .

ولأن هذه القراءة لم تتناسب وقواعد النحاة، أخضعوها للتأويل والتحليل والتقدير، فأغرقوا في ذلك، حتى نعتها بعض القراء بالضعف والشذوذ، وظهرت عدّة اتجاهات منها من قبل القراءة باعتبارها

([1]) الأنعام ،١٣٧.

سنة ويجب احترامها، مؤكدين صحتها وتواترها، ولوثوقهم بصاحبها الذي يعد أعلى القرّاء السبعة سندا، وأقدمهم هجرة .([1])

ومن النحاة الذين قبلوا القراءة وعدوها قراءة متواترة ولا يجوز الطعن فيها، ابن مالك، فهو يرى أن الفصل بمعمول المضاف، إذا لم يكن مرفوعا جدير بأن يكون جائزا في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستشهد بقراءة ابن عامر، وأثنى عليه وعدّه من كبار التابعين ومن أهم من يقتدى بهم بالفصاحة وقال أن القراءة ثابتة بالتواتر. ([2])

ووافقه الرأي أبو حيّان الأندلسي، فيرى أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز في غير الضرورة لوجودها في قراءة متواترة وهي قراءة ابن عامر ووصفه بالعربي الفصيح المحض والآخذ القرآن عن عثمان بن عفّان .([3])

ومن المؤيدين للفصل بين المتضايفين ومستشهدين بقراءة ابن عامر ومدافعين عنها ، ابن الجزري في كتابه النشر، فذكر أن الصواب هو جواز الفصل ([4])، والسيوطي كذلك، فقد أجاز الفصل مستشهدا بقراءة ابن عامر، وقراءة : " ولا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه " ([5]) بنصب (وعدَه) والفصل بين المتضايفين . ([6])

([1]) ينظر : خزانة الأدب، ج٤،ص٤٢٢. الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، شهاب الدين المشهور بالبناء، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م ، ص ٢١٧.

([2]) ينظر : شرح التسهيل،ج٣،ص٢٧٧.

([3]) ينظر: البحر المحيط،ج٤،ص٢٢٩.

([4]) ينظر: النشر في القراءات العشر، ج٢،ص٢٦٣-٢٦٤.

([5]) إبراهيم، ٤٧.

([6]) ينظر: الاقتلراح،ص١٥

يقول السيوطي : " كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة . " ([1])

وكثير من العلماء قبلوا القراءة وجوّزوا الفصل بين المتضايفين بعدّه لغة وذكرت في قراءة متواترة، ولم يقفوا موقف المعارض والمتمسك بالمعياريّة البحتة فقط من أجل الحفاظ على كيان القاعدة الموضوعة .

وإجماع العلماء على جواز الفصل بين المضاف إليه لم يكن ممكنا، فظهر اتجاه مخالف للاتجاه السابق ، ولم يقبلوا قراءة ابن عامر ولم يحتجوا بها ، فضعفوا القراءة ومنهم من نعتها باللحن والخطأ ، والهدف من ذلك باعتقادي انحيازهم للقاعدة التي يجب أن تستقيم رغما عن أنف الشاهد وإن كان الشاهد قراءة متواترة صحيحة السند صاحبها أعلى القرّاء السبعة سندا، فغضوا النظر عن ذلك واتجهوا بأنظارهم إلى صحة القاعدة النحويّة، وليس صحة القراءة وفصاحة القارئ .

ومن النحاة الذين ردّوا القراءة ورفضوا الاحتجاج بها، الفرّاء، والذي عدّ هذا النمط من الأنماط غير الموجودة في العربيّة، فقال: " فليس هذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربيّة . " ([2])

وكذلك حال الطبري، يقول معلقا على من يقرأ الشاهد بضم الزين في (زُيّنَ) ويقصد ابن عامر : " ففرقوا بين الخافض والمخفوض بما عمل فيه من الاسم وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح ... والقراءة التي لا استجيز غيرها " وكذلك زَيّن " بالفتح، وإنّما قلت لا أستجيز القراءة بغيرها، لاجماع الحجّة من القرّاء عليه، وأنّ تأويل أهل التأويل بذلك ورد، وفي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة ." ([3])

---

(١) السابق

([2]) معاني القرآن ، ج١، ٣٥٧-٣٥٨.

([3]) تفسير الطبري ، ج٨،ص٤٣-٤٤.

وأما ابن خالويه فقال أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح في القرآن ولا يجوز إلا في لغة الشعر بوصفها لغة الضرائر .([1])

وممن ضعف القراءة أيضا، أبو علي الفارسي، فقال عن القراءة : " هذا قبيح قليل في الاستعمال، ولو عدل عنه كان أولى " ([2])

وكثير من العلماء وقفوا موقف المعارض لهذا النمط ولم يقبلوه إلّا للضرورة ([3])، ووصل بهم الأمر ليردوا قراءة صحيحة ومتواترة، وهذا أمر يحمل عليهم لا لهم، وإن كان هدفهم حفظ القاعدة والمحافظة على سيرها لحرصهم الشديد على لغتهم.

وأرى ان هؤلاء الذين ردّوا القراءة ووصفوها بالضعف والوهن هي وصاحبها قد فضلوا القاعدة النحوية عليها علما بأن القراءة متى صحّ سندها لم يجز ردها .

كما أن القراءة وإن كانت من القراءات الشاذة ، فهي أولا وآخرا لغة بل وأفصح اللغات، فالقراءة سنة يلزم قبولها والمصير إليها، وينبغي أن يُقاس على لغة القرآن الكريم، لا أن تُقاس لغته على شيء، فهو النص الصحيح الثابت المتواتر، فما وجد فيه مخالفا للقاعدة النحوية لا يعني أنه شاذ ويتوجب علينا رده أو وصفه بالضعف بل قد يكون نمطا محكيا لم تستوعبه القاعدة لقصرها عن تغطية جميع اللغة .

ويسعني القول أن ما خرج عن قواعد النحاة هو من المتبقي اللغوي الذي لم تستطع القاعدة ضمّه والإحاطة به.

ويبدو ظاهرا ما وقع به علماء اللغة من تخبط واضطراب، محاولين التخلص من النمط بأي شكل من الأشكال، فباتت الضرورة ملجأ لهم يأوون إليها كلما ظهر نمط مرفوض قواعديا بنظرهم، فلمّا لم تكن الضرورة بالقرآن شككوا بالقراءة بالرغم من من صحتها وتواترها .

([1]) ينظر :الحجة في القراءات السبع ،ص١٢٥-١٢٦.

([2]) ينظر : خزانة الأدب ، ج٤، ص٢٢٣.

([3]) ينظر: الكشاف،ج٢،ص١٥٤. الخزانة ،ج٤،٤٢٣.البيان في غريب إعراب القرآن، ج١،ص٥٣٨.

وأجد أن الأولى عد هذه الأنماط من (المتبقي)، فهي أنماط صحيحة لغويا، ولكنها لم تساير القاعدة فتمردت عليها وخرجت عنها، وهذا يقينا من الشبهات، فرد قراءة متواترة أمر لا يجوز بنظري وهو خارج عن المنطق ولا يقبله عقل .

وعليه، فقد كان على النحاة القدماء إخضاع القراءات حتى الشاذة منها إلى القواعد والأصول النحويّة، وكان عليهم القبول بالأنماط والأداءات اللغويّة المسموعة عن العرب، وإن لم تستقم وقواعدهم، كان عليهم توسيع القاعدة وليس التضيق على الشاهد ونعته بالشاذ أو إلحاقه بالضرورة.

وأجزم أن اللغة واسعة جدا، لا يمكن لقاعدة أن تشملها، لذلك كان لا بد من وضع باب في العربيّة يشتمل على ما هو لغة تمردت على القاعدة فخرجت عنها مع بقائها ضمن المقبول اللغوي، وهذا الباب هو ما تسعى هذه الدراسة لفتحه، هو باب (المتبقي) اللغوي.

- **إضافة (بعض) إلى ما لا يقبل التجزئة :**

بعض : بعض الشيء ، طائفة منه، والجمع أبعاض.... ويعني أن هذا الاسم لا ينفصل من الإضافة .... وأجمع أهل النحو على أنّ البعض شيء من أشياء أو شيء من شيء إلا هامشا . ([1])

وبعض اسم مبهم لا نكرة يُعرّف فقط بالإضافة وقد يقطع عنها لفظا، وإضافتها تكون إمّا للمفرد أو الجمع الذي يقبل التجزئة .

وقد جاءت في بعض الشواهد مضافة إلى ما لا يقبل التجزئة، ووضع المفرد موضع الجمع، فعده سيبويه ضرورة ووافقه بذلك المبرد .

ومن الشواهد على ما سبق، قول الشاعر :

" كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فإنِّ زَمَانِكُم زَمَنٌ خَمِيصُ "([2])

والأصل : بعض بطونكم، فأضاف بعض إلى المفرد –أي ما لا يقبل التجزئة – فوضع المفرد موضع الجمع .

([1]) لسان العرب ، (بعض) ، ج٧، ص١١٩.

(٢) الشاهد بلا نسبة في : الكتاب ، ج١، ٢١٠. المقتضب، ج٢، ص٤٥٨ ، خزانة الأدب، ج٧، ٥٦٣.

يقول سيبويه : " وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا، والمعنى جميعٌ حتى قال بعضهم في الشعر ما لا يستعمل في الكلام .... " ([1])

والملاحظ أن سيبويه لا يقبل هذا النمط في اتساع الكلام، ويجعل استعمال الواحد موضع الجميع من ضرورة الشعر مع تسليمه بأنه أداء ليس مستنكر لدى العرب، بل على عكس ذلك هو نمط مستعمل وليس بقليل .

ويرى المبرد أنّ هذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز في لغة الشعر للضرورة ، ويسوّغ مجيئه بالشعر بأنه يحمله على المعنى، لأنه في المعنى جماعة، وقد جاز في الشعر أن تفرد والمراد الجميع واستشد بالشاهد السابق. ([2])

وهذا النمط ورغم أن من النحاة من أيده ووافق عليه إلا أن بعضهم الآخر لم يقبله في سعة الكلام وجعله من الضرورة؛ ليس إلا تحيزا للقاعدة على حساب وصفيّة اللغة .

ومن أراء العلماء أيضا، ما جاء به أبو حيان الأندلسي من أن الأصل في اللفظ في المفرد والمثنى والجمع أن يدل على ما وضع له، إلا أن المفرد قد يوضع في موضع المثنى موضع الجمع، كما في الشاهد .([3])

ويريد الشاعر في الشاهد السابق أن يدعو الناس إلى التعفف، فيطلب منهم أن يقتصروا على ما يشبع جوعهم في زمن ساد فيه الجوع، فإن ملأتم بطونكم نفد طعامكم، وهذا سيحيجكم إلى سؤال الناس.

فالشاعر أراد بطن كل واحد؛ فوضع الواحد موضع الجمع، وهذا الإفراد بنظري يحقق معنى دلاليا يسعى إليه الشاعر، ويحقق له ما يكتنز في نفسه من معان إبداعية، فلم يقل بطونكم لأن مسألة التعفف تختلف من شخص لآخر فمن الناس من يستهوي سؤال الناس ولذلك أفرد لأن كل إنسان مسؤول عن نفسه .

([1]) الكتاب ، ج١، ص٢١٠ .

([2]) ينظر المقتضب، ج٢، ص٤٨٥.

([3]) ارتشاف الضرب، ج١، ص٢٧٠.

إن هذا الغرض الدلالي الذي يسعى إليه الشاعر من خلال شعره يتحقق له بطريقته الخاصة وهي هذا النمط الذي لا يتفق مع القاعدة ، إلّا أنّه يحقق له ما يبغيه من دلالات تجعله مختلفا عن غيره، وتوصله إلى الإبداع الذي يرنو إليه دون أن يخرج عما تبيحه له لغته .

ومما جاء في القرآن ظاهره مخالفا للقياس، قوله تعالى : " وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ۚ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ " . (١)

فالقياس و التوافق بين الصلة وعائدها، والظاهر في الآية أنه استخدم المفرد (الذي) ، والمقصود الجمع (الذين)، وكما عُهد من علمائنا القدماء أن ما جاء من كلام في الشعر مخالفا للقاعدة فسروه بقولهم (ضرورة) .

وما جاء مخالفا للقاعدة من القرآن والنثر قاموا بحملة من التفسير والتأويل والتقدير ليتفق الشاهد مع القاعدة، وإن كانت التأويلات بعيدة جدا عن الواقع الدلالي .

وهذا ما حدث فعلا عندما أرادوا تفسير مجيء اللاسم الموصول المفرد بمعنى الاسم الموصول الجمع، ففسروه تفسيرا أجده بعيدا عن اللغة إذ جعلوا (الذي) هو نفسه (الذين) حذفت منه النون تخفيفا لطول الاسم الموصول .

يقول سيبويه : " ....لم يحذف النون للإضافة، ولا لمعاقِبة الاسم النون لكن حذفوها (النون) كما حذفوها من (اللذين) و (الذين) ، حيث طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الآخِر ... " (٢)

واستشهد سيبويه بقول الأخطل :

" أَبَنِي كُلَيبٍ إِنَّ عَمِّيَّ اللَّذا سَلَبَا المُلُوكَ وفَكَّكَا الأَغْلَالَا "(٣)

وقول ابن رُميلة :

" وإِنْ الذي حانَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ هُمُ القومُ كلّ القومِ يا أمّ خَالدٍ " (٤)

---

(١) التوبة ، ٦٩.

(٢) الكتاب، ج١، ص١٦٨.

(٣) ديوان الأخطل ، ص٤٤ ، الكتاب ، ج١، ص١٨٦.

(٤) الخزانة ، ج٢ ، ج٢، ٢٧٦.

واستشهد سيبويه بالبتين السابقين وغيرهما ، ليكونا دليلا على حذف النون من الاسم الموصول استخفافا؛ لطول الاسم الموصول.

وأرى أن هذا التأويل تأويل بعيد عن ماهية اللغة، فيوجد في اللغة ألفاظا أطول من الأسماء الموصلة، فهل نحذف من بنيتها استخفافا ؟

وأرى أن حذف النون في شاهد الأخطل قد يسوغها، أمن اللبس فإن قال (اللذا) أو (اللذان) فكليهما يدلا على لفظ الاسم الموصول في حالة التثنيّة ، أما قوله (الذي) بنية (الذين) فلا أجد للحذف مسوغا لأنه لا يؤمن اللبس، وإن قلنا أن المعنى العام هو المعنى الفاصل، فإذن لا فرق إن عددناها (الذي) بنية قيام المفرد موضع الجمع لدلالة المعنى عليه .

وعليه ، فإن هذا النمط مستخدم في اللغة وقد أجازه بعض العلماء في سعة الكلام، ومنعه آخرين بدافع التمسك بطرد القاعدة وحفاظا عليها، إلا أنهم بذلك رفضوا أداءات تعد من صلب اللغة ووردت عليها شواهد شعرية ونثرية ونزل بها أفصح الكلام، وأقول إنه من التعنت والظلم وصف نمط كهذا بالضرورة أو غير القواعدية أو الخروج عن الأصل، فاستخدام المفرد موضع الجمع أو العكس من الأنماط المقبولة لغويا ليس فقط لدلالة المعنى عليه بل لأنه يحقق غرضا دلاليا يسعى إليه المتكلم قد لا يحققه غيره .

ولذلك فـ(المتبقي) اللغوي الذي تسعى الدراسة إلى إثباته، هو المكان الأنسب لمثل هذه الأنماط التي تنتمي إلى اللغة بوجه عام، ولم تشتمل عليها القاعدة ليس عيب في الأداء وإنما قصر في القاعدة عن الإلمام بجميع اللغة .

- **<u>الإشباع (تطويل الحركة) و والاختلاس (تقصير الحركات) .</u>**

فالإشباع يعني تبليغ وإشباع الحركة حتى يتولد منها حرف من جنسها، فإذا أشبعت الحركة تولد عنها حرف مد، لأن الحركات أبعاض الحروف .

ومما يؤكد إدراك علماء السلف لطبيعة الأصوات حديثهم عن العلاقة بين الحركات وحروف المد، وأنها من طبيعة واحدة، يقول سيبويه: " فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو..." ([1]).

وأفاض ابن جني في شرح هذه الفكرة يقول ابن جني: " ....اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة....."([2])

ومن شواهد سيبويه في الإشباع، قول الفرزدق :

تَنْفِي يَداها الحَصَى عَنْ كلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ **الدَرَاهِيم** تَنْقَادُ **الصَّيارِيفِ** ([3])

والأصل: الدراهم والصيارف .

ولكنّه أشبع حركة الكسرة التي على الهاء والراء في كلمتي " الدراهِم والصيارِف "، ولذلك صارت الكسرة ياء في كلتا الكلمتين .

يقول سيبويه معلقا على البيت السابق: " وربما مدّوا مثل مساجد ومنابر، فيقولون مساجيد ومنابير، شبهوه بما جمع على غير واحده في الكلام . " ([4])

ويمكن القول أن خروج الشاعر في البيت السابق عن أصل القياس يحقق له غرضا صوتيا ودلاليا فحقق الشاهد هندسة صوتية باستعماله (تنفي ونفي) و (الدراهيم والصياريف)، ومن الناحية الدلالية فهو يريد إعلاء شأن الناقة، فإثارة الناقة للحصا تساوي إثارة الصياريف للدراهم .

([1]) الكتاب ،ج٤، ص٢٤٢. وينظر المقتضب ،ج١، ص٥٦.

([2]) ابن جني ، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن الهنداوي ، ج١، ص١٧.

([3])الفرزدق،أبو فراس، ديوان الفرزدق ، تحقيق، علي فاعور ، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٨٧م، ص٤٧٠، وفي الكتاب ، ج١، ص٢٨ ، برواية: " نفي الدنانير تنقاد الصياريف " .

([4]) الكتاب،ج١،ص٢٨.

ومن الشواهد الشعريّة على الإشباع قول مجنون ليلى، وقد أشبع حركة الفتح في قافية الصدر والعجز إلى الألف: " ألا ليْتَ شِعْرِي مَالِي ومَالِيا ومَا للصِّبا مِنْ بَعْدِ شَيْبٍ عَلانِيَا" ([1])

ومن ذلك أيضًا، قول الشاعر مسكين الدارمي وقد أشبع حركة الكاف مرتين، والخاء، والهاء في صدر البيت التالي، وقصر الهيجاء إلى الهيجا في عجزه:

" أخاكا أخاكا إنَّ مَنْ لا أخَا لَهو كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ " ([2])

وشواهد الإشباع في الشعر كثيرة جدا بحيث يصعب جمعها، ويفسرها العلماء بأنها ضرورة شعريّة لإقامة الوزن العروضي وتتردد في كثير من كتب النحو واللغة عبارات مفادها، أنّ الإشباع مخصوص في الشعر دون النثر ولا يلجأ إليّه الشاعر إلّا للضرورة، وإقامة الوزن العروضي .

ومن هذه العبارات : " وهذا الإشباع لا يكون إلا في الشعر "([3])

و"إنّ الإشباع بابه الشعر "([4])، و"أشبع الحركة ضرورة " ([5])، و"الإشباع من ضرائر الشعر فكيف يكون في أفصح كلام "([6]).

([1]) ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى) ،رواية أبي بكر الوالب، تعليق :يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ، ط١، ١٩٩١م ، ص١٢٦.

([2]) ديوان شعر المسكين الدارمي(ت: ٨٩ هـ) ،تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت–لبنان ، ط١، ٢٠٠٠م ص٣٣.

([3])الأندلسيّ،أبو حيان محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)،تفسير البحر المحيط ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت،ط٢، ١٩٩٠م، ج٢،ص٥٢٤.

([4])الأشموني، نور الدين، أبو الحسن،علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠ هـ)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ، دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٩٩٨م ، بيروت- لبنان، ج٣،ص١٢٠

([5]) لسان العرب ،ج٩،ص١٩٠

([6])السمين الحلبي، أبو العباس ،شهاب الدين ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت:٧٥٦ هـ) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق، ،ج٣ ،ص١١٣.

كما عُد الإشباع من الرديء وغير الفصيح، ولا يتكلم به فصحاء العرب في الاختيار ومنثور الكلام؛ لأنّ أبنيته مستكرهه وإنما يستعمل مثلها في الضرورة فقط، وعدّها أبو العلاء المعري زيادات من النوادر والشواذ التي لا يرغب بها أو يريدها شاعر فصيح، يقول المعري :

" وما أعتقد أنّ شاعرا قويا في الفصاحة يريد مثل هذه الزيادات، وإنّما هي شواذ ونوادر قد ينطق بها غير الفصيح، لأن البيت إذا قاله القائل حمله الراشد واللغويّ، وربما أنشده غير الفصيح فغيره بطبعه الرديء ... " ([1])

وكل ما سبق ذكره يوحي للقارئ أن الإشباع لغة في الشعر دون النثر إلا أن ما جمع عن العرب يثبت عكس ذلك.

وورود هذه الأمثلة في النثر يجعلنا نستبعد كونها ضرورة، فلا ضرورة بالنثر، وورود أمثلة كثيرة من الشواهد الشعرية، يجعلنا نرفض أن يوسم هذا النمط بأنه غير فصيح، ولكن يمكن القول أن القاعدة التركيبيّة لم تتسع له وأبقته خارجا عنها، وبقاؤه خارج نطاق التركيب القواعدي لا يعني أنه نمط خارج عن اللغة، بل يجعله موضوع الدراسة، بأنه من الـ (المتبقي) الذي تمرد على التركيب القواعدي إلا أنه من اللغة المتاحة لمتكلمها .

وقد ورد في المحتسب لابن جني :

".... وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح نظما ونثرا، فمن المنثور قولهم: بينا زيد قائم جاء عمرو، وإنّما يريد بين أوقات زيد قائم جاء فلان، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفا..." ([2])

([1]) المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي،(ت: ٤٤٩ هـ) ، رسالة الملائكة ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٣م ، القول في قراءة ابن عامر على ما حكى في بعض الروايات .

([2]) ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، د. ط ،١٩٩٩، ج١، ص٢٥٨

والمتتبع لظاهرة الإشباع في اللغة العربيّة يجدها غير مقتصرة على لغة الشعر دون النثر – كما بينت الكثير من كتب النحو – بل يجدها في القرآن والقراءات المختلفة المتواترة والصحيحة والشاذة.

ومن ذلك قوله تعالى: " وأَعْتَدَتْ لهنَّ متكأً " ([1])، فقد رُوي أنّ الحسن قرأها (متكاءً) بإشباع فتحة الكاف لتصير ألفا، ويقول ابن جني : " .... وأما متكاءً فعلى إشباع فتحة الكاف من متكأ " ([2])

وكما جاء أيضا في قوله تعالى " فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم " ([3])، فقد رواها هشام عن ابن عامر (أفئيدة) بإشباع الكسرة .([4])

وقد علل النحاة الإشباع في مثل هذه الآيات القرآنية والقراءات، بأنها ليست من الضرورة بشيء، بل هي لغة مستعملة من لغات العرب وهي لغة معروفة ..." ([5])

كما قرأ ابن نافع وابن عامر "وتظنون بالله الظنونا " ([6])، و"أطعنا الرسولا " ([7])، " فأضلونا السبيلا " ([8])، بالإشباع في الوصل والوقف . ([9])

([1]) يوسف ٣١

([2]) المحتسب ،ج١ ص٣٣٩

([3]) إبراهيم ،٣٧

([4])ابن الجزري، أبو محمد ، محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر ، تحقيق: علي محمد الصايغ ، اللطبعة التجارية الكبرى ، ج٢ ، ص ٢٩٩.

([5]) الطائي، جمال الدين ،أبو عبد الله ، محمد بن عبدالله الجياني (ت: ٦٧٢ هـ) ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق : طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط١، ص٢٠٢

([6]) الأحزاب ، ١٠

([7]) الأحزاب ،٦٦

([8]) الأحزاب ، ٦٧

([9])البغدادي ، أبو بكر بن مجاهد ،أحمد بن موسى بن العباس التميمي،تحقيق: شوقي ضيف، السبعة في القراءات، ص٥١٩ – ٥٢٠

ويرى ابن عاشور أنّ هذه القراءات وهذا الاختلاف هو من قبيل الاختلاف في وجوه الأداء لا في لفظ القرآن، وهي كلّها فصـــــيحة مستعملة، وشبه فواصل الآيات بالأسجاع، والأسجاع بالقوافي.([1])

وقد ورد الإشباع في العديد من الشواهد القرآنية والقراءات، ونحن هنا لسنا في صدد عرض كل الشواهد القرآنيّة التي أشبع بها القراء ألفاظها، وما يهمنا أن نثبت أن ظاهرة الإشباع ظاهرة غير مختصة بلغة الشعر دون النثر.

ودليل شيوع هذا الأداء هو كثرة وروده في الشواهد الشعرية، كما ورد في عدد لا بأس به من الآيات القرآنية، وهذا يثبت أن الإشباع هو ظاهرة لغوية مستعملة مقبولة لغويا فاشية وليست ضرورة من ضرورات الشعر، مما يخرج الشواهد التي نعتت آداءاتها الناتجة من الإشباع بالضرورة لتكون في باب أوسع لغويا وهو المتبقي.

([1]) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر التونسي (ت: ١٣٩٣هـ) ، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"، الدار التونسية للنشر ،ج٢١ ، ص٢٨٢ .

الخاتمة

اللغة بطبيعة الحال متغيرة متبدلة من حال إلى حال، وهي حيّة لها أنماطها وأداءاتها المختلفة من جيل إلى جيل، ومن حالة انفعاليّة إلى أخرى، لذلك نجد العديد من الأداءات التي تمثل أنماطا تركيبيّة خاصة تخرق القاعدة وتتمرد عليها، وهذه الأنماط يجب أن ننظر لها نظرة مختلفة تماما عن نظرة القدماء ، الّذين أولوا و قدروا وحاولوا قولبة هذه الأنماط عنوة بقوالب النحو المعياري، وما لم يتقولب من الشواهد بالتأويل والتقدير أدخل في أبواب النحو بناء على العلامة الشكليّة أو المشابهة أو لجؤوا إلى الضرورة والشذوذ وأحيانا وسموا الأداء باللحن والخطأ، وكل ما سبق كان دافعه الحفاظ على قداسة القاعدة واضطرادها .

والواقع أنّ هذه الأنماط الأدائيّة ما هي إلّا صورة شاهدة عن " المتبقي " في اللغة ، وهي أنماط تمردت على القاعدة نتيجة الأداء غير الواعي والذي تمليه عليهم سليقتهم اللغويّة وهو بالضرورة لا يحتمل الخطأ، فلا يمكن للسليقة والفطرة اللغويّة السليمة أن تُخطئ، وقد يكون هذا الأداء واعيا وقد خرج عن المألوف القواعدي رغبة بالتميّز والإبداع .

وقد أظهرت الدراسة أن مساحة المتبقي ضمن مستويات النحو واسعة جدا ، فقد وجد المتبقي في جميع أبواب النحو تقريبا ، ولولا اقتصار الدراسة على شواهد سيبويه النحوية لظهر في جميع أبواب النحو على الإطلاق، أي أنه موجود في كل اللغة ، فهو جزء لا يتجزأ منها .

وظهور " المتبقي " في معظم أبواب النحو يدل على أن النحاة ضيّقوا القاعدة اللغويّة بحيث جعلوا كثيرا من الأنماط خارجة من دائرة التقعيد فظهرت هذه الأداءات الصحيحة لغويّا الخارجة عن القاعدة الموضوعة لأنها لم تؤخذ بعين الاعتبار .

كما أظهرت الدراسة أن المتبقي لم يرتبط بنص معين أو باب نحوي معين أو حقبة تاريخية معينة أو قبيلة دون غيرها أي أنّه لم يرتبط بأي مظهر من مظاهر التخصيص اللغوي ، فقد ظهر في معظم نصوص اللغة ، فوُجد في القراءات، وفي الأحاديث النبويّة وفي أقوال العرب شعرا ونثرا ، لذلك يمكن القول إن المتبقي بعيد كل البعد عن دائرة التخصيص اللغوي.

وتجدر الإشارة أن مجيء المتبقي في القرآن الكريم ، لا يعني أننا نسم نصوصه باللاقواعديّة ، بل يشير إلى أن القرآن الكريم جاء بأداءات لغوية اعتاد العرب على تأديتها، وذكرت في لغتهم شعرا ونثرا ، وقد جاء القرآن بلغة العرب. وعليه، فإن ظهور " المتبقي " في لغة القرآن هو من باب الإعجاز القرآني .

وأخيرا، فإن من أهم ما توصلت إليه الدراسة :

١. يجب على العلماء المحدثين الخروج من عباءة القدماء وأن يكونوا أكثر دقة في تحديد مفهوم الضرورة الشعريّة ، فيقصرون الضرورة على الأداءات اللغوية الخارجة عن القاعدة و الواردة في الشواهد الشعرية فقط ولها مسوغاتها المحددة، ونفي هذا المصطلح عن الأداءات اللغويّة التي لها استعمال في لغة النثر.
٢. لجوء النحاة إلى الضرورة كان سببه الوحيد التمسك بالمعياريّة والقواعديّة المحضة، وفرض القاعدة على اللغة لتكون المعيار الوحيد للاستعمال اللغوي.
٣. تؤثر الدراسة تسمية تلك الأداءات المتمردة على القاعدة بـ "المتبقي " وهي تسمية مأخوذة من العالم اللغوي (جان جاك لوسيركل) والواردة في كتابه " عنف اللغة " .
٤. لا يمكن عزل اللغة عن المحيط الخارجي لها، ولا عن العوامل النفسيّة والانفعالات الطبيعيّة الناتجة عن المواقف الحياتيّة المختلفة ، فتتشكل اللغة وفق تلك الانفعالات الطبيعيّة .
٥. الهدف الرئيس من " المتبقي " هو تحقيق قيمة تواصليّة تُظهر الحالة النفسيّة الإنفعاليّة لمتكلم اللغة ، وتعطي تماسكا دلاليّا ومعنى تداوليا يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياق المقامي.
٦. من التفسيرات التي يمكن أن نفسر فيها "المتبقي" ، تفسيره في ضوء التطور اللهجي الذي يّعد إبدعا لغويا مسايرا للتطور الاجتماعي والحضاري.

وتدعو هذه الدراسة إلى العناية بالـ"المتبقي" بجميع أداءاته اللغوية ، وفي جميع مستويات اللغة وفتح باب رئيس له يحمل اسمه، وهذا الباب يشتمل على جميع الأداءات اللغويّة الواردة في جميع اللغة بمستوياتها المختلفة، وهذا جهد يتطلب تشكيل هيئة كاملة تقوم بدراسة المتبقي في جميع الأنماط

اللغوية التي سمعت عن العرب برصدها وتصنيفها وإدراجها ضمن قواعد تكون أكثر شموليّة بعيدا عن وصفها بالشذوذ والقبح وغيره.

ثبت المصادر والمراجع :

١. الأخفش (الأوسط) أبو الحسن الشاجعي ، البلخي البصري (٢١٥ هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١، ١٩٩١م

٢. الاستراباذي ، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي (ت ٦٨٦ هـ) ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ١٩٧٥

٣. الإشبيلي،عبد الله بن أحمد ، البسيط في شرح جمل الزجاج ، تحقيق:عياد بن عبيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م

٤. الأشموني، نور الدين ، أبو الحسن ،علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠ هـ)، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ، دار الكتب العلميّة ، ط١ ، ١٩٩٨م .

٥. الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي (ت:٤٧٦ هـ)، النكت في شرح كتاب سيبويه وتبين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان،منشورات معهد المخطوطات العربية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ط١ ، ١٩٨٧م.

٦. الأنباري،أبو البركات عبد الرحمن بن محمد(ت ٥٧٧هـ) ،أسرار العربيّة ، تحقيق: فخر قدارة ، دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٩٥.

٧. الأنباري، كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن (٥٧٧)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،تحقيق : جودة مبروك ،دار الخانجي القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٢م

٨. الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف (ت: ٦٥٤هـ) ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض،ط١، لبنان–بيروت ، دار الكتب العلميّة ، ٢٠٠١م

٩. الأندلسي ،أبو حيان ، ارتشاف الضَّرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ، القاهرة ، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م

١٠. الأندلسي، القاسم بن فيرة بن أحمد الشاطبي (ت : ٥٩٠ هـ) ، متن الشاطبية "جزر الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع " ، طبعه وصححه وراجعه : محمد تميم الزعبي ، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، ط٥، ٢٠١٠م

١١. الأنصاري ، أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت ، النوادر في اللغة ، دار الكتاب العربي ، بيروت، ٢٠٠١م.

١٢. أنيس، إبراهيم ، في اللهجات العربيّة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢م.

١٣. الباهلي، ابن الأحمر ، ديوان ابن الأحمر، لبنان ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط٣، ١٩٩٩م.

١٤. البحيري، سعيد حسن ، علم لغة النص (المفاهيم والاتجاهات) لبنان–بيروت ، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٧م

١٥. البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبد الله الجعفي، صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر) ، دار ابن كثير، بيروت، للنشر،١٩٩٨م

١٦. بشر،كمال ،دراسات في علم اللغة ،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٩٧٣

١٧. البصري ، علي بن حمزة (ت: ٣٧٥ هـ) التنبيهات ، ١٩٨٣

١٨. البيضاوي، أبو سعيد بن عبد الله بن عمر بن محمد (ت: ١٤١٨ هـ) ، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط١.
١٩. البغدادي، أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي (ت: ٣٢٤ هـ)، السبعة في القراءات ، تحقيق : شوقي ضيف، دار المعارف– مصر
٢٠. البغدادي،عبد القادر بن عمر(ت: ١٠٩٣هـ) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ط٤، ١٩٩٧م.
٢١. التبرزي، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن حسن بن بسطام الخطيب الشيباني (ت: ٥٠٢هـ) ، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام المرزوقي ، تحقيق: غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.
٢٢. الترمذي، أبو عيسى ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك (ت: ٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢) ،أ حمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣) ، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤،٥)،شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط٢، ١٩٧٥ م.
٢٣. ابن ثابت ، حسان بن المنذر بن حرام بن النجار، ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق: سيد حنفي حسنين ، ط٣، ٢٠٠١م.
٢٤. الثعالبي ،أبو منصور ،عبد الملك بن محمد بن اسماعيل(ت: ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وأسرار العربيّة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان.
٢٥. الجرجاني ، علي بن محمد بن علي ، كتاب التعريفات ، ضبطه وصححه مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ط١، ١٩٨٣.
٢٦. ابن الجزري، أبو محمد ، محمد بن محمد الدمشقي، النشر في القراءات العشر ، تحقيق: علي محمد الصايغ ، اللطبعة التجارية الكبرى.
٢٧. الجندي، أحمد علم الدين ، الصراع بين القرّاء والنحاة ، القاهرة ، مجلة مجمع اللغة العربيّة مجلد٣٩
٢٨. ابن جني ، أبو الفتح محمد ، (ت: ٣٩٢ هـ) ، اللمع في العربية ، دار الكتب الثقافية
٢٩. ابن جني ،الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠
٣٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢ هـ) سر صناعة الإعراب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠ م.
٣١. ابن جني، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،١٩٩٩.
٣٢. الجواهري،أبو نصر اسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٣هـ)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م

٣٣.ابن الحاجب،عثمان بن عمربن أبي بكر بن يونس، أبو عمر جمال الدين (ت: ٦٤٦ هـ)، ، أمالي ابن الشجري، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل –بيروت ، ١٩٨٩م
٣٤.الحتي، حنا نصر، شرح ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس ، ط١، بيروت ، دار الكتاب العربي
٣٥.ابن حجر، أوس الملقب بأبو شريح (ت: ٦٢٠م) ، ديوان أوس بن حجر.
٣٦.حسان ، تمام ، الأصول " دراسة أبستمولوجيّة للفكر اللغوي عند العرب " ، عالم الكتب ، بيروت–لبنان،ط٤، ٢٠٠٢م .
٣٧.حسان ، تمام ، اللغة بين الوصفيّة والمعياريّة ، دار الثقافة ، المغرب ، دار الثقافة، ط١، ١٩٩٢م.
٣٨.حسن، عبد الله أحمد جاد الكريم ، المنهج التوليدي التحويلي في النحو العربي ، مجلة كلية دار العلوم
٣٩.حسن،عباس (ت: ١٣٩٨ هـ) ، النحو الوافي، دار المعارف.
٤٠.حسين بكّار ، ديوان زياد الأعجم، الديوان ، دار الثقافة ، ط١، ٢٠٠٠م.
٤١.الحموز ،عبد الفتاح أحمد ،القطع نحويا والمعنى، دار عمان،عمّان،ط١ ، ٢٠٠٩م.
٤٢.ابن حنبل ، أبو عبد الله بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١ هـ) أبواب العلم ،تحقيق : شعيب الأرنؤوط،عادل مرشد وآخرون ، إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي،مؤسسة الرسالة ،ط١، ٢٠٠١م.
٤٣.الخضري، محمد ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، دار الفكر للطباعة والنشر.
٤٤.أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود ،تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، صيدا– بيروت.
٤٥.الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ،وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود ،دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان
٤٦. الدريني، محمود ، الجر على الجوار بين الاعتماد والرد ، جامعة الأزهر، القاهرة ،١٩٩٩م
٤٧.الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني، شهاب الدين المشهور بالبناء، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية ، لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م
٤٨.ديوان الأعشى ،قيس بن ميمون ،تحقيق :فوزي عطوي،لبنان، بيروت ، الشركة اللبنانية للطباعة.
٤٩.ديوان المتنبي ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.
٥٠.ديوان شعر المسكين الدارمي(ت: ٨٩ هـ) ،تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت–لبنان ، ط١.
٥١.ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى) ،رواية أبي بكر الوالب، تعليق :يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ، ط١، ١٩٩١م.
٥٢.الذبياني، النابغة ، ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط٣ .
٥٣.ذبياني، النابغة ، ديوانه ، لبنلن–بيروت ، المكتبة الثقافيّة.
٥٤.الراجحي، شرف الدين علي، في اللغة عند الكوفيين ، د. ط، الاسكندريّة ، دار المعرفة الجامعيّة

٥٥. الزبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن (ت: ٣٧٩ هـ) ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ط٢.
٥٦. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق(٣٤٠هـ) ، الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل.
٥٧. الزحيلي ،وهبة ، نظرية الضرورة الشرعيّة ، مؤسسة الرسالة ،ط٢ ،١٩٧٩
٥٨. أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٤٠٣ هـ)،تحقيق: سعيد الأفغاني ، حجّة القراءات ، دار الرسالة.
٥٩. الزركشي، أبوعبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي ، ط١،١٩٥٧م.
٦٠. الزمخشري، أبو القاسم جار الله (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط١، ١٩٩١.
٦١. ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد (ت:٤٠٣ هـ) ، حجة القراءات ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الرسالة.
٦٢. السامرائي، إبراهيم ، أشتات في الأدب واللغة ، دار الكتب والوثائق القومية، بغداد ، ط١، ٢٠٠١م
٦٣. ابن السراج، أبو بكر محمدبن سهل، الأصول في النحو ، تحقيق:عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، بيروت ،ط١، ١٩٨٥م
٦٤. ابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤ هـ) ، إصلاح المنطق، تحقيق : محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي ط١، ٢٠٠٢م
٦٥. السمين الحلبي، أبو العباس ،شهاب الدين ، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت:٧٥٦ هـ) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق.
٦٦. سيبويه عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط٣.
٦٧. السيرافي،أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٦٨)، ما يحتمل الشعر من الضرورة ، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، ط٢، ١٩٩١م .
٦٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(٩١١هـ)،الاقتراح ، تحقيق: عبد الرؤوف سعد ، القاهرة، مكتبة الصفا
٦٩. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت: ٩١١هـ)، الأشباه والنظائر، ط حيدر أباد
٧٠. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،تحقيق: عبدالعال سالم مكرم،مؤسسة الرسالة، ج٢ ، ص١٣٩.
٧١. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع (٢٠٤ هـ) ، الرسالة ، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي ، مصر، ط١، ١٩٤٠م
٧٢. ابن الشجري، أبو السعادات ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي ابن الشجري ، تحقيق: محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي،ط١، ١٩٩٢م.

٧٣. شرف الدين ، محمود ، التقعيد النحوي بين السماع والقياسرسالة دكتوراه بدار العلوم القاهرة، ١٩٦٨م
٧٤. الشعراء الهذليين ، ديوان الهذليين ، تحقيق: أحمد الزين ، محمود أبو الوفا ، دار الكتب المصريّة ، ١٩٦٥م .
٧٥. الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت :١٢٠٦هـ)،حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، دار الكتب العلميّة ، بيروت– لبنان ، ط١ ،١٩٩٧

٧٦. الصنعاني، محمد بن علي بن يعيش(ت:٦٨٠هـ)،التهذيب الوسيط في النحو ،تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت
٧٧. الضبي، أبو العباس بن المفضل ، المفضليات ، تحقيق :عبد السلام هارون ، أحمد محمد شاكر ، دار المعارف القاهرة ،ط٦

٧٨. الضرير، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي ، شرح اللمع في النحو ، تحقيق: رجب عثمان محمد، مطبعة الخانجي ، القاهرة ، ط١، ٢٠٠٠م
٧٩. الطائي، جمال الدين ،أبو عبد الله ، محمد بن عبدالله الجياني (ت: ٦٧٢ هـ) ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق : طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط١.
٨٠. الطبرسي ، أبو منصور بن أحمد بن أبي طالب، من علماء القرن السادس، ملاحظات: محمد باقر الخرسان، منشورات الشريف الرضي.
٨١. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد الطاهر(ت: ١٣٩٣هـ) ، التحرير والتنوير" تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الحديد من تفسير الكتاب المجيد "،الدار التونسية –تونس ، د.ط ، ١٩٨٤م
٨٢. عبابنة ، يحيى ، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي ، مجلة جذور، ع٣٤، ٢٠١٣م

٨٣. عبابنة ، يحيى، الزعبي، آمنة ، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات ،دار الكتاب الثقافي، إربد،٢٠١٢م
٨٤. عبابنة، يحيى ، النحو العربي المقارن دراسة تاريخيّة مقارنة في ضوء اللغات السامية واللهجات العربيّة القديمة،ط١،عمان– الأردن ، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠١٥م

٨٥. عبابنة، يحيى ،أثر التحويلات الأسلوبيّة في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيّة والشواهد الشعريّة ، عدد (١) ، مجلد (١١) مستلة من أبحاث اليرموك ،١٩٩٣
٨٦. أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) ،المقتضب ، تحقيق: حسن حمد، إيميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان،ط١، ١٩٩٩م
٨٧. عبد التواب ، رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٥م
٨٨. عبد التواب، رمضان ، فصول في فقه اللغة ، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٧٨م.

٨٩. عبد المقصود ، محمد عبد المقصود ، قضايا الخلاف النحوي في معلقة امرئ القيس، مكتبة الثقافة الدينية ، ط١، ٢٠٠٩ م.
٩٠. العجلي، أبو النجم، الديوان ، شرحه: علاء الدين أغا، السعوديّة – الرياض، النادي الأدبي ،١٩٨١م
٩١. عزيزة فوان بابني ، ديوان عبدالله بن قيس الرقيات دار الجيل ، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٥م
٩٢. ابن عصفور،أبو الحسن ، علي بن مؤمن بن محمد الخضرمي الإشبيلي (٦٦٩ هـ) ، ضرائر الشعر ، تحقيق: السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة ، ط١ ، ١٩٨٠م.
٩٣. العكبري، أبو البقاء ، عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦ هـ) ، التبيان في إعراب القرآن،تحقيق علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٩٤. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق–سوريا ، ط١، ١٩٩٥م
٩٥. العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد أحمد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت، ١٩٩٦م
٩٦. عمر بن أبي ربيعة ، ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،ط٢ ، ١٩٩٦م.
٩٧. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت: ٨٥٥ هـ) ، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان.
٩٨. الغلاييني، مصطفى ، جامع الدروس العربيّة ، راجعه ونقحه عبد المنعم خفاجة ، وعبد العزيز سيد الأهل، المكتبة العصريّة – بيروت، ط١٢، ١٩٨٤م
٩٩. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧ هـ) ، معاني القرآن ،قدم له وعلق عليه :إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ،ط٣ ،١٩٨٣ م.
١٠٠. الفرزدق،أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة ، ديوان الفرزدق ، تحقيق، علي فاعور ، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٩٨٧م.
١٠١. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت: ٧٧٠هـ)،المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م
١٠٢. *الكفوي،أبو البقاء الحنفي ،أيوب بن موسى الحسيني القريمي (ت: ١٠٩٤ هـ) ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق : عدنان درويش – محمد المصري ، مؤسسة الرسالة – بيروت.*
١٠٣. لوسيركل، جان جاك ،عنف اللغة ن ترجمة وتقديم : محمد بدوي ، ط١، بيروت ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥م،
١٠٤. المالقي، أحمد بن عبد النور (ت:٧٠٢هـ)،رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط ، دار القلم، دمشق،ط٢، ٢٠٠٢م

١٠٥.مالك بن حريم الهمداني ، الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع (ت: ٢١٦ هـ)، الأصمعيات ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون ، دارالمعارف – مصر ، ط٧ ، ١٩٩٣م.
١٠٦.محمد أبو الفضل إبراهيم ، ديوان امرؤ القيس ، دار المعارف ، ط٥،
١٠٧.محمد محمد حسن،شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية،دار الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م
١٠٨.المرسي ، ابن أبو الحسن بن اسماعيل بن سيدة (ت: ٣٧٢ هـ)، العدد في اللغة ، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر ، ط١، ١٩٩٣م
١٠٩.مسعود، فوزي، سيبويه جامع النحو ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط١، ١٩٨٦م
١١٠.المعري، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي،(ت: ٤٤٩ هـ) ، رسالة الملائكة ، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠٣م .
١١١.ابن مقبل ، تميم بن أبي ، ديوان تميم بن مقبل
١١٢.ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين الأنصاري(ت:٧١١هـ) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت.
١١٣.ميمون بن قيس ، ديوان الأعشى الكبير، تحقيق:محمد حسين.
١١٤.النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨ هـ)، إعراب القرآن ، وضع حواشيه : عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلميّة –بيروت ، ط١، ١٤٢١هـ
١١٥.النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن ، دراسة الشيخ خالد العربي، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٠٠٨.
١١٦.النيسابوري ، أبو عبد الله الحاكم ،محمد بن محمد بن حمدونيه (ت:٤٠٥ هـ) ،المستدرك على الصحيحين ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ،دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١ ، ١٩٩٠م ، ج٢،ص١٥، أفقي:٢١٦٦.
١١٧.ابن هشام ، عبد الله بن أحمد بن عبدالله ، أبو محمد جمال الدين (ت : ٧٦١ هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق:محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ، صيدا–بيروت، ١٩٩١م.
١١٨.ابن الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ، علل النحو ، تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشد، الرياض–السعوديّة ، ط١
١١٩.ابن يعفر، الأسود ، ديوانه، تحقيق: فوزي حمودي القيسي ، وزارة الثقافة والإعلام، مديريّة الثقافة .
١٢٠. Moscati, (et al) , An Introduction to the Comparative grammar of the Semitic languages

Summary

The impact of "la langue" in the evidence grammatical poetry in Sibawayh's book –analytical descriptive study– PHD Thesis Yarmouk University 2016 (supervisor: Prof. Dr. Yahya Ababneh).

The grammatical rule is basically adopted by grammarians in their view of the linguistic texts. However, the language doesn't have perfect submission for grammatical, the rule assumes in moment of stability to use performance, the language inherently variable and going in various ways so we find a huge number of performances don't take this point into consideration. Sometimes we find it out of the rule and doesn't consistent with it at all. But the desire of the grammarian to determine the rule is what made them trying to impose upon grammatical and it seems evident in those performances that cannot be counted for a few objectionable rules so we find grammarians had were busy in interpretation and analysis to find explanations oblige them to walk with rule. So they make it responsibility of an error or tune.

Many of the performances which acquired necessary poetic attributes have found a similar use in prose, there is a parallel in using prose in speech capacity, this requires to get it out from the necessity of poetry to those thing which doesn't deal with the rule. Then we seek to be called as Jean-Jacques Osrakl brought in his book "The Language of Violence" and that what we also called "la langue".

"La Langue" is a pattern that contradicts the fixed strict rules and it isn't subject to the rule of absolute obedience, so it is uncommitted grammar system. It appeared as a result of a various factors may be psychological, social, or environmental, historical and therefore of reasons. Although it could be argued that "La Langue" is an inherent part of the language away from what is called as grammatical.

The study seeks to take out many of the performances of some of the evidence grammatical poetry in Sibawayh's book from expressions were fired upon them, as a necessity and exceptions to a new category which is "la langue".